الفصل الرابع

بينج ماريال

حينما تفجرت ثورة أكتوبر كان الصادق لم يبلغ بعد التاسعة والعشرين من عمره، متزوج من زوجين وله بنتين هما أم سلمة ورندة والثالثة في الطريق وقد لدت في يناير ١٩٦٥م وسماها تيمناً بالثورة «مريم المنصورة».

وكان يقود خطا ثورياً داخل حزب الأمة، يدعو لعصرنة الشريعة والاشتراكية الإسلامية، وينادي بالشوري والدقرطة داخل الحزب بأقوى صورة. وحزب الأمة بطبعه حزب عريض يجمع بداخله تيارات شتى، وكان التيار المحافظ يقوده الإمام.

أما في الساحة الوطنية فقد قام بالعديد من التحركات منها المساهمة في تنحي عبود، والوفاء لميثاق الثورة وإجراء الانتخابات في موعدها، والتصدى لخرق الدستور، والعمل على تعجيل عملية كتابة الدستور الدائم، والسعي لحل مشكلة الجنوب، وغير ذلك من أعمال جعلت قلوباً كثيرة تتحلق حوله، وتفتق الشعار (الصادق أمل الأمة) وبلسان الشعر (يا صادق السودان إنك لم تزل أملاً ترجيه البلاد دواماً).

وكان هذا الزعيم الشاب محيراً لكثيرين. فصغر سنه ما كان يتناسب والدور الذي يقوم به بكل حماسة وحنكة. وحينما طاف الجنوب كله وهو رئيس للوزراء عام ١٩٦٦م قابله الشعب في الجنوب بالترحاب وخاطبهم في كل مكان، وقد أخبرني أستاذي للغة الدينكا الأستاذ لينو كير رحمه الله أنهم سموه في الجنوب بينج ماريال أي الزعيم ماريال. وقال لي بعض الأساتذة الذين اجتمعت بهم مع أستاذ لينو إن الاسم ربما نابع من أنهم ذبحوا ثوراً أرقط (أي ماريال) تكريما له، ففي ثقافة الدينكا تكون التسمية على لون الثور: ملوال أحمر، ماريال أرقط، وهكذا.. قال أحد أولئك الأساتذة، إنه يرجح أنهم سموه على طائر الغرنوق وهو ماريال كذلك، فهو طائر يجمع في كوزمولوجيا الدينكا بين جمال المنظر والنبل، ورأى أن الصادق كان يجمع بين حداثة السن والزعامة فهو تناقض شبيه.

إن صحيفة السيد الصادق في تلك السنوات مذهلة، ولا أقول ذلك مبالغة ولكني وأنا منطلقة من رشاش كثير موجود في الإعلام ذهلت لما تتبعت الحقائق، وأعتقد إن التاريخ حينما يأتي لكتابة هذه المرحلة سوف يبصق على آلة الإعلام المضلل التي قلبت الحقائق بشكل لا يتخيل.

طبعا نحن لا نستطيع تتبع الترهات والأكاذيب وتفنيدها، ولكن حسبنا أن نحاول رواية لما جرى فعلاً.

ولكن بعيداً عن الأكاذيب والترهات، فإن قراءة تاريخ هذه الفترة بالطبع مفتوح لألف باب من الأحكام.. فما يراه أحدهم مثلاً قمة الوطنية، تجد آخر يراه عين المؤامرة على الوطن. كان السيد الصادق ولا يزال مثاراً للجدل واختلاف التقديرات.

وفي هذه المرحلة من تاريخ الوطن تتردد مصطلحات يمين، يسار، إسلام، شيوعية بشكل فجّر سلام البلد.. ولكن بشكل سطحي لا يلتزم أسس تلك التصنيفات بحال.

هي فترة شهدت تجاذباً حول أيلولة الثورة، وشجرة نسبها، وكثر الحديث عن إجهاضها (من قبل قوى اليمين). وانتهت إلى عراك مرير دك أسس الديمقراطية، ولم يخل طرفٌ من تجاوز.

صفحة الصادق في تلك الفترة كانت مليئة بالكدح نحو الدقرطة والمأسسة وحل مشكلات الوطن الأساسية، والمناداة بتجربة حزبية ديمقراطية رائدة وكان أمراً حوله خلاف أدى إلى انشقاق مؤسف داخل الحزب.

وقد كان الصادق صوتاً جاذباً لقلوب الكثيرين داخل وخارج حزبه، وبالتالي لعداوة كثيرين آخرين كانوا فطاحلة فاقوه عمراً وتجربة ورأوا منافسته لهم مما لا ينبغي.. كان بعض أولئك يشيرون إليه بـ(الولد دة) في مداولاتهم[1]، بينما يشيرون في خطبهم العامة إلى ما أسموه (عبث أبناء الثلاثين)[2]. والحقيقة لم يكن الصادق يعبث من قريب أو بعيد، كانت الجدية والتشمير هي أبلغ سماته، ولا تزال.. هذا الزعيم في الحقيقة مشكلته الجدية الصارمة في ساحة من التحلل والمناورة بحيث لا ينظر فيها لموقف ولا كلمة

(١) انظر عبد الرحمن مختار، سابق

(٢) انظر خطب رئيس الوزراء، ١٩٦٦م حيث يشير هو لأقوال بعض ممن انتقدوا دعوته للمصالحة.

بجدية أبداً.

وفي تلك المواجهة غير المتكافئة عمرياً وجد شاعراً مجيداً من جيل والده كحسن طه (الملقب بشاعر المؤتمر) يحكم لصالحه بقوله لهؤلاء الذين ينازعونه ويخالفونه:

قل للخوالف صادقٌ يدعوكمو ... للصلح والإصلاح رغم الفارق

هيا اركضوا في السير خلف ركابه ... كي تتقوا في السير شر مزالق

لو تجمعون خياركم في واحد ... هيهات أن تأتوا بمثل الصادق!

وبالطبع ذلك مما يصب الزيت على النار!

سوف نتابع هنا دور الصادق منذ مفاوضات تنحي عبود التي تلت مولد الديمقراطية الثانية في السودان، وحتى ضياعها وحلول ظلام (أب عاج).

تكوين الحكومة الانتقالية وعبود رأس للدولة

في ٢٨ يناير ١٩٦٥م أي بعد ثلاثة أشهر من الثورة، وهو يوم مولد ابنته مريم، كتب السيد الصادق رسالة (إلى أخي في الوطن)، ورد فيها السرد التالي لأحداث الثورة ثم التفاوض الذي أدى لتكوين الحكومة الانتقالية:

(عندما أشعل الطلبة بندوتهم الخالدة فتيلة الثورة واستشهد القرشي، هبينا نؤيد موقفهم ونشاركهم المصيبة ونطالب بزوال الحكم العسكري بكتابة مذكرة تحمل ذلك المعنى في عصر الخميس، وتم الاتصال بالقصر الجمهوري بتحديد موعد تقديمها فحدد القصر صباح السبت في الساعة العاشرة.

وعندما سارت جموع المواطنين في مظاهراتها الصاخبة في الشوارع والميادين كنا نتتبعها ونشيع قتلاها ونحمل جرحاها ونعد العدة لعمل كبير يكون قاصمة الظهر.

وعندما علمنا أن أساتذة الجامعة والقضاة والمحامين والأطباء وخلافهم من المهنيين بصدد تسيير موكب يتقدم بمطالب محددة للحكومة العسكرية، وكانت مذكرة الأساتذة تحمل استقالاتهم إلى أن ينتهي الوضع العسكري، أما مطالب المحامين والقضاة فقد كانت تنادي بإجراء تحقيق في مسألة ضرب الجامعة بالرصاص وتقديم من ثبتت إدانته للمحاكمة ولم يكن من بين تلك المطالب إنهاء الوضع العسكري والعودة

للحياة الديمقراطية، وذهبت إلى السيد فاروق أبوعيسى سكرتير نقابة المحامين وطلبت منه أن ينقل إلى بقية القائمين بأمر الموكب أن نشترك فيه ويشترك فيه المواطنون الآخرون تدعيماً للموكب فقال لي إن قرار منظمي الموكب أن ينحصر في الهيئات المذكورة أعلاه، وذلك حتى لا يتحرش به العسكريون ويتمكن من أداء مهمته بتسليم المذكرة. فقبلت رأيهم ولكني قلت له إن الموقف يتطلب عملاً موحداً، ولذا أرجو أن تدعو منظمي الموكب نيابة عني أن يجتمعوا معنا في أم درمان، والتزمت بدعوة الأحزاب كلها حتى يجتمع قادة الرأي العام السوداني في صعيد واحد في صباح السبت ٢٤ اكتوبر عقب الموكب. فوافقني على ذلك، والتزم بتوجيه الدعوة لهم ليتم الاجتماع المتكامل بأ درمان، فلم يحضروا. واجتمع قادة الأحزاب بأم درمان وكنا ننتظر الآخرين فبلغنا خبر التحرش بالموكب وإعلان الاضراب السياسي العام، فأيدنا الإضراب فوراً، وأصدرنا منشوراً عاماً نناشد المواطنين جميعا تنفيذه حتى النصر. وكنا ننتظر أن يلحق بنا قادة موكب المهنيين الذين كونوا فيما بعد جبهة الهيئات، وذلك حسب دعوتنا لهم حتى نتمكن من تنسيق كيفية التنفيذ وتوحيد الجهود الوطنية، فلم يلحقوا بنا ولم يتصلوا بنا معتذرين.

ثم انتشرت دعوة الإضراب العام حتى عمت البلاد كلها، واستمرت المظاهرات الوطنية في كل مكان في العاصمة وفي الأقاليم التي خضعت بعض منها لسيطرة المدنيين طلاب الديمقراطية، وفي هذه المرحلة الحاسمة التي كان يمكن أن تؤدي لمذبحة كبرى تحرك الضباط الوطنيين في القوات المسلحة وطالبوا رئاستهم بحل المجلس الأعلى والاستجابة لمطالب الشعب.

فأعلن علينا حل المجلس الأعلى فاعقب ذلك فترة من القلق راجع أثناءها أخواننا الذين نظموا موكب السبت موقفهم السابق بمحاولة عزلنا وحضروا إلينا جميعا في بيت الإمام المهدي، فرحبنا بهم ولفتنا نظرهم للتأخير في توحيد الصف الوطني.

وبينما نحن نتحدث معهم علمنا أن رئاسة القوات المسلحة أرسلت اللواء الطاهر عبد الرحمن واللواء عوض عبد الرحمن إلى الإمام الهادي للتفاكر في مسألة تسليم السلطة للشعب فلم نشأ أن يكون تفاوضنا معهما جانبياً بل رأينا أن يكون التفاوض شاملاً، فأدخلناهما على اجتماعنا الذي ضم جميع وجهات النظر، فاتفق المجتمعون على انتداب من يتولى التفاهم مع رئاسة الجيش فانتدب المجتمعون السادة: مبارك زروق، حسن

الترابي، عابدين إسماعيل، أحمد السيد حمد، الصادق المهدي، وقبل ذهابنا اتفقنا على النقاط التي صارت فيما بعد الميثاق الوطني.

واتفقنا على أن يكون تمثيل الأحزاب في الوزارة الانتقالية رمزياً، وأن يكون للجنوب وزيران وأن يكون بقية الوزراء من المستقلين.

لقد كان المواطنون الذين نظموا موكب السبت قد اتفقوا على تكوين جبهة الهيئات لهذا التجمع، وكان واضحاً لنا في ذلك الوقت أنه تجمع مستقل ليست له اتجاهات سياسية، فاتفقنا في الميثاق على أن يكون تعيين الثمانية وزراء المستقلين كالآتي: ترشحهم جبهة الهيئات وتوافق عليهم الأحزاب وبذا يؤكد حيادهم ما بين الأحزاب المختلفة.

فمضينا إلى انجاز مهمتنا ووضعنا مطالبنا بوضوح، فقابلها المفاوضون العسكريون بمطالب أخرى، واستمر النقاش بين الطرفين، وبعدت شقة الخلاف في بعض الموضوعات، وكانت أهم نقاط خلافنا متعلقة برئاسة الدولة في فترة الانتقال. فكان العسكريون يطالبون أن يتولاها السيد إبراهيم عبود وأن يستمتع بسلطات، وأن يعطى الجيش وزارات. فاقتنعوا في البداية بعدم تخصيص وزارات للجيش وانحصر الجدل في رئاسة الدولة، فاقترحت أن لا مانع عندنا من تولي السيد عبود رئاسة الدولة في فترة الانتقال إن كان ذلك في ظل دستور ١٩٥٦ م وفي حدود سلطة مجلس السيادة فلم يعترض زملائي من المفاوضين على ذلك وقبله العسكريون بعد جدل.

وطالب العسكريون مطلباً آخر وهو التكفل بعدم التعرض لمحاكمة رجال الحكم العسكري على جرائم دستورية، بعد محاورة اتفقنا على الاستجابة لهذا الطلب، ولكننا استثنينا أية جرائم جنائية أو مدنية قد تتعلق بأحدهم وتقع تحت طائلة القانون.

كثير من الناس اليوم لا يدركون ظروف تلك الساعة فإننا لم نكن في موقف إملاء بل كنا في موقف من انتصر انتصاراً سياسياً كبيراً على خصمه الذي ما زالت عنده طاقة عسكرية للمقاومة، فكان هدفنا أن نتحصل على أكبر مكسب ممكن في تلك الساعة، حتى يقوم الكيان المدني في ظل الدستور الديمقرطي ويسد الثغرات التي تركناها.

وملخص ما اتفقنا عليه كالآتي:

(١) أن تقوم حكومة قومية انتقالية تحكم البلاد بموجب دستور ١٩٥٦ المؤقت مع تعديله تعديلات معينة اتفقنا عليها.

(٢) أن يتولى السيد إبراهيم عبود رئاسة الدولة في فترة الانتقال ويمارس سلطات مجلس السيادة في ظل الدستور.

(٣) أن لا يحاكم رجال الحكومة العسكرية بجريمة خرق أو تعطيل دستور البلاد.

(٤) أن تحكم الحكومة الانتقالية لفترة اقصاها ١٣ مارس ١٩٦٥ م وأن تعد خلالها لاجراء انتخابات عامة حرة.

تلك هي النقاط الرئيسية في اتفاقنا مع ممثلي القوات المسلحة وفيما عداها فإنهم قبلوا النقاط الواردة في الميثاق الوطني بلا نقاش أو تعديل.

وفي مرحلة المفاوضات انضم إلينا بغير تفويض من الجبهة القومية الموحدة (وهي التنظيم الذي أصبح يضم الأحزاب وجبهة الهيئات) السادة: بابكر عوض الله، طه بعشر، الأمين محمد الأمين، أحمد سليمان وهم من قادة جبهة الهيئات ولم نكن نرى غضاضة في ذلك الانضمام إذ أن روح أكتوبر قد جمعتنا في إخاء طغى على كل الاعتبار ولم يكن يدور بخلدنا أن مشاعرنا الطيبة كانت منافذ للتلاعب.

وأثناء تشكيل الحكومة اتضح لنا أن جماعة جبهات الهيئات لم يراعوا مسألة حيدة الوزراء، ولم يلتزموا بذلك البند في الميثاق المتفق عليه من قبل كل ممثلي الهيئات السياسية والمهنية، وأحرجونا غاية الإحراج بتقديم أسماء متهمة باتجاهات حزبية معينة. وبسبب هذا الاخلال تعرض تشكيل الوزراء لنقاش طويل في النهاية لم يحسمه إلا حرص مفاوضينا من رجال القوات المسلحة على أن يتم تشكيل الحكومة على أي وجه في تلك الليلة، بحجة أن الأحوال في الجيش وفي البلاد لا تسمح بأي تأخير، وقبلنا تشكيل الوزارة مع علمنا بما فيه من إخلال بمبدأ حيدة الوزراء الثمانية، قبولاً منا لحجة الإسراع، وتأثراً منا بروح ثورة أكتوبر التي خلقت بين عناصرنا إخاء ومودة وثقة، وعلماً منا بأن مهمة الحكومة الانتقالية محددة لا مجال فيها لخلافات سياسية.

وتمشياً مع هذه الروح المتفائلة المتسامحة قبلنا مرشحي جبهة الجنوب للوزارة دون فحص لموقفهما ظناً منا أنه بقيام الحكم الديمقراطي سيضع متمردو الجنوب

سلاحهم وسيغادر زعماء سانو مهجرهم للحضور إلى بلادهم وحل مشكلة الجنوب حلاً سلمياً في ظل الديمقراطية.)

***

إذن هذه هي الظروف التي تحتها تم تكوين الحكومة الانتقالية، عبر مفاوضات مضنية استغرقت وقتاً طويلاً من مساء الجمعة ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤م داخل مبنى القوات المسلحة بالخرطوم.

وتم تكوين مجلس الوزراء مع حرص العسكريين على الاستعجال بتكوين الحكومة في ظروف الاضطراب، وحل مجلس الوزراء والمجلس الأعلى الذي سبق ببضعة أيام.

شكلت الوزارة الانتقالية الأولى من أعضاء يمثلون الجبهة القومية الموحدة، وهذه الجبهة القومية كانت تضم ممثلي الأحزاب السياسية المعروفة بالسودان وممثلي الجبهة الوطنية للهيئات التي قامت بتنفيذ الإضراب السياسي.. (وقد كان هناك وزير لكل من الحزب الوطني الاتحادي، وحزب الأمة، وحزب الشعب الديمقراطي، وجبهة الميثاق، والحزب الشيوعي السوداني، ووزيران يمثلان المديريات الجنوبية وسبعة وزراء يمثلون الجبهة الوطنية للهيئات)..(واتفق على أن يرأس الوزارة السيد سر الختم الخليفة أحد مساعدي وكيل وزارة التربية والتعليم)[1]. تولى السيد سر الختم علاوة على رئاسة الوزارة مهمة وزارة الدفاع، ووزعت الوزارات الـ١٤ الأخرى كالتالي: (خمسة يمثلون القوى السياسية: السيد محمد أحمد محجوب (وزير الخارجية) عن حزب الأمة، السيد مبارك زروق (المالية والاقتصاد) عن الوطني الاتحادي، دكتور أحمد السيد حمد (الري والقوة الكهربائية المائية) عن حزب الشعب الديمقراطي، السيد/ أحمد سليمان (الزراعة والغابات) عن الحزب الشيوعي، السيد محمد صالح عمر (الثروة الحيوانية) عن جبهة الميثاق، وسبعة عن جبهة الهيئات: السيد/ رحمة عبد الله (التربية والتعليم)، السيد عبد الرحمن العاقب (الأشغال والثروة المعدنية)، السيد الأمين محمد الأمين (الصحة)، السيد عبد الكريم ميرغني (التجارة والصناعة والتموين)، السيد خلف الله بابكر (الاستعلامات والعمل)، السيد عابدين إسماعيل (الحكومة المحلية)، والسيد/ الشفيع أحمد الشيخ (شئون الرئاسة)، واثنين يمثلون الجنوبيين: السيد كلمنت أمبورو

(١) حاج موسى، سابق، ص ٢٩١

(الداخلية) والسيد أزبوني منديري (المواصلات))[1].

ذكر الحبيب الإمام الصادق المهدي في حلقات (شاهد على العصر) بقناة الجزيرة التي بثت هذا العام إن أهم موضوع شغل الفريق عبود كان مسألة العفو وعدم المساءلة، وضمانة ذلك بأن يظل رئيساً بدون صلاحيات. أما الراحل عبد الرحمن مختار فيقول إن الموضوعين اللذين أثارا جدلا هما موضوعي رأس الدولة ورئيس الوزراء. ويروي مختار رحمه الله أنه حينما أثيرت مسألة رأس الدولة كان رأي السيد بابكر عوض الله ألا يكون عبود رأسا للدولة بأي حال، ولكنه السيد الصادق المهدي قال حينها: (ليس مهما أن نبحث الآن من سيكون رأس الدولة ولكن المهم أن نبحث ما هي سلطات رأس الدولة، وما دمنا قد أجمعنا على إعادة دستور ١٩٥٦م المعدل فمعنى ذلك لا سلطات لرأس الدولة فلا مانع عندنا من أن يكون عبود رئيسا حتى نحفظ لجيشنا كرامته ونصون عزته) قال مختار: وسكت الجميع لأن الجميع قد اعتادوا أن يسكتوا لوجهات النظر إن كانت منطقية ومحترمة لأن الجدل كان مستواه رفيعاً لم يراع فيه غير المصلحة العامة[2].

وعبر العميد يوسف بدري عن فرحته بذهاب حكم عبود وقال إنه حينما سمع الخبر كتب: هذا والله كان باطلاً مفروضاً علينا وانفجرت بالبكاء متمثلاً قول الشاعر:

هجم السرور عليّ حتى أنه　　من فرط ما قد سرني أبكاني

و قال العميد يوسف بدري كذلك إنه في الأول من نوفمبر كتب خطاباً للصادق المهدي يقترح تمجيد الشهداء بعمل لوحة تعلق في القصر وأن يفكروا في إنشاء أحزاب جديدة تواكب المتغيرات[3].

تنحي عبود ١٥ نوفمبر ١٩٦٤

ظل الفريق عبود في الرئاسة مع حل مجلسه. ولكن سرعانما ظهرت ازدواجية بين الثورية الشعبية المطالبة بإقصاء العسكريين من الحكم، وبقاء عبود في القيادة والذي

(١) لأسماء الوزراء انظر عبد الباسط صالح سبدرات (حكومات السودان: خمسون عاما من التململ والقلق الوزاري) ص ٢٢١- ٢٢٢ أما تصنيف الانتماءات السياسية فمن عندنا.

(٢) عبد الرحمن مختار خريف الفرح أسرار السودان ١٩٥٠-١٩٧٠م الصفحات ٣١٠ وما قبلها

(٣) مذكرات العميد يوسف بدري، سابق ص ٣٣٢

يشكل استمراراً للسلطة المبادة، ثنائية شبيهة بما عاشته مصر الشقيقة بعد الثورة، وقبل أن تعود أدراجها.

كان وضع عبود شاذاً، وثارت قصص حول مساعيه هو وبعض من معه بالانتكاس بالثورة، برزت في أجلى صورها في بيان التاسع من نوفمبر و(ليلة المتاريس).. الغضب والتوجس اللذان تليا تلك الأحداث أديا لاتخاذ مجلس الوزراء قراراً باعتقال أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة المنحل في ١١ نوفمبر (ما عدا عبود الذي كان لا يزال رئيس دولة) وإرسالهم للسجن في زالنجي تمهيداً للتحقيق معهم تحت المواد ٩٦ و٩٧ و٩٨ من قانون العقوبات السوداني[1]. في هذا الظرف الحرج والتوتر البالغ تدخل السيد الصادق لإقناع عبود بالاستقالة عبر اللواء أحمد عبد الوهاب، وفعلاً تقدم باستقالته في ١٥ نوفمبر ١٩٦٤، وفيما يلي نسرد التفاصيل.

في التاسع من نوفمبر سعى البعض على رأسهم السيد فاروق أبو عيسى، وكان حينها قيادياً بجبهة الهيئات الحائزة على أغلبية الحكومة، لإذاعة بيان حذر فيه من تحرك عسكري مضاد يتربص بالثورة الوليدة وينذر بعودة التجبر العسكري الذميم، فهب الناس في الشارع مطالبين بإقالة عبود وبتأمين الثورة، وكانت الليلة الشهيرة بـ«ليلة المتاريس». وهي الليلة التي خلدها في ذاكرة الغناء السوداني نشيد الأستاذ محمد الأمين من كلمات مبارك حسن الخليفة، والذي قال الأستاذ كمال الجزولي إنه (لم يعُد أحد يسمعه، بل لم يعُد حتى محمد الأمين نفسه يردِّده):

المتاريسُ التي شيَّدَتها في ليالي الثورةِ الحمراء هاتيك الجُموعْ

وبَنتها من قلوبٍ وضلوعْ

وسقتها من دماءٍ ودموعْ

سوف تبقى شامخاتٍ في بلادي

تكتمُ الأنفاسَ في صدر الأعادي

فالمتاريسُ دماءُ الشُّهداءْ

(١) حاج موسى، سابق، ص ٢٨٩

والمتاريسُ عيونُ الشُّرفاءْ

والمتاريسُ قلوبُ الكادحينْ

والمتاريسُ ضلوعُ الثائرينْ

والمتاريسُ شفاهٌ لصغار يلثغونْ

والمتاريسُ أيادٍ لكبار يَهدِرونْ

والمتاريسُ حُداء الثائِراتْ

والمتاريسُ ستبقى شامخاتٍ في بلادي

تكتمُ الأنفاسَ في صدر الأعادي[1].

وقد أورد الجزولي شهادتين: شهادة المحامي والقيادي البعثي شوقي ملاسي كما أوردها في مذكراته المنشورة والتي تؤكد أن البيان لم يبن على حقائق دامغة بل كان تضخيماً شديداً لأحداث حدثت، وشهادة الأستاذ فاروق أبو عيسى التي أخذها منه بالهاتف مؤخراً، وكان قد لعب دوراً محورياً في بيان (ليلة المتاريس) ويدافع عنه ويذكر الحيثيات والمعلومات التي بنى عليها تحركه هو ومن معه فاستنفروا الناس الذين حاصروا مجلس الوزراء الذي اختتم اجتماعا استثنائياً بإصدار قراره التاريخي بالقبض على أعضاء مجلس عبود، ما عداه، والذين كانوا طلقاء حتى ذلك الوقت، وتوزيعهم على سجون السودان المختلفة[2] وذلك بسبب قبضهم على (الضباط الأحرار) الذين دعموا الثورة. وذكر الحاج موسى مؤكداً أن هؤلاء (الضباط الأحرار) كانوا قد ساعدوا في إنجاح الثورة عندما حاصروا القصر الجمهوري مساء ٢٦ أكتوبر ولم يفكوا الحصار إلا بعد صدور القرارات المتعلقة بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء[3]. أبرز هؤلاء الضباط فاروق حمد الله والرشيد ابو شامة والرشيد نور الدين وجعفر نميري ومحمد عبد الحليم وأحمد عبد الحليم وتوفيق محمد نور الدين وفيصل حمَّاد توفيق، وسندرك لاحقاً أن غالبية هؤلاء هم الذين انقلبوا على الحكم الديمقراطي

(١) كمال الجزولي، رزنامة الأسبوع، المتاريس التي.. نوفمبر ٢٠٠٨م

(٢) الجزولي، المتاريس التي، سابق

(٣) حاج موسى، سابق، ص ٢٨٨

وأتوا بحكم أتوتقراطي أبأس بما لا يقاس من حكم جنرالات عبود.

وقيل إنهم تقدموا بعريضة طالبوا فيها بتطهير الجيش، ويبدو أن ذلك كان هو السبب وراء اعتقالهم. وأكد السيد محمد أحمد محجوب أنه (في اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي قررنا اعتقال جميع أعضاء المجلس الأعلى السابق، فتم اعتقالهم بسرعة وهدوء فجراً في الحادي عشر من تشرين الثاني نوفمبرونقلهم بالطائرة إلى زالنجي الواقعة في جزء معزول من غرب السودان.[1]).

وصف أبو عيسى كيف سعوا لإذاعة بيان (ليلة المتاريس)، فتوجهوا للإذاعة بناء على المعلومات التي وصلتهم بتحرك وشيك يعيد الحكم العسكري، ولكنه أكد أنه ليس كاتب البيان الذي كتب مسودته الدكتور طه بعشر، ولا هو من أذاعه بل مذيع النشرة عبد الحميد عبد الفتاح.[2] ووصف الجماهير التي تدفقت في الشوارع مجددة الثورة حيث أغلقت الشوارع والجسور بالمتاريس في وجه الدبّابات المحتملة لأي انقلاب، وظلوا يحرسونها حتى الصباح.[3]

ومهما يكن فإن شهادة أبو عيسى تفلح في رصد دوره في التأجيج ضد جنرالات عبود، أو ما أسماه الارستقراطية العسكرية التي تناقل الناس اعتزامها القيام بتدابير انتقامية تتوج بانقلاب كامل على الثورة، والحقيقة مع كثرة التفاصيل التي أوردها إلا أنها لم تتعد كونها أقاويل إذ لم يثبت حدوث تحرك ولا ضبطه بشكل موثق، فروايته لا تفند حكم ملاسي على ما جرى أنه (تضخيم شديد) لأحداث جرت. كما أن حديثه يدكه بيان زميله وزير الاستعلامات نفسه الذي نفى وجود انقلاب، كل ذلك يذهب باتجاه أن البيان جاء نتيجة لتضليل أو أنه كان ضمن انفعالية قوى اليسار وشعورها القوي باليوفوريا وبضرورة استئصال (اليمين)، أو الجميع ما عداهم، وهو شعور تفاقم عشية الثورة وما بعدها وأدى لصدام مرير ومؤسف كان نهايته الرديئة، بمنطق رد الفعل الأحمق، حماقة حل الحزب الشيوعي في ديسمبر ١٩٦٥م، ولكن الأرجح أنه لم يكن هناك تحرك عسكري ولا يحزنون، ولكن الشارع كان مشحوناً ضد الحكم العسكري، وصار

(١) المحجوب، الديمقراطية في الميزان

(٢) كمال الجزولي، المتاريس التي.

(٣) الجزولي، المتاريس التي

بقاء عبود في السلطة أمرا ينذر بمواجهة وشيكة.

كتب السيد الصادق حول ذلك البيان قائلاً:

(في بداية نوفمبر قامت الحكومة القومية الانتقالية. ومنذ الأسبوع الأول لقيامها بدأنا ندرك أن تخطيطا خطيراً أطل برأسه إذ أن جبهة الهيئات شرعت تتصرف كأنها حزب سياسي، وتعلن أن الوزراء الثمانية هم وزراؤها كأنما هي حزب سياسي صاحب أغلبية وقد دخل في وزارة ائتلافية مع أحزاب صغرى، مع العلم أنه لو كان واضحاً أنها ستكون حزباً سياسياً لكان حظها وزيراً واحداً. وعاودت مسلكها الذي سلكته أو سلكه قادتها في موكب السبت في محاولة لعزل الأحزاب السياسية، ومضت وفق مخطط شيوعي تحاول تسيير الحكومة من الشارع بأسلوب المواكب والمظاهرات، حتى انتهى ذلك المسلك بالبلاد إلى إعلان الإذاعة الكاذب في التاسع من نوفمبر. فعندما سمعنا الإذاعة ذهبنا للاستطلاع، وعاد الرسول ليؤكد أن الأسلحة لم تتحرك وأنه قد تفقدها جميعاً في أماكنها، فشرعنا نتحرى عن مصدر الخبر وكيفية إذاعته فاتضح لنا أن مصدره أحد الشيوعيين، وأنه أذيع بغير تفويض من رجال الحكومة، فبقينا بالإذاعة لحمايتها من تلاعب المخربين.

وفي اليوم التالي رأينا أن نضع حداً لهذا الهرج والمرج فسيرنا موكباً من أم درمان حتى مجلس الوزراء محتجين على ذلك مطالبين بايقاف المواكب والتهريج فاستجابت الحكومة مشكورة وعاد الحال إلى بعض الهدوء.[1])

وكتب حول التوتر بين العسكريين والمدنيين قائلا:

(لم تكن العلاقة بين الحكام الجدد والقادة العسكريين صافية طوال الفترة الانتقالية. بل كانت تتسم بطابع التخوف والحذر من الطرفين وقد أدى هذا التخوف إلى بعض الانفجارات كنداء التاسع من نوفمبر الذي نبه إلى تحرك بعض الأسلحة تنبيهاً مصدره معلومات وهمية. ولكن استجابة الشعب الإجماعية للنداء كانت دليلاً على وجود الاحتمال في خواطر الناس. ومرة أخرى عندما أقدمت سلطات الجيش على اعتقال بعض صغار الضباط دون علم وزير الدفاع، فانتشرت الشائعات ببداية تحرك في صفوف

(١) من رسالة إلى أخي في الوطن، بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٦٥م من السيد الصادق المهدي.

النوفمبريين، وتأزمت العلاقة بين مجلس الوزراء والقيادة العسكرية ثم انفرجت الأزمة بسلام.

ثم جاءت مسألة إعادة الضابط المبعدين من الجيش أثناء الحكم العسكري فأدت إلى تجاذب بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية، وإلى تجاذب داخل صفوف الضباط أنفسهم حتى استفحلت الأمور ووصلت درجة بالغة عندما تقدم عدد من الضباط الشباب بمذكرة لرئيس الوزرء في حفل حاشد في نادي القوات المسلحة، وكانت المذكرة وأسلوب تقديمها تنطويان على تحد للقيادة العسكرية. كما أدت مسألة التطهير في الجيش إلى مزيد من التباين في وجهات النظر بين المدنيين والعسكريين وبين العسكريين في داخلهم.)[1]

ومع تفاقم السخط الشعبي على بقاء عبود في السلطة، التقى السيد الصادق بالسيد أحمد عبد الوهاب[2]. وكان أحمدا مقرباً من حزب الأمة، وكان شخصاً عاقلاً تربطه صداقة بالفريق إبراهيم عبود، فناقش السيد الصادق معه الأوضاع وقال له إن استمرار عبود في السلطة سوف يؤدي لقلاقل فالشارع السوداني يطالب بتنحيه، ونحن على اتفاقنا معه ألا يقدم للمحاكمة ونعد في حال تنحيه أن يكون التعامل معه كريماً بحيث تراعى حقوق معاشه ولا يمس له طرف. وبالفعل ذهب عبد الوهاب لعبود الذي استجاب للدعوة، وتم تنحي عبود عن السلطة بالتراضي في ١٥ نوفمبر كما ذكرنا، وحل محل القيادة العسكرية مجلس سيادة كانت الرئاسة فيه دورية. وأعضاؤه السادة: د عبد الحليم محمد، د. التجاني الماحي، د. مبارك الفاضل شداد، إبراهيم يوسف سليمان، ولويجي أدوك[3].

المطالبة بمحاكمة عبود والآخرين

لاحقاً وبعد تنحي عبود، خطا بعض قادة جبهة الهيئات خطوة أخرى مطالبين

(١) الصادق المهدي عام بعد ثورة أكتوبر، وهذا كتاب أصدره كاتبه عام ١٩٦٥م وضاع نصه الكامل وإن بقيت بعض الفصول المفرقة. النص أعلاه مأخوذ من الفصل السادس: الحكومة الانتقالية في الميزان.

(٢) وهو قيادي سابق بالجيش تم إقصاؤه في (الحركة التصحيحية) المشار لها في الفصل السابق.

(٣) عبد الباسط صالح سبدرات حكومات السودان ص ٣٤

بمحاكمة (عصابة انقلاب نوفمبر ١٩٥٨م) وذلك في تنكر لتعهداتهم التي تمت لدى تسلم السلطة مساء الجمعة ٣٠ أكتوبر.

كتب السيد الصادق حينها عن تلك القضية قائلاً: (إن *حزب الأمة وهو مشترك في وفد الجبهة القومية الموحدة ومتحدث باسمها اشترك في اتفاق تم بين ممثلي القوات المسلحة وبين الجبهة القومية الموحدة، وأن ذلك الاتفاق ينص فيما نص على عدم التعرض لأية محاكمات بسبب خرق الدستور في ١٩٥٨ م. وحزب الأمة كان يعلم أن في هذا الاتفاق تنازلاً عن إحدى المطالب الشعبية، وقد وافق على هذا التنازل حتى لا تضيع بسببه مكاسب وطنية كبرى. ولم يجر المفاوضون هذا التنازل في حجرة مظلمة موحشة بل أجروه في اجتماع حافل، ودعموه بموافقة ممثلي جميع المنظمات ذات الخطر السياسي في اجتماع عقد في بيت الإمام المهدي في أم درمان، وضم ثلاثة مندوبين من كل حزب سياسي، وثمانية مندوبين من الجبهة الوطنية للهيئات. وبعد الاجتماع أعلن الاتفاق على عشرات الآلاف من المواطنين الذين أحاطوا ببيت الإمام المهدي وملأوا ساحاته فأدركوا الحكمة من وراءه وأيدوه*)[1].

على العموم، لم تتم محاكمة عبود ومن معه، ولكن شكلت لجنة تحقيق قضائية دوّنت أقوال كل المشاركين في الانقلاب والسياسيين الشهود على تلك المرحلة، لتبقى الذكرى حية وموثقة حول ما حدث، ومع أننا لم نطلع على تقرير لجنة التحقيق إلا أن ما ظهر مما اقتبسه بعض الكتاب يوحي بأن هذا التقرير فعلاً مهم وينبغي نشره على أوسع نطاق لأنه عبارة عن شهادات أخذت تحت القسم ترصد مواقف الجميع عشية الانقلاب.

الصادق يفوز في سباق رئاسة الحزب

عندما أطلقت الحريات العامة رأى قادة حزب الأمة أن يتم الشروع في إقامة التنظيم السياسي الذي حله النظام العسكري المباد، ونادى الصادق بأن يكون البناء على مقررات مؤتمر الوكلاء بأبا التي شكلت برنامجاً للمستقبل، ومنها أن يقوم تنظيم من نوع جديد يكون بمثابة توحيد للإرادة السودانية السياسية، ولكن الأحزاب الأخرى رفضت ذلك العرض. ورأت أن تعود لما كانت عليه قبل انقلاب ١٧ نوفمبر، وحينها سعى الصادق لأن يتجدد الحزب في اسمه وتنظيمه وبرنامجه لمواجهة الموقف الجديد

(١) من كتاب عام بعد ثورة أكتوبر المشار إليه آنفا

فنشأت اختلافات حول تجديد الاسم فاستقر الرأي على أن يكون التجديد في المحتوى.

ولإعادة تكوين حزب الأمة اجتمع مجلس الإمام (مشار إليه في الفصل الثالث). وقرر أن تتكون هيئة تأسيسية للحزب مكونة من الهيئة القديمة يستبعد منها أولئك الذين اشتركوا في تدبير انقلاب ١٧ نوفمبر، وكذلك الذين تعاونوا مع الحكم العسكري، ويضاف إليها تمثيلاً للدماء الجديدة وللواقع السياسي الجديد.

اتفق المجلس على قائمة من ١٨٠ شخصاً باعتبارهم الهيئة التأسيسية لحزب الأمة. ناقش المجلس أيضاً أسس التصعيد للقيادة، وحدث خلاف كبير حول اختيار رئيس الحزب وأمينه العام وأعضاء المكتب السياسي بين من يرى أن يعينهم جميعا الإمام، ومن يرى أن يتم تصعيدهم بالانتخاب، ورأى المجلس أن يوضع مشروع دستور للحزب وأن تتولى الهيئة التأسيسية انتخاب المكتب السياسي وانتخاب الأمين العام، وأن يترك انتخاب الرئيس للمؤتمر العام، وأن توجه الدعوة لأعضاء الهيئة التأسيسية المختارين ليناقشوا مشروع الدستور المقدم وليتخذوا فيه قرارات بأغلبية الأصوات.

اجتمعت الهيئة التأسيسية واختتمت أعمالها في ١٤/ ١١/ ١٩٦٤م وقررت أن تعدل مشروع دستور الحزب المطروح بحيث تتولى بنفسها انتخاب الرئيس والأمين العام، وعدلت الدستور وأجرت الانتخابات.

حينما فتحت الترشيحات للرئاسة برز اسم السيد محمد أحمد محجوب يدعمه كبار رجال أسرة المهدي، فقام أحد الأعضاء وهو السيد عبد العزيز حسن وقال: كيف نكافيء من ابتعد طيلة الفترة الماضية، بدلاً عن الذين قبضوا على الجمر ولعبوا الدور الأساسي في الثورة، أنا أرشح السيد الصادق للرئاسة.

وحينما جرى الاقتراع على الرئاسة فاز السيد الصادق بأغلبية ساحقة يدعمه رجالات الحزب خارج الأسرة، وكان ذلك أمراً مدهشاً أولاً لأن كبار أسرة المهدي لم يكونوا يؤيدوه، وثانياً لأن المحجوب في سنه وتجربته لم يكن يظن أن ذلك الشاب الغض يمكن أن يقف أمامه ناهيك عن أن يهزمه بذلك الفارق الضخم في الأصوات. والمفارقة تدحض فكرة أن الصادق جاء للمنصب وارثاً أو بسبب الأسرة لأنها لم تكن تشايعه.

نفس الفوز الساحق حازه الأمير عبد الله نقد الله في منصب الأمين العام، وكان قد ترشح منافساً له السيد محمد داؤد الخليفة.

يروي القصة الدكتور الفاتح عبد السلام فيقول: (نادت الإصلاحات المقترحة في حزب الأمة بليبرالية وديمقراطية الأجهزة، ودعت ضمن أشياء أخرى إلى تغيير اسم الحزب وتنظيمه وبرامجه واستراتيجياته لتتماشى مع فترة ما بعد ثورة أكتوبر، والتي جلبت معها تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية عنيفة.عبر هذه الوسائل المقترحة أراد الصادق جذب وجوه وقوى جديدة لحزب الأمة. وكما كان متوقعاً فقد اعترض متشددو الحركة الذين يقفون خلف الإمام على هذه الإجراءات. قبل الصادق عدم تغيير الاسم ولكنه أصر على المواضيع الأساسية:«اللبرلة والدمقرطة». ولإجازة مقترحات الصادق دعا الإمام قادة الطائفة[1] لحضور اجتماع أصر فيه على أن منصب رئيس الحزب والأمين العام يجب أن يحددهما راعي الحزب أي الإمام. أصر الصادق وأغلبية الذين حضروا الاجتماع على أن مناصب الحزب القيادية بالإضافة للمكتب السياسي يجب اختيارها ديمقراطياً بواسطة أجهزة الحزب العليا: الجمعية العامة. ازداد التوتر حول هذه المسألة ولكن في اللحظات الأخيرة تم التوصل لاتفاق يتم بموجبه كتابة دستور جديد للحزب وأن ينتخب المجلس التأسيسي القيادات العليا للحزب. هذا الاتفاق فسر بصورة عامة كانتصار للعناصر الإصلاحية في الحزب.اجتمع المجلس التأسيسي في ١٤ نوفمبر ١٩٦٤ وكانت أجندته الرئيسية هي انتخاب المناصب القيادية.انتخب الصادق رئيساً للحزب بأغلبية ساحقة وانتخب حليفه المقرب عبد الله عبد الرحمن نقد الله أميناً عاماً)[2].

كذلك جرت انتخابات للمكتب السياسي، وكانت نتيجتها مدهشة للغاية، إذ لم يوفق بعضٌ من كبار آل المهدي وكبار أسر الكيان فيها (أو الأعيان) بتعبير دكتور الفاتح عبد الله، وكانوا في قائمة الاحتياطي (بعد المقاعد الأولى للفائزين). فاز في هذه الانتخابات السادة:

١. يحي المهدي
٢. محمد أحمد محجوب
٣. عبد الرحمن النور

(١) نحن نتحفظ على لقب الطائفة فالأنصارية ليست طائفة ولكننا نورد الكلمة كما كتبها صاحبها
(٢) الفاتح عبد الله عبد السلام، مرجع سابق

٤. يوسف مصطفى التني

٥. أحمد المهدي

٦. زين العابدين حسين شريف

٧. محمد عثمان صالح

٨. أمين التوم

٩. كمال الدين عباس

١٠. حسن محمد داؤد

١١. أحمد بخاري

١٢. محمد عبد الرحمن نقد الله

١٣. إبراهيم عمر الأمين

١٤. مبارك محجوب لقمان

١٥. محمد الحلو موسى

١٦. عثمان جاد الله

١٧. الفاضل الجاك شريف

١٨. النفراوي عثمان

١٩. وداعة عثمان رحمة

٢٠. كامل أبو يوسف

٢١. إبراهيم منعم منصور

٢٢. صالح العبيد

حاز هؤلاء السادة على أصوات تتراوح بين ١٠٩ و٥٩ صوتاً مرتبين تنازلياً.

أما الذين جاءوا بعدهم ولم يفلحوا في دخول المكتب السياسي، فهم: السيد محمد

obeikan.com

داؤد الخليفة، السيد بدر الدين هباني، السيد كمال عبد الله الفاضل المهدي، السيد محمد مختار الأصم، السيد صلاح عبد السلام الخليفة، السيد عبد الله الفاضل المهدي، السيد صديق محمد الشيخ، السيد إسحق محمد الخليفة شريف، السيد جعفر بابكر جعفر، السيد محمد حمد النيل، والسيد محمد عبد الرحمن محمد، والسيد بشرى الفاضل المهدي، والسيد سامي محجوب محمد أحمد، وقد حاز أولهم على ٣٥ صوتاً، وآخرهم على١٤ صوتاً.

يقول دكتور الفاتح عبد السلام: (بالنسبة للمكتب السياسي كسب مؤيدو الصادق أغلبية المقاعد. انسحب الإمام من الاجتماع قبل نهايته، ولكنه كراعي صادق على التعيينات. كان واضحاً أنه يحاول كسب الزمن لإعادة ترتيب أوراقه. واجتمعت بعض المجموعات الساخطة حوله. ويمكن تصنيف تلك المجموعات على النحو التالي:

١. المجموعات التي تعاونت مع النظام العسكري والتي تم استبعادها بسبب ذلك من المناصب القيادية، أصدق مثال على هذه الفئة حسن محجوب مصطفى الذي كان عضواً في المجلس المركزي في نظام عبود. وحينما أصبح الانشقاق معلناً تم اختياره أميناً عاما لجناح الإمام.

٢. مجموعة من أعيان الطائفة والحزب فشلت في دخول المكتب السياسي عبر الإجراءات الديمقراطية مثل عبد الله الفاضل، صلاح عبد السلام الخليفة، محمد داؤود الخليفة، محمد مختار الأصم.

٣. مجموعة المتشددين في الحزب والذين يعارضون بإخلاص أي إصلاح داخل الحزب ويعتقدون بأن أمور الحزب يجب أن تسير كما كانت في الماضي.هذه العناصر اعتقدت بأن الصادق انسحر «بالشيوعيين» و«العناصر الهدامة»الأخرى. يتكون قلب هذه الفئة من ممثلي الإمام بين الجماهير(الوكلاء) والأنصار ذوي الولاء في منطقة النيل الأبيض)[1].

الحقيقة لدي ملاحظة على المجموعة الثالثة التي سماها دكتور الفاتح مجموعة المتشددين المطالبين بأن تسير الأمور كما كانت في الماضي. فالناظر لتاريخ حزب

(١) الفاتح عبدالسلام، النزاعات، مرجع سابق

الأمة عبر كتابين مهمين هما: كتاب دكتور فيصل عبد الرحمن علي طه (الصراع المصري البريطاني والحركة السياسية السودانية)، ومذكرات السيد أمين التوم (ذكريات ومواقف)، يتأكد من أن الأمور في الماضي لم يكن فيها تعيين لسكرتير الحزب ولا رئيسه بل كانا ينتخبان من قبل مجلس إدارة الحزب. سلطة الراعي كانت محصورة في حق نقض قرارات الحزب، وحتى هذة السلطة تنازل عنها الإمام عبد الرحمن عام ١٩٥٠م. فالمطالبة التي برزت بعد حوالي عقد ونصف وبعد ثورة أكتوبر التي شكلت شامة في درب الدقرطة، والقاضية بأن يعين الإمام قادة الحزب تشكل ردة حتى على ماضي الحزب القديم، والمفارقة أنها مطالبة جاءت في وقت تفور فيه الساحة داخل حزب الأمة وخارجه بمطالب الحرية والديمقراطية على نحو أكبر مما كان في السابق.

مؤتمر الحزب العام الثالث ديسمبر ١٩٦٤م

وفي ٢٥-٢٦ ديسمبر ١٩٦٤م دعا المكتب السياسي لمؤتمر عام حضره المئات من قادة الحزب الإقليميين. وفيه عرض الصادق المهدي رئيس الحزب، وعبد الله نقد الله الأمين العام والسكرتاريات التنفيذية سياسات الحزب ودستوره واللوائح، واستمر المؤتمر لثلاث أيام أجاز في النهاية دستور الحزب ولوائحه وبرنامجه (نحو آفاق جديدة).

وقبل عودة الأعضاء لأقاليمهم دعوا لاجتماع مشترك مع المكتب السياسي وأعضاء الهيئة التأسيسية في ٣١/ ١٢/ ١٩٦٤م وخاطبهم الإمام الهادي المهدي مباركا قراراتهم [١].

وبحسب ورقة للتنظيم صدرت في ١٦/ ٦/ ١٩٦٥م قامت الأجهزة على (الهيئة التأسيسية، والمكتب السياسي، والهيئة البرلمانية، ووزراء الحزب، ويأتي فوق قمة هذا الهرم المركزي السيد رئيس حزب الأمة والسيد الإمام الهادي المهدي راعي الحزب.) على أن تكتمل بعد ذلك التنظيمات في الأقاليم. وأقيم الجهاز الإداري للحزب على النحو الآتي: السيد الصادق المهدي رئيس الحزب وهو قمة الهرم التنفيذي. السيد/ عبد الله نقد الله- السكرتير العام- السيد يحي المهدي- سكرتير الشئون المالية. السيد- أمين التوم نائب السكرتير العام. السيد عبد الله محمد احمد- مساعد السكرتير العام للشئون الإدارية. السيد عمر نور الدائم مساعد السكرتير العام لشئون الانتخابات

(١) (أمين ص ٢٢٨).

والأقاليم. السيد عبد الرحمن صالح مساعد السكرتير للشئون البرلمانية. السيد زين العابدين حسين شريف مساعد السكرتير لشئون الدراسات والتخطيط. السيد داؤد عبد اللطيف- مساعد السكرتير العام للشئون الخارجية والأمن والإدارة. السيد أحمد إبراهيم دريج- مساعد السكرتير العام لشئون المناطق المتخلفة. السيد محمود الحلو- مدير مكتب رئاسة الحزب.

وقبل أن نغادر محطة هذا المؤتمر نقتبس بعض ما جاء في خطاب الرئيس الجديد، الذي تحدث عن المسيرة الوطنية منذ صكت دعوة (السودان للسودانيين) بمؤتمر العباسية عام ١٩٢٣م، ثم تطرق لمجاهدات الشعب والكيان إبان العهد العسكري، وتطرق لمؤتمر الوكلاء بأبا واحتوائه على البرنامج الذي ينبغي أن يحكم البلاد بعد زوال الديكتاتورية وقد عقد في أوجها عام ١٩٦٣م، ثم رصد ما قام به الحزب منذ اندلاع الثورة وفي النهاية قدم تلخيصاً للبرنامج الحزبي المجاز في ملامحه الخدمية والسياسية، وتطرق في الخطاب كذلك للموقف من الحكومة الانتقالية وكانت المواجهة معها حينها لم تبلغ الأوج الذي تصاعد بعدها بحوالي شهر من ذلك التاريخ.

قال الصادق مخاطباً الرجال الذين اجتمعوا، وحينها لم يكن حراك النساء قد أثمر على النحو الذي نشهده الآن بحيث صرن قائدات الحزب الحقيقيات، قال:

(أخواني في الوطن، لقد كان موقفكم وموقف أسلافكم عقداً متصلاً من النهضات باسم الدين والوطن. لقد قلتم كلمة الحق يوم تلعثم الناس، وأويتم الأحرار يوم نبذهم الناس، وكنتم محط الصبر يوم جزع الناس، وأمل الامة يوم لا أمل لها وسفينة النجاة يوم غطى البلاد الطوفان. فلا عجب أن تتعلق بكم نفوس مواطنيكم اليوم وأن تكونوا أمل البلاد في إقامة حكم ديمقراطي سليم وإقامة مجتمع إسلامي قويم وبناء اقتصاد يكفل الكفاية والعدل)..

وقال..

(الأعمال التي قام بها حزبكم منذ إعادة تكوينه في الشهرين الماضيين هي:

(١) الوقوف أمام تيار الفوضى الذي اجتاح البلاد عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م.

(٢) توجيه النصح للسيد الفريق إبراهيم عبود للتنحي عن رئاسة الدولة تجاوباً مع رغبات البلاد.

(٣) العمل على أن يتولى رئاسة الدولة مجلس سيادة خماسي يمثل الأحزاب الكبيرة في السودان ويراقب تنفيذ الدستور والميثاق.

(٤) العمل على المساواة بين الناخبين ومعارضة بعض الاتجاهات الهادفة للتمييز بين الناخبين على أساس الدخل، أو السكن، أو التعليم.

(٥) تأسيس دور الحزب في العاصمة.

(٦) إصدار جريدة النيل اليومية وجريدة الأفريكان جورنال الإنجليزية والتي سيصدر أول أعدادها في نهاية هذا الشهر لتخاطب المواطنين والنزلاء الذين لا يحسنون اللغة العربية.

(٧) تنظيم حملة مالية ترمي لاعتماد الحزب على أعضائه في ماليته.

(٨) فتح مكتب انتخابات لتتبع توزيع الدوائر ومراقبة إجراءات لجنة الانتخابات ولتحضير خطة انتخابية قويمة.

(٩) وعندما واجهنا مسألة تنظيم الحزب في الأقاليم والمدن الأخرى رأينا أن تكون بداية هذا التنظيم على يد هذا المؤتمر الذي سيرجع الوافدون إليه بخطة واضحة لإقامة التنظيمات الإقليمية على أساسها.

وإننا نأمل أن يتمكن هذا المؤتمر من دراسة التنظيم المقترح لأجهزة الحزب الإقليمية، ومن دراسة المسائل الأخرى التي ستعرض عليه، واتخاذ القرارات الوافية بشأنها حتى يرجع أعضاؤه إلى جبهاتهم ويكونوا شرايين حية تنقل النشاط الوطني المنظم إلى جميع أنحاء البلاد.

موقفنا من الحكومة القائمة

إننا قد أيدنا هذه الحكومة على أساس أنها حكومة قومية مستقلة لا تتأثر بحزب من الأحزاب أو اتجاه من الاتجاهات لأن صلاحياتها محددة بالميثاق الوطني، وبالرغم من

تأييدنا لها فقد نبهناها إلى أن الانتخابات هي السبيل الوحيد إلى تحقيق حكم له سند شعبي منظم، وله تفويض تام لعلاج مشكلات البلاد الجسيمة، ولذا فإن التأييد لهذه الحكومة لغاية مارس المقبل واجب وطني نؤديه ونحرص على أن يؤديه الآخرون، وأما بعد مارس فينبغي أن تحكم البلاد حكومة منتخبة انتخاباً حراً وأننا نرى أن هذا مبدأ لا نتهاون فيه ولا نسمح بالتهاون فيه.

موقفنا من الأحزاب الأخرى

لقد تعاون حزبنا مع كل الاتجاهات السياسية السودانية في مراحل مختلفة ولكن حزبين ثبتا معنا طوال سنوات الحكم العسكري هما: الوطني الاتحادي والأخوان المسلمين، كما ثبت معنا عدد من الشخصيات المستقلة عن الأحزاب التي صمدت في المعارضة للظلم. وإننا نكن لهؤلاء أصدق الود، ونرى أن نستفيد من علاقات الصداقة والتعاون التي نشأت بين الأحزاب السياسية في السودان أثناء المحنة العسكرية لتهذيب الصراع الحزبي مستقبلاً، وللوصول إلى اتفاق بينهم على المسائل القومية الكبرى مثل المبادئ العريضة للدستور، والأسس العادلة لحل مشكلة الجنوب، إلخ. وقد كتبنا للأحزاب بذلك آملين أن يلتقوا في كثير من المبادئ الكبرى بالرغم من اختلافهم في تفاصيل عديدة.

أخواني في الوطن،

إن هذا المؤتمر هو بداية الحملة الانتخابية، والانتخابات القادمة في نظرنا ليست صراعاً على مقاعد الحكم ولكنها معركة فكرية سيجدد فيها الناخبون الاتجاه الفكري الذي يرونه صالحاً، ويضع بعدها النواب دستور البلاد والذي سيخطط حياتنا لسنوات كثيرة آتية ولذا ينبغي أن ندخل المعركة الانتخابية القادمة بروح فدائية متوثبة تكون امتداداً لتاريخنا في الأجيال الماضية ونكون تكملة لانتفاضة ٢١ أكتوبر الظافرة ونكون صورة حية للآفاق الجديدة التي نستلهمها في بناء الوطن).[1]

تعليق حديث..

كتب السيد الصادق مؤخراً (*كل هذه الإجراءات خلقت واقعاً جديداً متعايشاً*

(١) من خطاب رئيس حزب الأمة أمام المؤتمر العام للحزب في ٢٥-٢٦ ديسمبر ١٩٦٤م

بصورة ما مع الحرس القديم. كان تعايشاً قلقا أشبه بموقف الإصلاحيين بقيادة السيد محمد خاتمي والحرس القديم في إيران المعاصرة).

الاختلاف حول صلاحيات راعي الحزب

كان عدد من الناس غير راضين عن هذه الأحداث فبعضهم لأنه استبعد بسبب تعاونه مع الحكم العسكري أمثال السيد حسن محجوب، وبعضهم بسبب فشله في دخول المكتب السياسي بالانتخاب أمثال السيد محمد داؤد وبعضهم بسبب عدم توليه منصباً قيادياً مع تطلعه لذلك أمثال السيد محمد أحمد محجوب، وبعضهم لمعارضته للتحديث وركونه للتقليد، وبالاشتراك مع عدد من أفراد بيت المهدي اعتبروا أن هذه القرارات خروج على سلطات الإمام وصلاحياته. وبدأ الحزب يتعرض للانقسام عشية الانتخابات، ولتجاوز تلك الخلافات، وفي ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٤م، تم اتفاق يعين الإمام الهادي بموجبه عدداً لعضوية المكتب السياسي، وعدداً لعضوية الهيئة التأسيسية لإرضاء كل العناصر المتذمرة، وتحدد له صلاحيات تسمى صلاحيات الراعي. وقد كان هذا الاتفاق دون طموح التجديد الذي طرحه الحزب، ولكنه كان ضرورياً لرأب الصدع. وقد اعتبر الدكتور الفاتح إن الصادق قد (ذهب بعيداً لإرضاء عمه) خوفاً من التصدع والانتخابات على الأبواب.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تبرز فيها مسألة علاقة الحزب بالكيان في شكل أزمة. فالإمام عبد الرحمن المهدي ومع احتفاظه بحق النقض لقرارات الحزب لم يكن يمارس هذا الحق أبداً، بل وحينما ثارت ضجة حول الأمر نظرياً أصدر بياناً سحب من صلاحياته بحق النقض في عام ١٩٥٠م، مكتفياً للتنسيق بوجود خليفته على رئاسة الحزب. والإمام الصديق كان قياديا بالحزب قبل أن تؤول له إمامة الأنصار.

وفي علاقة الإمام عبد الرحمن كإمام للأنصار بالحزب، أورد السيد أمين التوم ما قالوه للإمام الهادي وكيف أنه –أي الإمام عبد الرحمن– لم يكن يراجع قرارات الحزب مهما كان، قال: (وفي معرض حديثنا عن علاقة الإمام عبد الرحمن بالحزب ضربنا مثلاً وقلنا إن هيئة الحزب في مطلع الخمسينات عزلت اثنين من اقرب المقربين إلى الإمام عبد الرحمن المهدي من عضويتها لمآخذ أخذتها عليهما، ولم يشأ الإمام عبد الرحمن أن يتدخل أو يطلب إعادتهما إلى هيئة الحزب أو يلوم الهيئة على قرارها ذلك. كان راعياً

لحزب الأمة ولم يكن رئيساً يمارس مسئوليات الرئاسة)[1].

وفيما يختص بالإمام الصديق قال إنه (كان من أوائل الذين أنشأوا حزب الأمة في عام ١٩٤٥م وأصبح بوصفه ذاك عضواً في هيئة الحزب التأسيسية ثم انتخب بواسطة هذه الهيئة كما انتخب غيره لعضوية مجلس الإدارة أو ما يسمى الآن بالمكتب السياسي للحزب، وكان يرأس جلسات حزب الأمة لبضع سنوات بعد ذلك عبد الله خليل الذي انتخب سكرتيراً عاماً لحزب الأمة منذ إنشائه. وظل الحال كذلك إلى أن رشح السيد الصديق المهدي لرئاسة الحزب وانتخب بإجماع أصوات أعضاء الهيئة. وظل السيد الصديق رئيساً لحزب الأمة إلى حين وفاته. ولذلك لم يكن بحاجة إلى من يساعده على تنسيق علاقته كإمام للأنصار بحزب الأمة)[2].

هذا مع حقيقة أن ثورة أكتوبر نفسها أتت بجيل جديد كما ذكرنا، فالذي كان مقبولاً للغالبية لدى تأسيس الحزب لم يكن بالضرورة مقبولاً لنفس النسبة من الناس ما بعد أكتوبر. وتطلع البعض لحزب ليست فيه ظلال الرعاية من الكيان الديني، سواء أكانت محدودة الصلاحيات أم غير محدودة.

حول هذه العلاقة بين الحزب والكيان ومدى خضوع الحزب لقرارات إمام الأنصار، وما معنى الرعاية وصلاحياتها، وكيفية التنسيق، اختلفت الآراء: بين من يرون

(١) على الأرجح أن عضوي مجلس الإدارة المفصولين هما محمد الخليفة شريف ومحمد عبد الكريم، فقد روى الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه في الحركة السياسية، سابق، ص ٣٨٩ الهامش، أنه على خلفية نقاش زيادة رواتب الموظفين الأجانب (غالى اثنان من أعضاء الجمعية التشريعية هما محمد الخليفة شريف وعبد الكريم محمد في تأييدهما لزيادة مرتبات الموظفين الأجانب، قال عبد الكريم محمد: يجب أن نساعد الموظفين البريطانيين وعوائلهم وإننا لم ولن نتخلى عنهم لأنهم أفادوا البلد. وبالرغم من أن صحيفة «الأمة» أوضحت أن تصرف محمد الخليفة شريف وعبد الكريم محمد كان تصرفاً شخصياً، إلا أن شباب حزب الأمة طالبوا بإبعادهما من مجلس إدارة الحزب وتم لهم ما أرادوا فعند انتخابات مجلس الإدارة التي تمت في نهاية نفس الشهر أي أبريل ١٩٥٠م أعلن محمد الخليفة شريف وعبد الكريم محمد أنهما لن يترشحا لعضوية مجلس إدارة الحزب). ومعلوم علاقة المذكورين القريبة جداً من الإمام عبد الرحمن المهدي.

(٢) (أمين، ص ٢٠٨)

الحزب ذراع لكيان الأنصار وهو بدوره ذراع للإمام، وبين من يرون الحزب مؤسسة قائمة بذاتها وإن كانت تجمعها بكيان الأنصار علاقة تحتم نوعاً من التنسيق ومن التعاون.

وكانت أية طموحات لتطوير الحزب تصطدم ولا شك بضرورة تطوير علاقته بكيان الأنصار بشكل لا يحرم الكيان وقيادته حقهم ويغمط دورهم، وفي ذات الآن يحتفظ للحزب بشخصيته ومؤسسيته.

التصدي لتأخير الانتخابات

بعض المفكرين خاطبوا الثورة المصرية الحالية ليقولوا لأهلها اعتبروا بالتجربة السودانية ولا تعقدوا الانتخابات مباشرة واتركوا لأنفسكم وقتاً لتنظموا أنفسكم ولتظهر القيادات التي يمكن للشعب أن يلتف حولها، فأية انتخابات سريعة معناها أن يعود قادة الحزب الوطني المباد لأنهم الأكثر استعداداً وجاهزية ومقدرات مادية. وبرأيي مع صحة هذا الرأي في مصر، حيث كان الخيار بين الفلول والأخوان الذين سعوا لدك العملية الديمقراطية ذاتها في النهاية، إلا أنه لا ينطبق على تجربة السودان في أكتوبر ١٩٦٤م، وإن كان ينطبق عليها في أبريل ١٩٨٥م وقد حالت دون تحقيق الفترة الانتقالية الطويلة ملابسات رويناها في الجزء الثالث من هذا الكتاب (الصادق أمل الأمة.. ولكن).

أما بالنسبة لتجربة أكتوبر ١٩٦٤م فلم تكن هناك حاجة لفترة انتقالية طويلة، وذلك أولاً لأن الحكم المباد لم يكن له حزب، والأحزاب التي عارضته لم تكن منهكة ولا مفقرة بالشكل الذي نراه عليها الآن في أحزاب مصر بعد مبارك، ولا أحزاب السودان بعد نظامي (مايو) و(الإنقاذ)، فالتأخير لم يكن لمصلحة تأهيل الأحزاب، ولكن كان لتأخير خيار الشعب، واستمرار حكومة كونت على عجل في ظروف استثنائية تحكم أوضاعاً حساسة بدون تفويض شعبي مطلوب.

كان أكثر الأحزاب حرصاً على التأجيل حزبان: الأول الشيوعي لأنه لقي في الحكومة الانتقالية وضعاً لا يحلم به بعد الانتخابات، والثاني هو حزب الشعب الديمقراطي الذي يرعاه السيد علي الميرغني وهو من أكثر الأحزاب مهادنة للحكم العسكري وصاحب مذكرة (كرام المواطنين) التي ساندته حينما تفجرت الثورة، وكان أيضاً يظن أن إجراء

الانتخابات مباشرة سوف يكون لغير صالحه مع دوره المهادن.

كانت الثنائية التي ظهرت عشية ثورة أكتوبر بين الجبهة الوطنية من جهة وجبهة الهيئات من جهة أخرى قد أطلت برأسها من جديد، بالرغم من أن الأخيرة كانت قد رضيت في اللحظات الأخيرة السير في ركاب الأولى بعد أن اتضح ثقلها واعتراف الحكم العسكري بها.

تم تكوين الوزارة بشكل مختل من ناحية عدله في تمثيل الأحزاب، فقد كان اليسار ممثلاً بأكبر من حجمه لتقديمه لمرشحين عن الهيئات كانوا في غالبهم من نصرائه، وكان اتجاههم تأخير الانتخابات عن موعدها ومد فترة الحكومة الانتقالية، محتجين بأن الأوضاع الاقتصادية، وعدم الاستقرار في الجنوب يحولان دون الالتزام بإجراء الانتخابات كما خطط لها.

يقول عن ذلك السيد أمين التوم في مذكراته:

(وقد تجلت أهداف جبهة الهيئات كما وضح للجبهة القومية الموحدة فيما يلي:

(١) احتواء ثورة أكتوبر وحكومة الثورة وتوجيه الحكومة الوجهة السياسية التي ترتضيها هي.

(٢) الاعتراض على عودة الأحزاب السياسية التقليدية الكبرى وغيرها والاكتفاء بجبهة الهيئات ممثلة لليسار. و(٣) تأجيل الانتخابات عن موعدها المقرر -مارس ١٩٦٥ م- ثم أخيراً عدم إجراء الانتخابات إطلاقاً).[١].

هكذا حدث خلاف في الرؤى السياسية داخل البلاد بين أحزاب الأغلبية التي كانت ترى ضرورة قيام الانتخابات العامة في وقتها، وبين قوى اليسار ونقابات العمال والمزارعين والحزب الشيوعي (بالإضافة إلى حزب الشعب الديمقراطي) الذين نادوا بتأجيل الانتخابات بحجة أن الموعد المحدد للانتخابات هو موعد جني محصول القطن، وأن من المصلحة القومية تأجيل الانتخابات حتى يستتب الأمن في الجنوب. كما طالبوا بتخصيص نصف مقاعد البرلمان للعمال والمزارعين، ثم بدأت الجبهة الوطنية للهيئات تتحول إلى تنظيم سياسي لخوض معركة الانتخابات القادمة بشكل

(١) أمين التوم، ص ٢٢٥

يجعل قوى اليسار ممثلة بأكبر من حجمها في الحكومة القادمة مثلما هي في الحكومة الانتقالية.

ولكن حزب الأمة رأى ضرورة الالتزام بالميثاق الوطني الذي وقع عشية الثورة، وأن *(المشاكل الكبرى مثل مشكلة الجنوب والموقف المالي وغيرها تحتاج إلى حل عاجل لا يمكن أن يتم على أيدي حكومة غير متجانسة وأن أي تأخير في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد سيكون امتداداً لحالة القلق وعدم الاستقرار الراهنة)* [1].

وفي ٢ فبراير ١٩٦٥م أجاز مجلس الوزراء أمر تقسيم الدوائر الإقليمية للجمعية التأسيسية لسنة ١٩٦٥م، على أن تجري الانتخابات في وقت لا يتعدى ٢١ أبريل سنة ١٩٦٥م، وقرر أنه على مجلس الوزراء إذا اتضح له أن ذلك غير ميسور أن يعلن ذلك ويطلب تجديد تفويضه أو إنهائه.

وفي نفس اليوم أذاع وزير الاستعلامات والعمل بالحكومة الانتقالية (وهو أحد وزراء الجبهة الوطنية للهيئات: السيد خلف الله بابكر من قيادات اليسار البارزين) أذاع نداء قام بموجبه برفع درجة النزاع والاحتكام للشارع، فهاجم الجبهة القومية المتحدة واتهمها بالعمل ضد الثورة، وطالب من الجماهير العمل على عزلها.

بناء على ذلك حدث تحرك جماهيري تلقائي واسع في العاصمة ووفدت جماهير كثيفة من الأقاليم لتعلن وقوفها مع قيادة الجبهة القومية الموحدة الذين هوجموا. مما أدى لسخط شعبي كبير.

وأخذت جماهير الأنصار التي وصلت من الأقاليم للاشتراك في استقبال ملكة بريطانيا تجوب الطرقات إظهاراً لقوتها وتأييداً لحزب الأمة. وقبيل زيارة الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا للسودان في ٨ فبراير سنة ١٩٦٥م كان الموقف السياسي ينذر بخطر، لذلك فقد دعا مجلس السيادة الأطراف المتنازعة وعقد معهم هدنة حتى انتهاء زيارة الملكة[2].

تمكن حزب الأمة برئاسة الصادق من قيادة الرأي العام لتحقيق تجاوب عكس

(١) (مقابلة مع السيد الصادق المهدي – الرأي العام ٢٧/ ١١/ ١٩٦٤م).

(٢) حاج موسى، سابق ص ٢٩٥م

النداء مما جرد الحكومة الانتقالية من الاحترام، وأخذت جماهير الحزب تنظم مسيراتها ومواكبها مظهرة تأييدها لخط الجبهة القومية، ومعارضتها لمحاولة اختطاف إرادة الجماهير. وكان أكبرها الموكب الشعبي الذي سيره حزب الأمة من داره بأم درمان إلى رئاسة مجلس الوزراء بالخرطوم مطالباً باستقالة رئيس الوزراء.

بعد ذلك اتخذت الجبهة القومية قراراً يقضي القيام بدعوة رئيس الوزراء للاستقالة ووضع الأمر في يد مجلس السيادة لاتخاذ قرار جديد بإنشاء حكومة صالحة ملتزمة بالميثاق الوطني، فأعدت سكرتارية الجبهة الوطنية الخطاب وأرسلت وفداً لحمله إلى رئيس الوزارة، وفد كان من ضمنه السادة أمين التوم ساتي، ودكتور سيد أحمد عبد الهادي والسيد إبراهيم جبريل[1].

هذا الحل الذي رأته الجبهة القومية حلاً وطنياً لإشكالية التجاذب حول مسألة الانتخابات، وتجنب حسم المسألة في الشارع وما يؤدي له من فوضى، واستنكار أن تدعو لذلك جهة رسمية، رآه بعض المؤرخين لتلك الفترة (تآمراً) لإجهاض الثورة.

مثال على ذلك الدكتور إبراهيم محمد حاج موسى الذي قطع بأن السيد سر الختم الخليفة كان أحد مساعدي وكيل وزارة التربية والتعليم (الذي لم يكن له أي دور في ثورة أكتوبر ولذلك لم يكن غريباً أن عمل على تصفيتها)[2]. الشاهد إن دور السيد سر الختم الخليفة بأي نظر موضوعي كان إيجابياً خاصة في موضوع الجنوب الذي كان يشكل جرحاً وطنياً غائراً آنذاك، كما إنه وقف فعلاً في حياد بعيداً عن كل الأطراف وفي النهاية لم يستجب إلا لنداء بدا له وطنياً لا تآمرياً، وما كان له أن يستجيب لولا أن ذات النداء أقنع مجلس السيادة الذي كان مكوناً بنفس الطريقة التي تكونت بها الحكومة، وكان على رئاسته حينها شخصية من جبهة الهيئات أي محسوبة على الجبهة الساعية لتأجيل الانتخابات (الدكتور التجاني الماحي). ولكن موضوعية المطلب وما بدا من تحقيقه للمصلحة الوطنية هو الذي جعل كل تلك الأطراف، التي لا تنتمي للأحزاب المنادية بالانتخابات في موعدها، تستجيب.

***

(١) (أمين ص ٢٢٥- ٢٢٦).

(٢) حاج موسى، سابق ص ٢٩١

الشاهد، كان مطلب الأحزاب باستقالة رئيس الوزراء لإقالة الوزارة المنحازة هو السبيل الوحيد، فالمادة ٢٢ من الدستور المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤م تنص على أن «رئيس الوزراء والوزراء الحاليون المعينون لفترة الانتقال يبقون في مناصبهم في أثناء تلك الفترة كلها ولا يخلو منصب أي واحد منهم إلا في حالة من حالات خلو المناصب السارية المفعول أثناء فترة الانتقال كما نص عليها في المادة ٣٢ من هذا الدستور» والمادة ٣٢ من الدستور تعدد في فقرتها الثانية الحالات التي يخلو فيها منصب الوزير ومنها «إذا تخلى رئيس الوزراء عن منصبه»[١].

وبعد انتهاء زيارة الملكة أليزابث للسودان في ٨/ ٢/ ١٩٦٥م بدأت مفاوضات بين مجلس السيادة والحكومة وممثلي الجبهة القومية المتحدة الذين اقترحوا أن تستقيل الحكومة وتؤلف حكومة جديدة على أساس تمثيل الأحزاب في برلمان سنة ١٩٥٨م السابق، وأن يخصص مقعد لكل من الحزب الشيوعي وجبهة الميثاق، وفي هذه الحالة يمكن أن تستمر الوزارة في الحكم لمدة عام إذا دعت الظروف الحالية إلى تأجيل الانتخابات، غير أن حزب الشعب الديمقراطي، والحزب الشيوعي اعترضا على عدم تمثيل العمال والمزارعين في الوزارة واشترطا لتعاونهما تخصيص مقاعد للعمال وللمزارعين[٢].

يكتب عن ذلك السيد الصادق فيقول[٣]:

(لم نكن نحن مسئولين من إثارة الجماهير في العاصمة، ولم نكن مسئولين من إثارة الجماهير الوافدة من الأقاليم والتي جاءت لأنها سمعت في المذياع أن قيادتها تتعرض لمحنة على يد الحكومة القائمة، بل المسئولية تقع بصفة غير مباشرة على الأخطاء المتتالية التي تردت فيها الحكومة الانتقالية الأولى، وتقع بصفة مباشرة على البيان المثير العدواني الذي أذاعه وزير الاستعلامات، وهل يؤخذ على جماهيرنا أنها يقظة؟ وهل يؤخذ عليها أنها مستعدة للتضحية؟ بل هذه اليقظة وهذا الاستعداد للتضحية لمما يشرّف جماهيرنا التي أودت بهيبة الحكم العسكري يوم استقبال السيد جمال عبد الناصر،

(١) حاج موسى، ص ٢٩٥- ٢٩٦

(٢) نفسه

(٣) من بين الأوراق القديمة بخط الحبيب الإمام.

وغيرت تيار الوحدة يوم مارس، وكسرت شوكة البطش العسكري يوم المولد، وكانت وما زالت رصيد الردع لكل أعداء بلادنا من الداخل والخارج).

وفكّر الصادق في أن هذه الأوضاع نهايتها المنطقية صدام في الشارع وفوضى عارمة تطيح بالثورة وربما تغري المغامرين العسكريين، خاصة وقد كان هناك توجس من ذلك. فذهب إلى الدكتور التجاني الماحي في القصر، وكان رئيساً لمجلس السيادة حينها. ويروي هذه الحادثة في كتابه (الفكاهة ليست عبثا) فيقول:

(كان ميثاق ثورة أكتوبر ١٩٦٤ م قد ألزم الحكومة الانتقالية التي كونت برئاسة السيد سر الختم الخليفة بإجراء انتخابات عامة في البلاد في ظرف ستة أشهر، ولكن وقع خلاف بين أطراف الحكومة وكان اتجاه الشيوعيين وحزب الشعب الديمقراطي عدم إجراء الانتخابات في موعدها وكان موقف حزب الأمة والوطني الاتحادي (أزهري) وجبهة الميثاق الإسلامي أن تجري الانتخابات في موعدها واتضح أن عدداً من وزراء الحكومة الانتقالية قد دخلوا الحكومة باسم جبهة الهيئات (جبهة مكونة من النقابات) ولكنهم كانوا في الحقيقة أعضاء في الحزب الشيوعي، مما أخل بالتوازن الحزبي داخل الحكومة إذ كان الاتفاق أن تمثل الأحزاب بوزير واحد عن كل حزب على أن تكون بقية الحقائب الوزارية لشخصيات محايدة، اتضح أن عدداً من الشيوعيين دخلوا الحكومة بالصفة النقابية وباعتبارهم شخصيات محايدة! كان هؤلاء يحاولون الإبقاء على عمر الحكومة الانتقالية أطول فترة ممكنة، واتضح جلياً أن الحكومة بتكوينها غير المتوازن هذا لن تجري الانتخابات في موعدها. ورأينا ضرورة استقالة الحكومة الانتقالية وتكوين حكومة أخرى موزونة لتجري الانتخابات في موعدها، وليزال منها عنصر المبالغة في الوجود الشيوعي. وتأزم الموقف السياسي في البلاد والتهب الشارع السياسي السوداني وأحدق الخطر بالنظام الانتقالي الذي قام في البلاد بعد ثورة أكتوبر، وحلا للأزمة اتفقت مع رئيس الوزراء السيد سر الختم الخليفة على أن يقدم استقالته مما سيؤدي تلقائياً لإقالة جميع وزراء الحكومة، ثم يعاد تكليفه بتكوين حكومة جديدة فيكون حكومة سليمة التوازن الحزبي، وكان من الضروري لنجاح هذه الخطة أن يوافق عليها مجلس السيادة، وكان رئيس مجلس السيادة في تلك الفترة وهو الشخص المنوط به قيادة المجلس وتحديد موقفه هو الدكتور التجاني الماحي وكان الدكتور التجاني الماحي محسوباً على الجانب الآخر الذي يرى تأجيل الانتخابات ومد عمر الحكومة

الانتقالية، ولكنني راهنت على وطنية د. التجاني وذهبت إليه وأوضحت له أن تأجيل الانتخابات سوف يلهب الشارع السياسي السوداني مما يعرض تطور البلاد الدستوري للخطر. كان د. التجاني الماحي يستمع لي بإصغاء ثم ما لبث بعد أن انتهيت من حديثي أن بدت عليه امارات التفكير العميق، وفجأة قام من مجلسه بجانبي وتوجه إلى بيانو في قاعة القصر دون أن يذكر لي أي شيء، وانهمك في عزف مقطوعة موسيقية ـ لعلها تساعده على التفكير ـ ثم جاء وقال لي بكل حزم: نعم ***civil coup*** *هذا هو لحنه! يجب أن نقوم بانقلاب مدني لإنقاذ البلاد. أنا أوافق على الإجراء التصحيحي وإذا لم يوافق أعضاء مجلس السيادة الآخرون على ذلك نستعين بأحزابهم عليهم.. وافق د. التجاني بحماس شديد على إجراء التصحيح، وتصرف بهمة وطنية لم تراع أية عوامل أخرى، ونفذت الخطة كما رسمت وأجريت الانتخابات في موعدها).*

وعلق السيد الصادق في مرة أخرى أنه حينما فكّر في الاتصال بسر الختم وبالماحي رحمهما الله كان يدرك أنه لا يجمعه بهما شيء سوى الوطنية. أما سر الختم فمع كونه عديله (متزوج من السيدة زهراء الفاضل أخت زوجته سارا) إلا أنه كان بعيداً عنه اجتماعياً وسياسياً، ولكنه كان يقدّر أنه شخص وطني ومخلص بالأساس، ونفس الشيء مع الدكتور التجاني الماحي الذي كان من القوميين العرب، وهو محسوب على قوى اليسار التي ترى مصلحتها في استمرار الحكومة الانتقالية، ولكنه خاطبهما بموضوعية وكانت الأوضاع في الشارع خير معين لإقناعهما بذلك الخط.

وقال إن الماحي حينما اقتنع بالفكرة وأطلق عليها اسم (انقلاب مدني) سأله ماذا برأيك سوف يقنع سر الختم؟ فقال له إن ذات الأسباب التي جعلتك تقتنع سوف تجعله يفعل ذات الشيء. وحينما ذهب لسر الختم قال له: أنت تعرف يا سر الختم أنك لست زعيماً سياسياً، ولكن أجمع عليك الناس لسد خانة stop gap، فأنت مجمع عليك ولا يوجد شخص آخر مجمع عليه مثلك، يضاف لذلك علاقتك الطيبة بالجنوب المستعر، والأوضاع السياسية الآن ذاهبة للانفجار، وإذا استمرت الأوضاع كما هي فسوف تحدث فوضى وأنت ترى أن البيان الذي احتكم للشعب أثار الجماهير لرفضه، وكل هذا بسبب هذه الوزارة غير الحكيمة، ولا حل سوى أن تستقيل فتقال الوزارة كلها ويكونها مجلس السيادة من جديد بإعادة تعيينك ولكن بطاقم وزاري متوازن. واقتنع المرحوم السيد سر الختم حتى بدون أن يعلم أن رئيس مجلس السيادة وافق على قبول

استقالته وإعادة تعيينه!

ويكتب السيد الصادق في مكان آخر، ولكن في زمان قريب من الأحداث، حول استقالة السيد رئيس الوزراء فيقول:

(في يوم الإذاعة وفي الساعات الأولى من الصباح ذهب وفد مكون منا ومن الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي وقابل رئيس الوزراء وتأكد من أنه كان مشتركاً في خطة البيان، وأعلنا له نزع ثقتنا منه، ولزوم استقالة حكومته نتيجة لذلك.

إن الحالة في مجلس الوزراء قبل حادثة البيان كانت لا تطاق، إذ تحول المجلس لميدان صراع وشقاق عنيف، وفقد المجلس توازنه الداخلي والتعاون بين عناصره المختلفة، وفقدت جبهة الهيئات وزنها السياسي، وما زالت متشبثة بمكانة لا تتناسب مع وزنها الحقيقي، فأدت هذه التطورات إلى استيلاء الحيرة والقلق في مجلس الوزراء، واستحالة استمرار الحكم من ذلك المجلس. فكان البيان صيحة يأس في تكوين أحاط به التفكك والتشكك وتماثل للسقوط. ربما كان هذا الخلل الداخلي هو أقوى الأسباب التي أقنعت رئيس الوزراء بضرورة استقالة حكومته، وكان السبب الآخر هو اقتناعه بوجود سخط شعبي ومعارضة إيجابية، وكان السبب الثالث أنه أدرك أن هذا السخط ليس موجهاً نحوه شخصياً وإنما موجه نحو أخطاء حكومته وانحرافات بعض العناصر فيها فإن أمكن تصحيح الأوضاع وتقويم الانحرافات يمكن لحكومته المعدلة أن تستمر لنهاية فترة الانتقال.

وبينما كانت البلاد تعيش هذه التجربة جاء موعد زيارة ملكة إنجلترا للسودان، واستجابة لطلب رئيس مجلس السيادة ومراعاة للعرف الحميد قررنا تجميد المسألة السياسية إلى حين نهاية تلك الزيارة.

لقد وعد رئيس مجلس السيادة الدكتور التجاني الماحي باتخاذ موقف محدد من شكوانا ضد الحكومة، وكان مقتنعاً بالأخطاء التي وقعت فيها، ومقتنعاً بانتشار الفوضى والفساد، وكان إيجابياً في موقفه مؤيداً لضرورة القضاء على هذا الوضع الشاذ. إن اقتناع رئيس الوزراء واقتناع رئيس مجلس السيادة بعدالة قضيتنا وبتأييد الشعب لها كانا مفتاح القضاء على الحكومة الانتقالية الأولى، فتقدم السيد سر الختم الخليفة باستقالته وباستقالته استقالت وزارته، وقبل مجلس السيادة الاستقالة وشرع يسعى لتكوين

حكومة أخرى.

إننا لم نكن نقصد إقصاء السيد سر الختم الخليفة ولذا كانت توصية حزب الأمة والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي وهيئة التجار وجبهة الجنوب أن يعاد تكليف السيد سر الختم الخليفة بتكوين الحكومة الانتقالية على أساس ثلاثة مقاعد لكل من الأمة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي وجبهة الجنوب ومقعد واحد لكل من جبهة الميثاق والشيوعي. لم يقبل الجميع هذه القاعدة ونشأ خلاف حول رئاسة الوزارة وخلاف حول تمثيل العمال والمزارعين في الوزارة.

أما الخلاف حول رئاسة الوزارة فقد حسمه مجلس السيادة بقبول رأي الأغلبية وتكليف السيد سر الختم الخليفة بتكوين حكومة. أما الخلاف الآخر فقد طال وتفاقم وجعل البلاد تمضي ستة أيام بلا حكومة، ففكر مجلس السيادة في تعيين حكومة إدارية، بل شرع فعلاً في تكوين حكومة من عمداء جامعة الخرطوم، ولكننا رفضنا هذه التكوينات فمن أدراننا اللون السياسي للإداريين أو العمداء وقد يكونوا ميالين لاتجاهات سياسية فيكون حكمهم تزييفاً لـلإرادة العامة كحكم الحكومة الانتقالية الأولى.

ونتيجة لموقفنا لم ير رئيس الوزراء مناصاً من تكوين الحكومة على أساس القاعدة المذكورة سابقاً، فعارض الحزب الشيوعي وحزب الشعب ذلك وامتنعوا عن الاشتراك في الوزارة إلا إذا مثل فيها العمال والمزارعون، وقد كان الحزب الشيوعي أكثر اعتدالاً من حزب الشعب الديمقراطي إذ أنه قبل استمرار رئاسة السيد سر الختم وكان لا يمانع في مسألة عدم تمثيل العمال والمزارعين لو ضمن موافقتنا على تأجيل الانتخابات.

وقامت الحكومة الانتقالية الثانية دون اشتراك الحزب الشيوعي وحزب الشعب. وأبت الأقدار إلا أن تسجل لتلك الجماعات سوء تقدير آخر إذ صمموا على معارضة الحكومة الانتقالية الثانية ونادوا لإضراب عام للموظفين والطلبة والمزارعين والعمال، فكان إضراباً فاشلاً بلغت نسبة الاستجابة له في بعض الأحيان صفر في المائة وفي بعض الأماكن ١٪ و٢٪، ولم تتعد النسبة في أحسن الأحوال ٥٪، فأثبتت حركة الإضراب ضعف تلك الأحزاب وسوء تقديرها لموقفها).

****

تعقيب..

سوف يكون أمام باحثين في السياسة سبر غور هذا التحالف الذي نشأ بين الحزب الشيوعي الذي يمثل بحق اليسار والشعارات التقدمية في السودان، وبين حزب الشعب الديمقراطي الذي هو يمين اليمين في السياسة السودانية. حزب كان ينقاد بكامله لكلمة السيد علي الميرغني أمراً ونهياً وهو رجل أكثر من محافظ، وما الذي كان حزب الشعب سوف يقدمه للمزارعين والعمال والكل يعلم حظهم داخل المنظومة الميرغنية؟ بل كيف عنّ لشعارات تتحدث عن إقصاء صناع الثورة، ويضمن بينهم حزب الشعب الديمقراطي الذي كان خلف ركاب نظام الجنرالات حتى مذكرة (كرام المواطنين)؟

غالب الظن أن حزب الشعب ما كان ينطلق من مواقف مبدئية، وإنما هي أصابع مصر عبد الناصر. وحزب الشعب سوف يسير خلف ركاب مصر إذا شرّقت شرّق وإن غرّبت غرّب.. أما موقف قوى اليسار وعلى رأسها الحزب الشيوعي فلا نشكك في صدقيتها، ولكن التشكيك هو فيما ادعته من ملكية الثورة، وجماهيرها.

لقد كانت الثورة ملكاً للشعب السوداني أجمع، كل أدلى بدلوه، وقد قدمت القوى التي وصموها بالتقليدية وبعداء الثورة أثماناً باهظة في مواجهة نظام عبود كما تتبعنا قبلاً، كما كانت رأس رمح في التقاط قفاز الثورة، وكان الصادق هو الذي صلى بجثمان الشهيد في موكب كان من أهم مشاهد الثورة، كما أن مفاوضات الانتقال كانت تنطلق من بيت المهدي تعبيراً عن اعتراف النظام الآفل بالأحزاب السياسية، ولكن بالرغم من موقف جبهة الهيئات السلبي وغير المعترف بالأحزاب في البداية جاء الواقع مؤكداً وزن الأحزاب السياسية ودورها. كان ذلك الصراع مضراً جداً، فالوطن يسع الجميع، والاحتكام للشعب كان يتطلب ألا يسعى أحد لحجز الكراسي بل ينتظر الصندوق.

لقد كان نداء وزير الاستعلامات المحتكم للشارع والمطالب الجماهير بعزل الجبهة القومية المتحدة أول دليل على كذب ادعاء ملكية جبهة الهيئات للجماهير، فقد كان تحرك الشارع على العكس مسانداً لقادة الجبهة القومية. كما كان فشل الإضراب العام الذي نادت إليه جبهة الهيئات لمقاومة الحكومة القومية الثانية دليلاً آخر على كذب تلك الادعاءات. لقد حاول البعض تبرير فشل الإضراب بأن مزارعي الجزيرة كانوا قد بدأوا في جني محصول القطن وقدروا أنهم لو توقفوا فإن البلاد سوف تمنى بأزمة اقتصادية

طاحنة، والثاني لأن عمال السكك الحديدية وهم يمثلون أكبر قطاعات العمال أعلنوا أن هذا الإضراب ذو طابع سياسي ولذلك قرروا عدم الاشتراك فيه[1].

وهذا التبرير في الحقيقة يؤكد حقيقة أن جبهة الهيئات لم تكن تمثل حتى المزارعين والعمال الذين كانت تتحدث باسمهم، فما معنى أن يقول العمال إن الإضراب ذو طابع سياسي؟ وهل كانت الثورة إلا مطالب سياسية بإعادة الديمقراطية والحريات وإنهاء الحكم العسكري، فلماذا اشتركوا في الإضراب العام إبان الثورة أجمعين؟ لقد كانت ثورة أكتوبر مطلباً وطنياً بالإجماع، أما مطالب جبهة الهيئات المتمثلة في بقائهم على سدة الحكم لأطول فترة ممكنة في وزارة تفتقر للتوازن، وتتميز بالطيش، فقد كان مطلباً يخص قادة جبهة الهيئات ولم تقتنع به إلا قلة قليلة.

الحكومتان الانتقاليتان الثانية والثالثة

شرحنا تعقيدات الظروف والصراع الذي نقله وزير الاستعلامات للشارع مخلفاً أزمة تنذر بالويل والثبور، وقلنا إن السيد الصادق قام بمخاطبة كل من السيد رئيس الوزراء (السيد سر الختم الخليفة)، والسيد رئيس مجلس السيادة (دكتور التجاني الماحي) خاطبهما مباشرة مستنداً على وطنيتهما وتقديرهما لحساسية الموقف، فقاما بالانقلاب المدني، الذي بموجبه تقدم رئيس الوزراء بالاستقالة ١٨/ ٢/ ١٩٦٥م، فأقال رئيس مجلس السيادة الوزارة ثم أعاد تشكيلها بالاتفاق مع رئيس الوزراء في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٥م على أساس جديد فيه تمثيل عادل للأحزاب وقامت الحكومة الانتقالية الثانية، وبهذا تم القضاء على نية تأجيل الانتخابات.

حينما أقيلت الحكومة الأولى ١٨ فبراير ١٩٦٥م وأعيد تكوينها من جديد في ٢٤ فبراير ١٩٦٥م استبدل الأخوان المسلمون ممثلهم محمد صالح عمر بالرشيد الطاهر، بينما رفض الحزب الشيوعي والشعب الديمقراطي التمثيل في حكومة أكتوبر الثانية، وخرج تسعة وزراء واحد من الشعب الديمقراطي هو الدكتور أحمد السيد حمد والثمانية الآخرون يبدو أنهم المقصودون في حديث الحبيب الإمام الصادق المهدي في شهادته على العصر بقناة الجزيرة حيث قال إن الوزارة كان فيها ثمانية وزراء يتبعون للحزب الشيوعي مع أن تمثيل الحزب كان بشخص واحد فقط والبقية دخلوا ممثلين لنقابات،

(١) حاج موسى، سابق ص ٢٩٦- ٢٩٧

والثمانية هم: أحمد سليمان، رحمة عبد الله، عبد الرحمن العاقب، الأمين محمد الأمين، عبد الكريم ميرغني، خلف الله بابكر، عابدين إسماعيل، والشفيع أحمد الشيخ.

ضمت هذه الحكومة برئاسة السيد سر الختم الخليفة أحد عشر وزيراً، وقاطعها الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي كما أسلفنا، وكان وزراؤها هم السادة: سر الختم الخليفة، رئيس الوزراء ووزير الدفاع، محمد أحمد محجوب، الخارجية، أحمد المهدي، الري والقوة الكهربائية والمائية، محمد إبراهيم خليل، الحكومة المحلية ثلاثتهم عن حزب الأمة، ومبارك زروق، المالية والاقتصاد، ومحمد جبارة العوض، وزير دولة بشئون الرئاسة، وصالح محمود إسماعيل، الاستعلامات والعمل، ثلاثتهم عن الوطني الاتحادي، وكلمنت أمبورو، الداخلية، أزبوني منديري، المواصلات، هيلري لوقالي، الأشغال والثروة المعدنية، ثلاثتهم عن المديريات الجنوبية، والرشيد الطاهر، الثروة الحيوانية، عن جبهة الميثاق.[1]

وكان من رأي السيد عبد الله الفاضل المهدي أثناء مفاوضات تشكيل هذه الحكومة أن يكون تمثيل حزب الأمة الثلاثي بكل من: السيد محمد أحمد محجوب، السيد الصادق المهدي، والسيد أحمد المهدي، وحينما تحدث للصادق عن الأمر فسّره بمنطق (ما حك جلدك مثل ظفرك!) قال السيد الصادق معلقاً: *طبعاً ما كنت مؤيداً لذلك المنطق أصلاً، وقلت له على أي حال أنا وأحمد كلانا under-age أي تحت السن القانونية، ولكن يبدو أن أحمد استصوب الفكرة، ودخل الوزارة*[2].

هذه هي الحكومة التي عادة ما يشار إليها بحكومة أكتوبر الانتقالية الثانية، ولا يرصد كثيرون أن هذه الحكومة توسعت بعد شهر وأسبوع لاستيعاب ممثل للحزب الشيوعي وثلاثة ممثلين لحزب الشعب الديمقراطي، مع تقليص تمثيل الجنوبيين من ثلاثة إلى اثنين. فتكونت الحكومة الانتقالية الثالثة في ٣١/ ٣/ ١٩٦٥م[3] من ١٤ وزيراً ثمانية

(١) سبدرات، ص ٢٢٢ لأسماء الوزراء وحقائبهم الوزارية.

(٢) إفادة عبر الهاتف من الحبيب الإمام في سبتمبر ٢٠١٥م وهو بالقاهرة.

(٣) توهم سبدرات في حساب عمر الحكومة القومية الثانية جاعلاً إياها ١٣ شهرا وثمانية أيام على أنها بدأت من يوم ٢٣/ ٢/ ١٩٦٤م وحتى ٣١/ ٣/ ١٩٦٥م، وهذا خطأ ففبراير ١٩٦٤م كان إبان الحكم العسكري، كما أن الحكومات الانتقالية الثلاثة طولها من ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤م وحتى ٦ يوليو ١٩٦٥م هو حوالي ثمانية أشهر. انظر سبدرات، سابق ص ٥٧.

منهم هم رئيس الوزراء وممثلي حزب الأمة والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق كانوا كما في الحكومة الثانية، إضافة للسيدين كلمنت وهيلري ممثلين للجنوب في نفس حقيبتيهما الوزاريتين ناقصاً السيد أزبوني، ثم السادة: د. أحمد السيد حمد، التجارة والصناعة والتموين والتعاون، وبدوي مصطفى، التربية والتعليم، والهادي عابدون، الصحة ممثلين لحزب الشعب الديمقراطي، وأحمد سليمان، الزراعة والغابات، الحزب الشيوعي.[1]

استمرت هذه الحكومة حتى أشرفت على قيام الانتخابات العامة في مايو، وسلمت الحكومة المنتخبة في ٦ يوليو ١٩٦٥م.

وسننقل من مدونات السيد الصادق في ذلك الوقت حول الانتخابات العامة وهو يذكر ما قامت به الحكومة الانتقالية الثانية ثم ما كان من أمر توسعتها ودخول ممثلي الشعب الديمقراطي والشيوعي والخلاف حول مسألة الانتخابات. قال السيد الصادق:

مسألة الانتخابات العامة

ساعد اختفاء حزب الشعب والحزب الشيوعي من الوزارة على استمرار المسائل التي تخص الانتخابات داخل مجلس الوزراء دون عرقلة، فمضت لجنة الانتخابات غير متأثرة بالزوابع السياسية تنجز مهامها المختلفة، فأكملت التسجيل والطعون وواصلت برنامجها لإجراء الانتخابات في موعدها. لقد أصبح واضحاً من أرقام التسجيل أن إجراء الانتخابات في المديريات الجنوبية في أبريل ١٩٦٥ م غير ممكن، وكانت الحكومة مقيدة بالقرار الذي اتخذته الحكومة الانتقالية الأولى في فبراير بأن تجري الانتخابات في كل أنحاء القطر في وقت واحد.

في أواخر فبراير أدرك حزبا الشعب والشيوعي أنهما في موقف حرج جداً فهما خارج الوزارة والوزارة تقرر في أشياء هامة كمسألة إجراء الانتخابات في موعدها أو تأجيلها، وهما بموقفهما من الوزارة يفقدان فرصة التأثير على قرارات الوزارة لمصلحة حزبيهما. والسبب الآخر للحرج هو أنهما وجدا أنفسهما فجأة في تناقض غريب فهما يناديان بتأجيل الانتخابات واستمرار الحكم القومي الانتقالي، ولكنهما بموقفهما أضعفا من قومية الحكومة الانتقالية وأظهرا صعوبة تكوين حكومة قومية برضاء الأطراف

(١) سبدرات، ص ٢٢٣ لأسماء الوزراء وحقائبهم الوزارية. الانتماءات السياسية من عندنا.

المختلفة دون اللجوء إلى انتخابات كأسلوب موضوعي لتحديد من يتولى الحكم. فكان موقفهما عملياً أكبر دليل على ضرورة إجراء الانتخابات بأسرع فرصة ممكنة بينما كان موقفهما نظرياً يدعو بإلحاح إلى تأجيل الانتخابات. وحسماً لهذا التناقض قررا الاشتراك في الحكومة وأخذا يرددان أن قومية الحكومة قد اكتملت فلا داعي لإجراء انتخابات![1]

ونشأ صراع في مجلس الوزراء حول مسألة إجراء الانتخابات هل تؤجل؟ أم تجرى في الشمال وتؤجل في الجنوب؟

وكان رأينا في هذه المسألة أن لا مانع من إجراء الانتخابات في الشمال وتأجيلها في الجنوب، وقد كان احتمال مثل هذا الإجراء في أذهاننا وقد ذكرناه أيام المفاوضات مع ممثلي القوات المسلحة، فقد كانوا حريصين على مد فترة الانتقال، وكنا حريصين على قصرها، فاستعملوا حجة الظروف في الجنوب ليحملونا على مد الفترة. ولكننا رفضنا تلك الحجة أولا في حالة رفع حالة الطوارئ قائلين إنه يمكن رفعها في الشمال فوراً، وفي الجنوب مستقبلاً؛ وثانياً في مسألة إجراء الانتخابات قائلين إنه يمكن إجراؤها في الشمال في موعدها وفي الجنوب في وقت آخر، ولكن إذا طرأ ما يدعو إلى إعادة النظر في موعد الانتخابات فإن مجلس الوزراء ليس المكان لبحث هذا الأمر، إذ أن فيه تعديلاً للميثاق، وهذا ما ينبغي أن تقوم به المنظمة التي وضعت الميثاق أي الجبهة القومية الموحدة. هذه الحجة الواضحة أجبرت مجلس الوزراء أن يرفع يده عن مسألة الانتخابات هذه وأن يحيلها لمجلس السيادة للقرار فيها على ضوء استشارة الجبهة القومية الموحدة.

قرار مجلس السيادة

الجبهة القومية الموحدة مكونة من الأحزاب السياسية وجبهة الهيئات وهيئة التجار، وقد اشتملت مشاورات مجلس السيادة على أخذ رأي جبهة الجنوب أيضاً وهي تنظيم لم يوقع على الميثاق ولكنه ألحق بالوضع الانتقالي إلحاقاً.

وشرع مجلس السيادة في إجراء الاستشارات، وكان رأي حزب الأمة والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق وهيئة التجار موحدًا منادياً بإجراء الانتخابات في موعدها في الشمال وتأجيلها في الجنوب ما دامت الظروف لا تسمح.

(١) تم اشراكهما في الحكومة الثالثة في ٣١ مارس ١٩٦٥م.

وكان رأي حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي وجبهة الهيئات أن تؤجل الانتخابات لوقت آخر، وكانت جبهة الجنوب لا مانع عندها من إجراء الانتخابات في الشمال وتأجيلها في الجنوب أولاً لاقتناعها بدستورية إجراء الانتخابات في موعدها، وثانياً لاقتناعها بفشل أسلوب الحكم القومي الانتقالي، وثالثاً لاطمئنانها لوعدنا بأن الجنوب لن يضار بهذا الإجراء وستجرى الانتخابات فيه عند قيام حالة الأمن والنظام. ولهذه الأسباب كان رأي العضو الجنوبي في مجلس السيادة السيد لويجي أدوك أن حركة الانتخابات سارت ولا سبيل لإيقافها إلا بإجماع من يهمهم الأمر، وأنه لا يرى مناصاً من تكملة إجرائها في الشمال وتأجيلها في الجنوب.

بعد إجراء المشاورات لم يقطع المجلس برأي حتى استعان بلجنة من القانونيين للإفتاء في الناحية الدستورية، وقد أفتت اللجنة بما أكد ألا سبيل لتأجيل الانتخابات إلا بتعديل الميثاق، وتعديل الميثاق لا يتم إلا على يد الهيئات التي وضعته وواضح أن أغلبية تلك الهيئات كانت تؤيد عدم التعديل.

كما أيدت الفتوى صلاحية مجلس السيادة للأمر بتأجيل الانتخابات في جزء من البلاد والأمر بإجرائها في الأجزاء الأخرى[1].

الجنوب

كانت أحداث ثورة أكتوبر ١٩٦٤م جزءاً من تطورات مشكلة الجنوب خلال الحكم العسكري على نحو ما هو معروف. ولذلك كانت الثورة نفسها خطوة كبيرة في سبيل الحل، إضافة لذلك فإنه وكما قال د. محمد عمر بشير: (وبدا لمن كان يرصد الحوادث من الأجانب وللمواطن العادي أيضا أن تعيين سر لختم الخليفة الذي كان يحتل منصب مساعد لوكيل وزارة المعارف سابقا بالجنوب والذي اشتهر بغزارة علمه بالجنوب ومشاكله رئيساً لوزارة أكتوبر الأولى وتعيين كلمنت أمبورو وزيراً للداخلية ومسئولاً عن شئون الأمن في القطر كله شماله وجنوبه دليلاً على اتجاه جاد وصادق من جانب الشماليين للوصول إلى حل سلمي سليم للمشكلة)[2].

رحب حزب سانو بسقوط الحكم العسكري، ووجهوا مذكرة لرئيس الوزراء عبروا

(١) من فصول كتاب (عام بعد الثورة)

(٢) بشير مرجع سابق (ص ١٨٨)

فيها عن رغبتهم في العودة للسودان وفق شروط منها صدور عفو عام عن كل اللاجئين وضمان حمايتهم، والاعتراف بحزب سانو والسماح له بممارسة نشاطه بالداخل، والدعوة لمؤتمر حول مائدة مستديرة لمناقشة العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب، والمطالبة بالفدريشن كحل وحيد لذلك. وفي ١٠/ ١٢/ ١٩٦٤م استجاب رئيس الوزراء لتلك المطالب فأعلن العفو العام، ثم جرت مشاورات أدت في النهاية لعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في الخرطوم في ١٦ مارس ١٩٦٥م وحتى نهاية الشهر.

مؤتمر المائدة المستديرة

كان هذا المؤتمر الذي استمر منذ منتصف وحتى آخر مارس ١٩٦٥م من أبلغ إنجازات الحكومة الانتقالية الثانية بقيادة السيد سر الختم الخليفة. وكان أكبر أثر له علاوة على حصر نقاط الخلاف أنه أوضح للشماليين ربما لأول مرة مقدار انعدام الثقة لدى إخوتهم الجنوبيين، وكذلك حجم المظالم التي يحسون بها.

ظل المؤتمرون يناقشون مشكلة الجنوب خلال أسبوعين تقريباً، عقد المؤتمر خلالها ستة عشر جلسة كما شكل عدة لجان فرعية.

حضر المؤتمر ٤٥ عضواً، ١٨ عضواً كانوا يمثلون أحزاب الشمال و٢٧ عضوا مثلوا الجنوب، وذلك فضلاً عن حضور مراقبين من يوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجريا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة، وبعد انفضاض المؤتمر غادر السودان زعماء الجنوب الذين أتوا من الخارج متجهين لشرق أفريقيا.

ترأس المؤتمر البروفسر النذير دفع الله مدير جامعة الخرطوم حينها، وتولى سكرتاريته الدكتور محمد بشير عمر.

يقول السيد الصادق:

(عقد المؤتمر في في مارس ١٩٦٥ م ولكنه لم يفلح في الوصول إلى حل. لعل السبب الأساسي هو أن طرفين في الاجتماع هما الشيخ على عبدالرحمن والسيد أقري جادين اتخذا موقفين متشددين. والسبب الثاني المانع من الوصول لحل هو أن التمرد كان يقوم على حركة سياسية هي حركة سانو وحركة عسكرية هي أنيانيا، ولم تحضر أنيانيا للمؤتمر

مما قلل فاعليته. ولكيلا ينتهي الأمر إلى إعلان الفشل اتفق على تكوين لجنة من اثني عشر شخصا لتواصل السعي لا يجاد حل).

وانتهى المؤتمر على أن يعاد انعقاده بعد ثلاثة أشهر لمواصلة الحوار، مع تكوين اللجنة التي فوضت للوصول إلى حل للمشكلة والبحث عن صيغة مناسبة للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، عرفت هذه اللجة بلجنة الاثنا عشر وتكونت من ستة أعضاء من الشمال ومثلهم من الجنوب، أنيط بهذه اللجنة التالي:

أ- العمل كلجنة مراقبة لتنفيذ الخطط والسياسات المتفق عليها.

ب- أن تخطط لتطبيع الأوضاع في الجنوب وبحث الإجراءات لإزالة حالة الطوارئ والعمل على استقرار القانون والنظام.

وكانت عضوية اللجنة كالتالي: بونا ملوال، ناتال ألوك، وغردون ابيي كممثلين لجبهة الجنوب، واأندرو ويي ونكانورا آجير، وهليري أوشالا كممثلين لحزب سانو، ومحمد أحمد الميرغني من الحزب الوطني الاتحادي، ومحمد داؤد الخليفة عن الأمة، والفاتح عبود عن حزب الشعب الديمقراطي، وحسن الترابي عن جبهة الميثاق الإسلامي، ومحمد إبراهيم نقد عن الحزب الشيوعي، وسيد عبد الله ممثل المهنيين.

وقد واجهت لجنة الإثنى عشر عدة مشاكل منها ما يتعلق بتمثيل الفصائل فيها، ومسألة العنف السائد في الجنوب، ووجه ممثلي الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي سهام الاتهام إلى الأحزاب الجنوبية باعتبارها مسئولة عن استمرار النشاط العدائي بالجنوب، واقترحا على لجنة الاثنى عشر أن تشجب نشاط الأنيانيا، ولما رفضت مقترحاتهما تغيبا عمداً عن اجتماعات اللجنة. وسوف نذكر لاحقاً كيف واجهت لجنة الاثنى عشر حالة من الإحباط ولم يتم تنشيطها والسعي لتطوير عملها إلا على يدي الصادق وفي حكومته قصيرة الأجل.

انتخابات ١٩٦٥م

واصل التعايش القلق داخل حزب الأمة استمراره، وفي ظله خاض الحزب الانتخابات العامة الأولى بعد ثورة أكتوبر في عام ١٩٦٥م، وتقديراً لدوره في التصدي للحكم العسكري ولرايات الإصلاح التي ظهرت في برنامجه (نحو آفاق جديدة)،

إضافة لوحدته في وجه حركة اتحادية منقسمة، نجح الحزب في احتلال الرقم الانتخابي الأول، حيث نال (٩٢) مقعداً في مقابل ٧٣ مقعداً للوطني الاتحادي، و١٨ مستقلون و١١ للحزب الشيوعي (ثمانية أعلنوا توجههم وثلاثة ترشحوا كمستقلين) و١٠ مقاعد لكل من سانو وكتلة جبال النوبة ومؤتمر البجا و٥ للميثاق الإسلامي و٢ للأحرار الجنوبيين، و٢ للوحدة.

جرى الاقتراع لهذه الانتخابات في ٢١ أبريل وحتى أول مايو ١٩٦٥م. وقد أورد حزب الأمة في كتابه (انتخابات أبريل ٢٠١٠م في الميزان)أن مقاطعة حزب الشعب لهذه الانتخابات نتج عنها ضعف في الأقبال في مديريتي الشمالية وكسلا، كما حدث صدام وعنف خاصة في الدائرة ١٦٧ القضارف، كذلك شحن الجو السياسي وساده التوتر، وطالب مدير بوليس العاصمة من قاضي جنايات الخرطوم اعتقال بعض الساسة تحت المادة ١٢٧ الإثارة، ولكن القاضي رفض طلب الاعتقال لأن «الحفاظ على الأمن لا يعالجه القبض على الأشخاص المذكورين وإنما يعالج بأن تكف الحكومة عن استخدام الأجهزة التنفيذية في أمر غير دستوري، وأن القضاء لا يمكن أن يكون كلب حراسة»[1].

وقد رُمي حزب الأمة بالتدخل في ترسيم الدوائر بهتاناً كما أثبت ذلك الكتاب، وسوف لن نخوض في تلك الاتهامات هنا فالكتاب متاح في موقع الحزب وإن كان دخوله للبلاد لا زالت تعوقه عوائق التصديق من قبل جهات الاختصاص. لكن على القاريء والقارئة تذكر أن الترسيم أجيز في ٢ فبراير ١٩٦٥م على عهد الحكومة الانتقالية الأولى التي كانت تسيطر عليها جبهة الهيئات.

كذلك لا بد من التحبير على حقائق ثار حولها غبار كذب. فقد سمعت بأذني في بعض منابر النقاش وقرأت من يرمي الصادق بأنه زوّر سنه ليترشح في تلك الانتخابات، وهذا زور قراح لأن السيد الصادق لم يترشح في هذه الانتخابات في أوانها.

كان السيد الصادق قد انتخب رئيساً للحزب، ولكن كان عمره دون الثلاثين التي اتخذت عتبة للمرشحين، وقد تحسب المكتب السياسي للحزب أن يتم ترشيحه في دائرة مضمونة (دائرة تندلتي) حينما يبلغ السن القانونية، لذلك تم الاتفاق مع مرشحها

(١) حزب الأمة القومي – اللجنة العليا للانتخابات انتخابات أبريل ٢٠١٠ في الميزان مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١٠م

السيد بشرى حامد وهو عمه على أن يخليها له حال بلوغه السن القانونية. قال السيد الصادق: (*وحينما بلغت السن القانونية وآن أوان إخلاءه الدائرة لي رأيت أن أتنازل له عن راتب النائب، فكان يصرفه طيلة عمر تلك الجمعية*)[1] وقد قبل ذلك بكل طيب خاطر، ولم يك في الأمر صفقة ولا يحزنون[2]، فقد كان رئيس الحزب الذي قدموه لقيادتهم جميعاً، وحال صغر سنه من ترشحه بداية، ولا يعقل أن يكون خارج البرلمان حينما يسمح عمره. وإن رأى بعض المثقفين أن هذا الموقف لم يكن ديمقراطياً ولم يراع فيه الصادق قواعد العمل السياسي بل قالوا إنه كان يجري وراء الوضعية النيابية ليتسنى له بعدها دخول الوزارة مما يشي بأنه يرى نفسه أنه خلق ليحكم[3].

ولكن إذا كانت قواعد العمل السياسي تتيح لشاب دون سن الانتخاب أن يحوز على ثقة حزب كبير بحضور كل قياداته وبغالبية ساحقة كالتي فاز فيها الصادق في سباق منصب رئيس الحزب، فلا يعقل أن يكون إيجاد مقعد له داخل البرلمان حينما يبلغ السن المطلوبة خرقاً لقواعد العمل السياسي!! وإني لأظن الصادق يومها ينشد مع المجذوب رحمه الله:

ويا وطني أدركت أم كنت ناسياً ... غرامي شعبي لا قشور المناصب

شهدت على عينيك يأساً ولهفة ... فخذ قدرتي أعيت على كل شاغب

---

(١) معلومة ذكرها لي الحبيب في مكالمة هاتفية من القاهرة حيث هاتفته من أبها في ٨ سبتمبر ٢٠١٥م

(٢) الإشارة هنا لما جاء قبل بضع أعوام في زاوية الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل الصحفية المقروءة نقلا عن ابن السيد بشرى: السيد حامد بشرى حامد المقيم بكندا والذي حاول الإيهام بوجود ما ينال من سيرة الحبيب الإمام في حادثة إخلاء الدائرة، ولكنها تفاصيل اعتبرها ملك أو (إرث) آخرين هم أخوانه وأخواته ولن يفصح عنها حتى يظفر بموافقتهم! وحتى يستطيع عمي السيد حامد تصفية الورثة أقول: من المعروف أن جدي السيد بشرى ظل على ولائه للحزب وللحبيب الإمام حتى آخر عمره، ومحاولته أن يوحي بوجود صفقات قذرة لا يستطيع ذكرها لأن الأمر ملك آخرين هم أخوانه وأخواته (هكذا) تدعو للتساؤل: متى كانت تواريخ الأمم مسائل تورث ويستشار فيها الورثة؟

(٣) هذا هو تفسير الدكتور عبد الله محمد عبد السيد في كتابه **الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان** ص ١٠٩، وكذلك الدكتور إبراهيم الحاج موسى، وكل هذه المراجع تنقل نقلاً عن المحجوب (الديمقراطية في الميزان)

على النيل أمواج تعلمت بينها ... عراك الأماني أو قراع الكتائب
سندرك حق الشعب ما دام باقياً ... ولو كان هذا الحق عند الكواكب

قضايا في الحملة

في الحملة الانتخابية أثيرت قضايا كثيرة كانت تشغل بال السيد الصادق يومها ووجدت في أوراقه نقاشاً لها، وسوف لن أطيل أو أنقل مباشرة مما كتب لأني لا أجد صدى تلك القضايا لدى قارئ اليوم، بيد أن عدم الإشارة لها أيضاً غير سديد، وأهمها قضيتان:

• مسألة محاكمة مرتكبي انقلاب ١٩٥٨م، يشير السيد الصادق في كتاباته لأن البعض أثار في الحملة الانتخابية هذه القضية متهماً إياهم بأنهم سعوا لإيقاف تلك المحاكمات خوفاً من أن تطال قادة حزبهم المشتركين في الجريمة، أو أن تضار سمعة الحزب وتشان مواقفه. ولكنه أكد أن الجزء القائد حالياً في حزب الأمة قد تصدى لحكومة نوفمبر منذ مهدها بل عد الانقلاب نفسه انقلاباً عليه داخل الحزب ومؤامرة ضده مؤكداً أن نظرة الإمام الصديق للانقلاب هي كذلك. وأكد أن المحاكمة مطلوبة شعبياً ولكنهم تنازلوا عنها في عهدهم مع العسكريين مقابل تنازلهم عن السلطة حقناً للدماء، فتمسكهم بعدم المحاكمة يأتي من باب الإيفاء بالعهد لا غيره، وأدان القوى السياسية التي اشتركت في تلك العهود واستسهلت نقضها بعد ذلك. وقال أما لو كانت المحاكمة للانتقام مما قام به العهد المباد من انتهاكات فنحن الحزب ذو الحظ الأوفر: قدمنا الشهداء وواجهنا الجبروت العسكري وكنا أكثر المستهدفين. وفي النهاية فاز الاتجاه القاضي بعدم المحاكمة، ولكن كونت لجنة تحقيق قضائية دونت شهادات جميع القادة السياسيين المشتركين في الأحداث والشهود عليها، وبالتالي أبقت ذاكرة الأمة حية حول ذلك الحدث التاريخي.

• وقد حرص السيد الصادق على علاقة طيبة بعبود تقديراً لحقنه دماء السودانيين وتنازله عن السلطة وهو في موقع قوة، وأرسل له لاحقاً، في فبراير ١٩٦٥م العميد يوسف بدري ليسأله إن كان يحتاج شيئا، ويروي العميد في مذكراته: قابلت الرئيس السابق الفريق إبراهيم عبود برسالة من السيد الصادق المهدي ليسأله عما إذا كان سيادته يحتاج إلى شيء (لكي يقدمه الصادق له)، فقال: شكراً، وأخبر الصادق إذا أنا

أنفع في أي عمل معهم فأنا مستعد[1]. والقصة تظهر بعد معدن هذا الحبيب. فعبود كان قد تعامل مع الصادق وأبيه أسوأ تعامل أيام حكمه، وكان بطشه الدموي بالأنصار سبب رحيل الإمام الصديق الذي شاءه الله، ولكن الصادق أبى إلا أن يكون كأصله لا حاملاً للحقد. ومثل هذه القصص كثيرة جداً معه، أسوة بجده الإمام عبد الرحمن وقصصه الشبيهة تبعث على الدهشة.

• إنجازات الحكومة الانتقالية الأولى: ذهب كثيرون لإدانة موقف السيد الصادق وحزبه من الحكومة القومية الأولى، وهذه الإدانة مما لا يزال يتكرر من حديث حول (اختطاف الثورة) ولذلك فقد أوردنا حديثه في نقد تلك الحكومة بتفصيله آنفاً، وقد كتب كذلك مفنداً ما رأته تلك الحكومة من إنجازاتها، حيث لم يثبت لها سوى إشراك المرأة في الحياة السياسية، وقد اعتبر ذلك إنجازاً مهماً ودعا للمحافظة عليه. فكتب تحت عنوان (**القرارات الثورية**): *لقد ثارت حول الحكومة الانتقالية ضجة كبرى، وأثار وزراؤها ضجة أكبر، وملأت الثورية اللفظية أعين الناس وأسماعهم. ولكن الذي نفذ من كل هذا قدر يسير.. ففي مجال الانتخابات تم تقسيم الدوائر على أسس غير قبلية وهذا إجراء حميد كما تم توسيع القاعدة الانتخابية لتشمل سن الثامنة عشر وزيادة حقوق الخريجين الانتخابية بتخصيص ١٥ مقعداً لهم. وهذه الإجراءات بعضها سليم وبعضها غير سليم ولكنها في جملتها ليست شيئاً جديداً ولا ثورياً ولا دائماً، لكن القرار الجديد، الثوري، الدائم هو قرار إعطاء المرأة السودانية الحق السياسي. وهذا القرار لولا الظروف الخاصة التي شهدتها البلاد في الفترة الانتقالية لتأخر زمناً طويلاً وحتى لا يتعرض لأي نوع من الانتكاس فإن الحركة السياسية والتنظيمات النسوية بوجه خاص منوطة بمسئوليات خاصة إزاء تطبيق هذا الحق بطريقة سليمة تكفل له الحماية وتصونه من سوء الاستغلال، وخاصة على يد أولئك الذين يتصرفون بطريقة لا تعترف بوجود كيان لهذه الأمة بل يبنون شخصياتهم السياسية بتحدي جميع القيم الإسلامية، والعربية، والسودانية. لقد واجهت المرأة في عدد من البلدان الأخرى معارضة شديدة في وجه نيل حقوقها السياسية ولكن سرعة تصرف الحكومة الانتقالية في هذا الصدد لم تعط مجالاً للصراع بل حسمت الموقف وأعطت الحقوق. إن الإسلام أعطى المرأة جميع حقوق المواطنة السياسية التي طبقت أثناء دولته. فكان عليها أن تبايع والبيعة رباط بين طرفين، وكان لها حق مماثل لحق الرجل في*

(١) مذكرات العميد يوسف بدري ص ٣٣٢

ساحات القضاء وإجراءات العدالة. فإن تطورت مفهومات حقوق الرجال السياسية وأنظمتهم فلا غرابة أن يشتمل تطورها على المرأة أيضا[1].

حكومة المحجوب الأولى

دخل الحزب في ائتلاف مع الوطني الاتحادي لتكوين وزارة برئاسة حزب الأمة.

ولدى اختيار رئيس الوزراء كانت هناك حيرة، فالشخص الذي رؤي أنه يناسب وهو البروفسر محمد إبراهيم خليل اعتذر، ووفقما جاء في كتاب قضية الانشقاق في حزب الأمة الذي حرره جناح الصادق عام ١٩٦٨م: (عندما أقدمنا على اختيار الشخص الذي يتولى رئاسة الوزارة كان الاعتراض على السيد محمد أحمد محجوب كبيراً، أولاً لأنه غير جاد وغير ملتزم بشئون حزبه وغير متصل بالقاعدة الجماهيرية ولا يهمه من السيادة إلا مظهرها وسمعتها، ولذا كان الاتجاه إلى عدم اختياره وكانت مسألة الاختيار في يد السيد الإمام فقرر أن يسند المنصب للسيد محمد إبراهيم خليل فاتصل به وقال له قد اخترتك لتتولى رئاسة الوزارة فاعتذر له السيد محمد إبراهيم خليل عن ذلك، وفي هذه الأثناء قام نفر من الناس واتصلوا بالسيد محمد أحمد محجوب وأوضحوا له نقاط الضعف التي تؤخذ عليه، وأوضحوا له إمكانية توليه رئاسة الوزارة لو استطاع أن يرضي السيد الإمام وأن يلتزم بمعالجة نقاط الضعف المذكورة)، وقد كان.

يقول الدكتور الفاتح عبد السلام حول اختيار رئيس الوزراء إن الإمام ومناصروه (اختاروا محمد أحمد محجوب بينما اقترحت بعض العناصر في معسكر الصادق محمد إبراهيم خليل. لم يكن الصادق نفسه قد تجاوز الثلاثين وهي السن التي تؤهل للمنافسة على المنصب وإلا لكانت فرصته كبيرة. وفي محاولة للحفاظ على وحدة الحزب أقرت كتلة الحزب البرلمانية اختيار الإمام.)[2] وهي رواية مختلفة عن رواية كتاب الانشقاق الذي يقول إن الإمام نفسه فضل خليل بداية ولكنه اعتذر.. على أية حال تم الاتفاق في النهاية على المحجوب رئيساً للوزراء.

كانت الهيئة البرلمانية أو جزء كبير منها مشبع بروح التجديد السياسي، لذلك انتزعت لنفسها شخصية سياسية وانتظمت اجتماعاتها واهتمت بمساءلة الوزراء كما

(١) من كتاب عام بعد ثورة أكتوبر، الفصل السادس

(٢) دكتور الفاتح عبد السلام، مرجع سابق

اهتم النواب بصورة ملحة بمطالب دوائرهم.

وذات يوم اجتمعت الهيئة البرلمانية في سراي المهدي في الخرطوم في ديسمبر ١٩٦٥ وصادف أن حضر اجتماعها رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب، فتناوله النواب بالاستجوابات والأسئلة، فسأل أحدهم عن مسألة المياه الريفية ومتى ستهتم الحكومة بأمرها وتحضر آليات الحفر؟ فرد رئيس الوزراء بأن الآلات شحنت من أمريكا وهي في طريقها إلى السودان فسأله النائب: كيف كان ذلك ولم نسمع بإعلان عطاءات؟ فقال: لم نكن بحاجة لعطاءات لأن الشركة التي تصنع هذه الآلات واحدة في العالم. وبعدها اتضح أن كل ما قاله السيد محمد أحمد محجوب في هذا الأمر لا أساس له من الصحة. هنا ثارت ثائرة النواب، وفي اجتماع الهيئة البرلمانية التالي قرروا ضرورة محاسبة رئيس الوزراء، فكونت الهيئة لجنة عليا برئاسة السيد أمين التوم ومعه السادة: ميرغني حسين زاكي الدين، وإبراهيم هباني، وأمبدى حامد، وعبد الرحمن أحمد عديل، وعبد العزيز حسن في يناير ١٩٦٦ للتحري عن شكاوى النواب.

تقرير هذه اللجنة الذي أجازته الهيئة البرلمانية عبر عن عدم ثقتها (أي الهيئة البرلمانية لحزب الأمة) في الحكومة التي انتخبتها، وأدانت أداءها.

فقد رأى التقرير أن حكومة المحجوب قد قامت بعدد من الأعمال منها تحسين أحوال بعض الفئات والموظفين، وتطوير في الخدمات الصحية والتعليمية، ولكن اللجنة المكونة لدراسة أداء الحكومة كانت لها مآخذ على الأداء الحكومي وهي:

- عدم حل مشكلة الجنوب.
- عدم إنجاز قانون الحكومة المحلية.
- الموقف المالي والاقتصادي المتردي.
- مسألة المياه الريفية واستيراد آلات حفر دون عطاء.
- عجز الحكومة عن توحيد منصب الوكيلين الدائمين للمالية.
- عدم تنفيذ بنود كثيرة مما جاء في خطاب الدورة.

ورأى التقرير أن الحكومة اتخذت سياسة الارتجال واتصفت بالوعود الكاذبة، واعتبر أن تلك المآخذ جميعها في غاية الخطورة. وقبلت الهيئة البرلمانية للحزب هذا التقرير.

في هذه المرحلة من المواجهة بين رئيس الوزراء وبين النواب، حدثت أزمة داخل مجلس الوزراء، حيث اتهم السيد عبد الرحمن النور الوزير عن الحزب أقرباء السيد محمد أحمد محجوب بالحصول على تصديق لإقامة مدبغة دون حق، فتحول الأمر إلى خلاف كبير وأقال السيد محمد أحمد محجوب السيد عبد الرحمن النور، وتصاعدت المواجهة، فاتخذ المكتب السياسي والهيئة البرلمانية للحزب قرارات بأغلبية ساحقة بإبعاد السيد محمد أحمد محجوب عن الوزارة.

والحقيقة إن محجوب فقد ثقة هيئته البرلمانية وكذلك السيد عبد الله الفاضل المهدي رئيس مجلس الوصية، وقربه من الإمام الهادي معروف، ولكنه لم يشأ أن يصمت على ما رآه من تدهور في أداء الحكومة. كتب السيد عبد الله للإمام الهادي في ١٧/ ٤/ ١٩٦٦م ما نصه: (سيادة الأخ الإمام السيد الهادي المهدي، تحيةً وإجلالاً. أعلمت أن مساء اليوم الساعة ٨:٣٠ اجتماعا بسراي الإمام لمجلسكم الموقر. واسمح لي يا مولاي أن أكون معك صريحاً والدين النصيحة ، إني أرجو أن تسمح لي بعدم حضور أي اجتماع مصمم فيه سيادتك أن تؤيد فيه عمل الوزارة برئاستها الحالية، لأنها فشلت بعد أن أخذت التجربة الكافية والوقت الكافي (عشرة أشهر)، ويقولون من جرب المجرب أحاطت به الندامة، ولقد قلت مثل هذا لوالدك العظيم، ألا يكلف عبد الله خليل بتأليف الوزارة الثانية وحصل الانقلاب العسكري. والحالة الآن أسوأ يا مولاي، وواجبي أن أسدي لك النصح ولمجلسك، وإني غير مستعد أن أشترك في تمام نهاية البلاد وجر الكوارث. ولذا إذ لا زلتم مصرون على استمرار رئاسة الوزارة الحالية أرجو ألا توجه لي دعوة لحضور جلسات تتعلق بها، أما أي دعوة تتعلق بغير ذلك وبشئون الأنصار فإني رهين الإشارة. ودم لأخيك المخلص حقاً. عبد الله الفاضل المهدي)[1].

(١) كتاب قضية الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق، الوثيقة رقم (٧).

والحقيقة إن السيد عبد الله لم يعش بعد ذلك طويلاً رحمه الله، إذ سافر في نفس العام للقاهرة، ومن هناك أرسل خطاباً طويلاً للسيد الصادق معتذراً عن مواقف كثيرة. قالت أمي رحمة رحمها الله لابنها السيد الصادق: ود سيدي هذا مودع، وناسنا المودع فيهم يتخفف ويعافي لذا لزم أن نلحق به لنودعه قبل الرحيل. ذكرت لي الوالدة المرحومة سارا إنهم شرعوا فعلاً في إجراءات السفر للحاق بالسيد عبد الله في القاهرة ولكن كان قدر الله أسرع فتوفي إلى رحمة مولاه، وأصيبوا بالأسى والألم لأنهم لم يستطيعوا اللحاق.

الشاهد، السيد المحجوب لم يتصدى لاتهامات الهيئة بإيضاح موقفه، ولكن رأى أن الأسلوب الأجدى لمواجهة الهيئة البرلمانية هو إنكار حقها في مساءلته، وقال إن الذي أتى به هو الإمام وهو الذي يسائله، ولا حق للهيئة البرلمانية أن تنبس ببنت شفة!

في المقابل تمسكت الهيئة البرلمانية بموقفها، وحول هذا الخلاف جرى الانشقاق داخل الهيئة حيث انحاز الإمام لموقف محجوب، ووقف ثلث النواب معه مؤيدين لأحقية الإمام وحده البت في الأمر، بينما مضى الثلثان مؤكدين أنهم يعترفون بدور الإمام في المساءلة لو أراد، ولكن طالما أنهم ينتخبون رئيس الوزراء ومساءلون من أدائه أمام البرلمان وأمام الشعب فمن حقهم كذلك مساءلته. هكذا جرى الانشقاق المؤسف الذي انسحب على قواعد الحزب وخلف بينها جراحاً مؤسفة.

وفي النهاية تم تقديم صوت لسحب الثقة من حكومته داخل الجمعية التشريعية أيده ١٢٦ نائباً وعارضه ٣٠ نائبا وامتنع ١٥ عن التصويت، ثم تم تقديم السيد الصادق المهدي لرئاسة الوزارة فقام الائتلاف الثاني بين الأمة والوطني الاتحادي.

وقد رفض السيد محمد أحمد محجوب هذا القرار باعتبار أنه ليس صوت ثقة وإنما «بدعة في عالم الديمقراطية» هذا داخل الجمعية، أما داخل الحزب فقد أصر كما ذكرنا على أنه مسئول أمام الإمام فقط.

كان المحجوب شخصاً ليبرالياً قيادياً، ومثقفاً قيادياً، وله قدرات دبلوماسية عالية تجلت حينما كان وزيراً للخارجية في الحكومة الائتلافية بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي عام ١٩٥٦م حيث كان يقود الوفد الدبلوماسي العربي في الأمم المتحدة وكاد يفوز بمنصب الأمين العام للأمم المتحدة لولا تآمر الأمريكان ضده. وبالمنطق الليبرالي من المتوقع أن يضع المحجوب مصيره تحت أمر الهيئة البرلمانية ويحاول إقناعها بأدائه.

لكن المحجوب اعتبر الأمر لعبة سياسية بعيداً عن المبادئ، واتخذ موقفه المستغرب ممن هو مثله بأنه مسئول فقط للإمام وليس للهيئة البرلمانية (سقوط محجوب سقوط الإمام). بل إن محجوباً رحمه الله ذهب لأكثر من ذلك، ففي نوفمبر ١٩٦٧م كتب للحزب جناح الإمام دستوراً يصك منصباً جديداً اسمه (الزعيم) ويشغله إمام الأنصار الذي يكون راعياً للحزب وزعيمه السياسي، ويرشح مرشح الحزب

لرئاسة الجمهورية وله أن يرشح نفسه، كما يرشح الشخص المناسب لرئاسة الوزارة وتقره الهيئة البرلمانية، وهو الآمر الناهي الأول في كل قرارات الحزب وتعييناته.

هكذا حدث انقسام حزب الأمة على جناحين للفترة (١٩٦٦ - ١٩٦٩). واصطلح على تسميتهما: جناح الصادق، وجناح الإمام.

هذا الانقسام المؤسف كان أخطر انقسام يواجهه الحزب لأنه بني على اختلاف حقيقي داخله حول كيفية إدارة الحزب وعلاقته بالكيان الديني (كيان الأنصار). وما قبله من انشقاقات وانسلاخات (الحزب الجمهوري الاشتراكي، وحزب التحرير في الخمسينات) وما بعده (الإصلاح والمؤسسية في التسعينات، وانسلاخ سوبا في الألفية الجديدة)[1] كانت لها ظلال تدخلات خارجية كتآمر على الكيان فلم تؤثر أثره.

انقسم حزب الأمة برلمانياً تقريباً إلى ثلث يدعم رئيس الوزراء (جناح الإمام) وثلثين يدعمان قرارات الهيئة البرلمانية والمؤسسة (جناح الصادق). واصل الثلثان موقفهما بعقد مؤتمر عام آخر أصدر برنامجاً جديداً بعنوان (إصلاح وتجديد). بينما مضى الثلث في تكوين أعطى أمانته العامة لأحد المتعاونين مع نظام نوفمبر، وصك دستوراً غريباً على تجربة حزب الأمة كحزب ديمقراطي.

يقول دكتور الفاتح: (منذ البداية ابتليت وزارة المحجوب بالتنافر. انتقلت خلافات حزب الأمة الداخلية لمجلس الوزراء، وتشاجر المحجوب عدة مرات مع زملائه في الوزارة: عبد الرحمن النور، أحمد المهدي، د.أحمد بخاري، محمد إبراهيم خليل، وكان أخطرها النزاع الذي نشب بينه وبين عبد الرحمن النور والذي أصر فيه المحجوب على استقالة الوزير. أخبر الصادق بصفته رئيس الحزب المحجوب بأن الإجراء الصحيح هو عرض القضية على المكتب السياسي ليقرر فيها وليس التصرف فردياً. كان هناك شعور عام بخيبة الأمل من أداء الحكومة. لعب المحجوب بمهارة على ورقة: سقوط محجوب سقوط الإمام. اعتقد المحجوب بأن التنافر في الوزارة يحركه حزب الأمة ويحرضه –

(١) للتبحر حول تلك الانشقاقات يمكن الرجوع لعدد من المراجع أهمها ورقة د. الفاتح عبد الله عبد السلام حول النزاعات في حزب الأمة- كتاب الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق ١٩٦٢-١٩٦٨م، ورباح الصادق (الاختراق والانسلاخ في حزب الأمة، ٢٠٠٢م) ورباح الصادق- النزاعات داخل الأحزاب حزب الأمة نموذجا- ٢٠٠٧

بكل تأكيد-الصادق).[1]

وفي المقابل، يؤكد الصادق مراراً وتكراراً، إنه لم يكن طرفاً أصلاً لا من قريب أو بعيد في مساءلة محجوب أو شجاراته، فلا هو جزء من الهيئة البرلمانية ولا عضو في مجلس الوزراء، ولكن تدخله جاء لتثبيت مواقف مبدئية لأن محجوباً لم يستعصم بدفوع موضوعية بل صار يرفع كرتاً لإثارة عواطف وتأجيج نعرات نحن أغنى عن إدخالها في العمل السياسي.

وخلافات محجوب لم تقتصر على مجلس الوزراء فحسب، بل كانت لديه منازعات مع رأس الدولة السيد إسماعيل الأزهري، وكان الحق مع محجوب فيها مثلما سوف نرى، ولكن الأزهري استغل فرصة الخلاف الداخلي في حزب الأمة، فسعى لفض الائتلاف، والسير مع جناح الصادق. كان أزهري يظن أن مصلحته هنا، وقال بعض الكتاب إنه فعل ذلك خصيصاً ليغرر بالصادق ثم يتركه في العراء[2]، ولكن لاحقاً سوف تزداد خشيته من نجاحات الصادق ونهجه الجديد غير المعروف لديهم في ساحة (كرة الشراب)، ثم يؤوب للمحجوب بمنطق (جناً تعرفو)!

الشاهد، في النهاية: (حل الحزب الوطني الاتحادي تحالفه مع جناح الإمام وكون حكومة جديدة مع معسكر الصادق. تركز سبب فض الشراكة حول قضية من يقود وفد السودان لاجتماع القمة العربية المنعقد بالمغرب. فبينما رأى المحجوب أنه كرئيس للوزراء يجب أن يقود الوفد رأى الأزهري كرئيس لمجلس الدولة أن يقود الوفد. تكرر نفس الوضع بعد أشهر قليلة حول من يمثل السودان في قمة منظمة الوحدة الأفريقية في أكرا، وحول هذا الموضوع انفض ائتلاف الحزب الوطني الاتحادي/ الإمام) [3]. وطبعاً في النظام البرلماني فإن أية تحركات لها ظلال تنفيذية هي شأن رئيس الوزراء.

الشاهد، قام الائتلاف الثاني بين الأمة والوطني الاتحادي في يوليو ١٩٦٦م وقاد السيد محمد أحمد محجوب ثلث نواب الحزب للمعارضة.

***

(١) دكتور الفاتح عبد السلام، مرجع سابق

(٢) عبد الرحمن مختار، سابق

(٣) الفاتح عبد السلام، مرجع سابق

رمتني بدائها وانسلت!

رحم الله محجوباً.. إن الذي يبعث على الأسى أكثر من ذلك الطحان الذي ضيّع كثيراً من مصالح الحزب والوطن، أنه لم يكتف بما فعل في التاريخ من لوي عنق الدقرطة واللبرلة والمأسسة، بل إنه دبج في مذكراته بعنوان (الديمقراطية في الميزان) تلفيقات حاول بها تغطية سوأته، وأنه كان ذابح الديمقراطية على أعتاب شهوة السلطان، بل إنه مؤلف الانشقاق لأنه ظل يؤلب الإمام الهادي ويؤكد له إن أي اتجاه نحو الدقرطة والانتخاب هو تحدٍ لسلطانه، وتقليل من شأنه، ما كان أبوه أو أخوه يجدانه.. وألف المحجوب في كتابه قصصاً حول مواجهات بينه والصادق، وزيارات آل المهدي له في بيته ليدعوه للاستقالة للصادق، وغيرها، مستنداً على ما في المخيلة الشعبية من صور حول الطائفية وبيوتاتها، ومتحدثاً حول وراثة المناصب وما إليه من معزوفات تلقفتها الكتابات من بعده، واحتفى بها ذووا الغرض أمثال الدكتور منصور خالد، بينما كان المحجوب هو المحتمي بالطائفية التي تسللت إلى كياننا، وكان الصادق لها بالمرصاد، ومثلما قال حسن طه وهو يشيد بالصادق ومؤتمر القوى الجديدة الذي تزعمه:

الشعب سيد نفسه وهو العليم ببأسه ... واع فقد درس الرجال جميعها في أمسه
والانتخاب غداً يلقنه نتيجة درسه ... عهد الوصاية قد مضى كل يعوس بعوسه
والطائفية قد ثوى كهنوتها في رمسه ... وأطل مؤتمر القوى ليقود موكب عرسه
والصادق المهدي رائده وكوكب شمسه

وكان كبار أسرة المهدي و(الأعيان في «الطائفة» بحسب دكتور الفاتح) يؤيدون المحجوب وخطه المحافظ ويتحفظون على خط الصادق الثوري، فحينما صعد نجم الصادق تزامناً مع عهد أكتوبر أفلت نجومهم كما رأينا بشكل قرع لهم أجراس الإنذار.

طفف المحجوب في سبيل الكرسي الطائفي ميزان الديمقراطية، بتتفيهه قرار المؤسسات لصالح قرار الإمام.

ظل السيد الصادق صامتاً لم يرد على اتهامات المحجوب، ومن عجب أن اللجنة القومية لتخليد ذكراه بمناسبة مرور ربع قرن على رحيله لم تتحرج في أن تدعو السيد الصادق ليشارك في ذلك التخليد، وكان حينها مشاركاً في مناسبة خارج القطر، فلم يكن

منه إلا أن أرسل في يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢م، للجنة الكلمة التالية *(حال دون مشاركتي لكم هذه المناسبة الوفائية الهامة غيابي لحضور المؤتمر الأول لمؤسسة الفكر العربي في القاهرة.. لقد كان صاحب الذكرى علماً من أعلام الوطن. فقد كان نجماً سياسياً ساهم في تعميق الحركة الاستقلالية ومفكراً مناضلاً من أجل الديمقراطية. وحقوقياً مرموقاً أثرى مجالي القضاء الجالس والواقف. ودبلوماسياً مدافعاً عن مصالح الوطن ومبرزاً دوره في الأوساط الدولية، وأديباً حاضر البديهة، وخطيباً مفوهاً، وشاعراً يجري ولا يجرى معه، وأنيساً حلو المعشر يمتع بأرشق العبارات جلساءه. لقد عاصرت الجزء الأخير من حياته متعاونين ومختلفين تعاوناً حمل ثمرات لحزبنا، واختلافاً أمر الحكم فيه متروك للتاريخ، ولكنه في حال التعاون واصل التعاون المطلوب بين جيلين، وفي حال الاختلاف التزم بأدب الخلاف المعهود في تقاليد التراث السوداني.. ألا رحم الله المحجوب فقيد الوطن والأدب).*

فأي إنسان هذا الصادق؟!

وحينما جاء وقتٌ لأخذ شهادة الحبيب الإمام الصادق المهدي على العصر بقناة الجزيرة هذا العام، طفق مقدم البرنامج، الأستاذ أحمد منصور، يلوي شفتيه بكلام المحجوب ويقفز في حلق الإمام كل مرة بأحاديثه وهجائه، وهذا يمنعه أدبه من أن يرد لذاك الإساءة بمثلها، فأمسك عن كثير وكان غاية ما يقوله (سيبك من كلام المحجوب)، فيرد منصور: (لا ما تسبنيش!).. لقد فعل المحجوب ما يستطيع لتلويث صفحة السيد الصادق، وقال زملاء من جيلنا إن كتاب المحجوب قد كان لهم حجاباً ولأجيال ربما تلت عن الإمام الصادق المهدي، فقد أخذوا عنه صورة شائهة جداً، مثلاً قالت الصديقة الدكتورة ناهد محمد الحسن إنها أخذت وقتاً طويلاً محجوبة عن الإمام الصادق بكتاب المحجوب، حتى تعرفت عليه عبر قضايا كثيرة ولمست ما غيّر انطباعاتها المغروفة من ميزان الديمقراطية، قالت لي لائمة.. كيف تتركون ذلك الكتاب وتلك الإفادات تلطخ بدون تفنيد؟ والحقيقة لقد طال الصمت فعلاً، وأمسك الناس لأسباب كثيرة عن تنظيف تلك الدمامل، أولها أن نقد عطاء المحجوب وإفاداته ما كان يتسنى دون أن يلمس ذلك جروحاً في الكيان كلنا أحبتنا أن تندمل بدون أن نرجع فيها النظر كرتين، ولكن هيهات! وثانيها أن حياة المحجوب اختتمت للأسف، رحمه الله، وقبلها أصابه المرض، فصار هناك حرج التعرض لمسيرته ونحن نحمل الوصية النبوية

(اذكروا حسنات موتاكم) وكم كانت له من حسنات وأيادٍ سابغات! مع عاطفة أصيلة لدى السودانيين يتبعونها حتى مع تضييع التاريخ والحق والسداد.

وتحضرني في هذا الصدد بعض مدونات الأستاذ يحي محمد عبد القادر الذي كان نشر في صحيفته (المستقبل) بعض ما يضير أشخاص أحدهم توفي، فداخله آخر ببيت أبي العلاء المعري:

لا تظلموا الموتى وإن طال المدى إني أخاف عليكمُ أن تلتقوا!)[1]

ثم نقل تعقيب المحرر (لن نلتقي.. إن هذا تاريخ ويجب أن نقبله دون غضب أو سخط)[2].

والحقيقة كلنا نترقب اللقاء أمام حكم عدل نسأل الله أن يمن حسابنا جميعاً، إنه غفور رحيم. وقد ترك المحجوب عليه الرحمة شهادته، فإن لم توضع الشهادة المقابلة لظل التاريخ المتعجل يمشي على غرضه. ولكن الباحث الموضوعي عن الحقيقة بدون الانطلاق من انطباعات مسبقة سوف يبلغها، مثلما فعل من قبل الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام وقد لاقى عدداً من قادة حزب الأمة الذين صنعوا تلك الأحداث ودرس نزاعاتهم.

والحقيقة هي أن المحجوب حاول بضراوة في كتابه المذكور أن يلصق كثير من أخطائه بالسيد الصادق وهو منها براء، ولنتابع المشاهد التالية.

من مرغه وزراءه في الوحل؟

قال المحجوب: (عندما مثل الصادق المهدي أمام المجلس التأسيسي في ١٥ مايو ٦٧ طالباً الثقة بعد خلافات عديدة مع الوزراء وتمريغهم إياه في الوحل طرحت الثقة فهُزم واضطر الصادق المهدي إلى الاستقالة فوراً).

والحقيقة لم تشهد ساحة حكومة الصادق عراكاً بلغ مرحلة الوحل، بل قال د. مأمون سنادة الوزير فيها عن الوطني الاتحادي: (*السيد الصادق كان يعرف كيف يدير اجتماعات مجلس الوزراء، فلم نكن نحس بأن هؤلاء وزراء من حزب الأمة وأولئك*

(١) يحي محمد عبد القادر، سابق ص ١٥٦.

(٢) نفسه

وزراء من الحزب الوطني الاتحادي ولم يعودنا على أن يقاطع أي متكلم أو ينتقده).. لذلك كانت الاجتماعات تتخذ قراراتها بالإجماع.

الاحتكاكات التي شهدتها تلك الحكومة كانت غالبيتها عائدة لغياب وعدم التزام وزير الحكومة المحلية (الشريف زين العابدين الهندي)، فقد أخر تسليم بعض التقارير وكان يسافر بدون إخطار فيتغيب عن المجلس وغير ذلك مما شكا منه السيد الصادق في خطابه للجمعية يوم ١٥ مايو ٦٧ وهو الخطاب الذي قدم فيه عرضحال عن كل المعوقات التي اعترضت مسيرة حكومته طالباً تجديد الثقة لتنفيذ برنامجه الطموح (نص الخطاب في ملاحق الكتاب) وقال إنه كان يشكوه لرئيس حزبه، ولكن تلك الشكاوى لم تتخذ شكل اتهامات من الوزير لرئيس وزرائه بفساد أو تقصير كما حدث للمحجوب، بل كان سببها في الغالب صداقة الهندي لمحجوب و(مكابرته) إياه في رفض التعاون مع الصادق بالطريقة التي لم يتجاوب معها الأخير حفاظاً على الائتلاف.

وكما قال الصادق: (*لقد تصرف هذه التصرفات معتمداً على وجود عصبية حزبية تحميه، واحتملت هذه التصرفات محافظاً على الائتلاف، فأصبحنا من خوف الخلاف في خلاف، ومن خوف النزاع في نزاع*[1])!

ولكن ساحة الوحل كانت هي حكومة المحجوب تلك حيث نازعه وزراء حزبه أنفسهم، وليس وزراء الحزب المؤتلف، واتهموه بالتقصير والتغطية على الفساد.

جاء في كتاب قضية الانشقاق في حزب الأمة: (منذ تولى السيد محمد أحمد محجوب لرئاسة الوزراء حدث ما كنا ننتظره من إهمال للحزب، وإغفال للمكتب السياسي، وللهيئة البرلمانية، وتفريط في كل مصلحة للحزب وللبلاد، وساء الحال إذ أن السيد محمد أحمد محجوب كان منسجماً مع بعض وزراء الحزب الوطني الاتحادي متنافراً مع وزراء حزبه ونشبت المشاجرات بينه وبين السادة عبد الرحمن النور، أحمد بخاري، ومحمد إبراهيم خليل . مشاجرات في مسائل حيوية وهامة).. بل كان الوحل حينما دخلت تهم الفساد، فهرع المحجوب لإقالة الوزير الذي اتهم أقربائه: (قرر السيد محمد أحمد محجوب فصل السيد عبد الرحمن النور من الوزارة لأن الأخير اتهم أقرباء السيد محمد أحمد محجوب بالحصول على تصديق لإقامة مدبغة دون حق، فتحول الأمر إلى

(١) صحيفة الرأي العام ١٦ مايو ١٩٦٧، ونص الخطاب في الملاحق

خلاف كبير وكان علاجه جارياً ولكن السيد محمد أحمد محجوب ضاق ذرعاً وأقال السيد عبد الرحمن النور).

هذا هو الوحل الذي رمى به المحجوب الصادق زوراً، فلم يتهم بفساد ولا اشتجر مع وزير، ولا أقاله، ولهذا فإن حكومة المحجوب حينما سقطت في يوم ٢٥ مايو كان سقوطاً شنيعاً، فلم يصوت إلى جانبه إلا ثلاثون وصوّت ضده ١٢٦ نائباً وامتنع ١٥ عن التصويت[١]، وكان ذلك مختلفاً عن حالة سقوط حكومة الصادق التي مع التآمر عديد الأوجه نالت أصواتاً خارج إطار حزبها الذي وقف وحيداً، وتآمرت ضده كل الأحزاب، إذ وقف معه نواب ضد أحزابهم المتآمرة فصوت لصالحه ٨٦ نائبا وعارضه ١٠٢ نائباً، ولم يكن نواب حزب الأمة جناح الصادق يتجاوزون الستين.

ومن هو المغرور؟

نعت المحجوب الصادق بالشاب المغرور قليل الخبرة، والحقيقة إن الصادق منذ برز يافعاً وحتى شب ثم شاب كان يدهش الذين يتوسمون من منبته التعالي بالتواضع، إلا أولئك الذين يصرون على النظر لاسمه فهذا وشأنهم.

ولكن الغرور هو سمة لازمت محجوباً، منذ كان شاباً صغيراً، يؤرخ له المرحوم البروفسر محمد إبراهيم أبو سليم بقوله: (تخرج المحجوب من الكلية مهندساً فى مقتبل ١٩٢٩م والتحق بمصلحة الاشغال، وكان موفقاً فى عمله وإن انتقد رؤساؤه غروره وتعاليه). ففي ورقته بعنوان (المحجوب حليفاً لحزب الأمة) يبين كيف وقف محجوب بعيداً عن حزب الأمة لأنه لا يرضى إلا بالقمة، فهو بعد أن ترك الهندسة ودرس القانون عمل قاضياً فى مدن السودان النائية وكان بعيداً عن المواقع الرئاسية. قال أبو سليم (كان عمل المحجوب قاضياً قد حد من نشاطه السياسى ولم يتسن له الاشتراك فى مؤتمر الخريجين وأنشطته والترشيح لمناصبه كما أن عمله فى الأقاليم بعيداً عن العاصمة جعل ما بينه وبين ما يجرى فى العاصمة من نشاط سياسى وعراك بحراً عازلاً، وحتى بعد استقالته من القضاء واستقراره فى العاصمة لم يرشح نفسه فى انتخابات المؤتمر لأن قيادة المؤتمر كانت ترسخت فى أفراد أو فى جماعات بعينها ولم يكن ميسوراً لقادم جديد أن يلج هذا البحر، وبالطبع فان المحجوب كان طموحه أن يكون فى القمة. كذلك كانت

(١) نفسه، ص ٣٤٠

قمم الأحزاب محددة سلفاً وحتى بالنسبة لحزب الامة والذى هو الحزب الأقرب إليه كانت الرئاسة للصديق المهدى والسكرتارية لعبد الله خليل ولم يكن متوقعاً زحزحة أى منها لصالح المحجوب كما لم يكن متوقعاً أن يقبل المحجوب بالدور الثالث وما دونه).. ولذلك (لم يكن أمامه الا أن يقف على منصة الاستقلال، فها هنا قناعاته، وموروثه الأسرى الذى جرى فى كيانه، ودربه الذى شقه منذ أن وعى وما نادى إليه فى مقالاته، وموقع زمالاته وصداقاته. وقد أختار هذا بالفعل! ولكن موقفه من الحزبية وما يراه فى نفسه من مكانة صده عن الانتماء إلى حزب الامة. ولذلك أصبح استقلالياً مستقلاً مثله مثل الشنقيطى وآخرين من دعاة الاستقلال.)

وحتى حينما انتمى محجوبٌ لحزب الأمة عام ١٩٥٦م وحينما اختير لاحقاً رئيساً للوزراء عن الحزب كانت هناك تحفظات داخل الحزب من الاختيار لأنه وفقما ذكر المعترضون حينها لا يهمه من السيادة (إلا مظهرها وسمعتها) مثلما أوردنا آنفاً. الشاهد كان المانع ومما يؤخذ عليه كمرشح ذلك التعالي على الجماهير والاهتمام بمظهر السيادة.. ولعل ذلك كان أحد أسباب سقوطه المريع حينما ترشح لمنصب رئيس الحزب، بينما فاز بأغلبية ساحقة عليه الصادق الغض، لمخالطته الناس، وقربه منهم.

السعي للسلطة بأي ثمن!

اتهم المحجوب في كتابه الصادق بالسعي للسلطة بدون مراعاة لمصلحة الحزب أو الوطن، ولكن الحقائق تثبت أن المحجوب هو الذي فعل ذلك ففي سبيل بقائه في السلطة أدار ظهره لمبادئه السابقة واللاحقة في محاربة (الطائفية).

كيان الأنصار أصلاً كيان مجدد قائم لإحياء الكتاب والسنة وما فيهما من أسس إعلاء الكسب الشخصي لا النسب و﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾،[1] و«مَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»[2]، ورفض كل أنواع العصبية بالنسب أو القبيلة أو الأصل الاجتماعي. ولكن تسربت مفاهيم توريث القيادة وتوريث البركة وغيرها للكيان من المجتمع السوداني التقليدي وقيمه، وما استتبع ذلك من مكانة عليا لآل المهدي، وهي التي اصطلح على تسميتها بالطائفية.

(١) سورة الحجرات الآية رقم ١٣

(٢) حديث شريف، رواه مسلم

بيد أن المهدية كانت صيحة ضد المفاهيم التقليدية في القيادة، وتوريثها، وهياكلها، وأشكالها من زعامات قبلية وطائفية وتراتبيات جهوية، ولم يكن لآل المهدي في المهدية أية مكانة مميزة بنسبهم.

وقال الإمام المهدي عليه السلام واصفاً القائد بأنه من تقلد بقلائد الدين ومالت إليه قلوب المسلمين. قال شاعر المهدية أحمد ود سعد مادحاً للمهدي: خليت الحر يقول سيدي (للعب)، مع الاعتذار من الكلمة، وهو يعني أنها قلبت كيانات السيادة التقليدية. وهذا ما جعل بعض معارضيها بها برمين، قال الحاردلو:

ناساً قباح من الغرب يـــــوم جونا

سووا التصفية ومن البيوت مرقونا

أولاد ناس عزاز متل الكلاب سوونا

يا يابا النقس يا الإنجلـــــيز ألفونا

فقد كانت الجماعة النيلية تنظر باستعلاء لأهل الغرب، ولا ترضى أن يكون لهم السيادة عليهم. والمهدية جاءت بكيان قيادي على رأسه المهدي ثم خليفته عبد الله بن السيد محمد الذي ينتسب للقطب الواوي التونسي نسباً ولقبيلة التعايشة بأمهاته، ثم الخليفة علي الحلو من دغيم، ثم الخليفة محمد شريف حامد وراق، ابن عمة المهدي وهو الوحيد الذي تجمعه به علاقة أسرية، ولكنه نال منصبه بكسبه وفي وجود أخوان للمهدي وأبناء عمومة هم أحق منه لو كان المنطق عصبية النسب.

ولكن، من ضمن ما قام به الإمام عبد الرحمن لمصالحة المجتمع السوداني الذي أصيب بصدمة من هزة المهدية الراديكالية لقيمه، فتجمعت أطراف عديدة تقاوم هذه التغييرات على نحو ما أظهر المشروع البحثي المعنون (نحو مشروعية معارضة المهدية)[1]، فما قام به الإمام عبد الرحمن هو غض الطرف عن التسرب الطائفي في ثقافة

(١) من الدراسات في ذلك المشروع: المهدية والكبابيش، لدكتور عبد الله علي إبراهيم، والدواليب في المهدية لدكتور عوض السيد الكرسني، يتتبع الباحثان منطق الجماعات المعارضة، حالتي الكبابيش والدواليب، والذين حرمتهم المهدية من ممارسة قيمهم التقليدية وفرضت نهجها الصارم.

الأنصار، وربما أكثر من ذلك.

الشاهد، لقد كان لمحجوب كمثقف ذي التزام فكري صميم ضد الطائفية صولات في محاربتها. كانت علاقته بحزب الأمة في نشأته مذبذبة ربما بسبب انزعاجه من ذلك الارتباط (الطائفي) أو كما حلل المرحوم أبو سليم لأنه لم يكن يرضى إلا بالقمة وكانت قمم الحزب محجوزة.

الشاهد، لم يكن محجوباً ضمن مؤسسي الحزب أصلاً ولكنه بعد تكوين الجبهة الاستقلالية التي نادى بها الحزب لتضم كافة العناصر المؤمنة بشعار (السودان للسودانيين) انضم للجبهة الاستقلالية واختير سكرتيراً لها، وبقي عاماً أو اثنين في ذلك المنصب ثم ما لبث ان استقال من سكرتارية الجبهة الاستقلالية في عام ١٩٤٨م لاختلاف في وجهات النظر. وكان من بين الأعضاء الذين عينهم الحاكم العام في الجمعية التشريعية، واستقال منها بعد ذلك هو وصالح عبد القادر وأحمد يوسف هاشم، وأطلق عليهم يومها لقب (الفرسان الثلاثة) وكونوا مع آخرين في أوائل عام ١٩٥٠م هيئة تحرير السودان، ومن بين أهدافها محاربة الطائفية[١].

ويبدو أن هذه الهيئة قد سعت لتلك المحاربة بأساليب لم تكن كلها مناسبة، فقد تمكنت جريدة المستقبل التي يصدرها الأستاذ يحي محمد عبد القادر من نشر وثيقة سرية وزعتها تلك الهيئة في شكل مذكرة لأعضائها الموثوقين، كتب ناشر الوثيقة قائلاً: (أحدث نشر هذه الوثيقة ضجة كبرى وعلقت عليها معظم الصحف. ويرجع أساس هذه الضجة إلى أن زعماء الهيئة الثلاثة كانوا يعيشون تحت ظلال السيد عبد الرحمن المهدي ويعتبرون من أدواته، في حين أنهم في هذه الوثيقة يعملون ضده بطريقة غير محترمة وغير كريمة وغير أخلاقية. لقد لعبوا دوراً مزدوجاً بغيضاً، وعضوا اليد التي أحسنت إليهم)[٢].

ومع أن صحة الوثيقة لم تثبت إلا أن هذه العاطفة الجياشة ضد (الطائفية) ظهرت في كتاب المحجوب قطعاً، ولكنها لم تظهر في أدائه، لأن الطريق إلى مقاعد الحكم التي يرى

(١) يحي محمد عبد القادر، على هامش الأحداث في السودان، الدار السودانية للكتب، ص ٤٣-٤٤، ص ١٥٤

(٢) نفسه ص ١٥٤

المحجوب أنها خلقت له ما كانت لتعبد إلا عبر حزب الأمة (الطائفي) هذا لا غيره.

لذلك، فإنه وبعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي ترشح المحجوب في انتخابات ١٩٥٣م كمستقل ودخل البرلمان من مقاعد الخريجين وتقلد منصب زعيم المعارضة فيه، ثم ما لبث أن انضم للحزب في ديسمبر ١٩٥٦م. صديقه السيد غراهام توماس يصف الحادثة بقوله: (حدثٌ ما بدا ذا أهمية نسبية قليلة في ذلك الوقت.. في ديسمبر سنة ١٩٥٦م، حين أقدم محجوب وهو العضو الأبرز والمستقل في البرلمان السوداني على الانضمام إلى حزب الأمة، بيد أن آثار هذا الحدث أثبتت أنها خطيرة جد وقاتلة لكل من حزب الأمة، والأنصار، وللديمقراطية كلها في السودان)[١]. فقد تتبع المستر توماس كيف ساهم صديقه المحجوب الذي غدا قمة في المحافظة في (قتل) الأمة والأنصار والديمقراطية وصيحات الإصلاح لأجل مطامحه.

ومن سخرية الأقدار أن ينضم المحجوب لحزب الأمة فى العام الذى تم فيه اللقاء المشهور بلقاء السيدين (بين الإمام عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى)، وذلك بعد دخوله الوزارة نتيجة للتحالف الذى أثمره ذلك اللقاء، إذ صار وزيراً للخارجية فى حكومة عبد الله خليل التى نتجت عن تحالف المهدى/ الميرغنى فى ٧ يوليو ١٩٥٦م، وهو التحالف الذى هجاه المحجوب فيما بعد في كتابه، فيما يظهر قمة المفارقة بين قوله وعمله، قال عنه: (لقد كان التحالف بين المهدي والميرغني أعظم كارثة مني بها تاريخ السياسة السودانية، ففي هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة بدافع الجشع والتهافت على السلطة، والغرور، والمصالح الشخصية إلى السيطرة على الميدان السياسي)[٢].

وحينما رثى محجوبٌ الإمام عبد الرحمن في ١٩٥٩م نسي كل تلك الشنشنة وقال مخاطباً الإمام الصديق:

يا أبا الصادق الصديق أنت لها بعد الإمام ونحن الجحفل اللجب!

وليت المحجوب وقف لدى الرثاء بالمعنى الطائفي، بل إنه لكي يحتفظ بكرسي الوزارة برغم معارضة زملائه الوزراء وفي الهيئة البرلمانية لذلك، رفع شعار (سقوط

(١) غراهام ف توماس، السودان موت حلم، ص ٨٩

(٢) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ص ١٧٦

محجوب سقوط الإمام) وكتب (دستور الزعيم) الذي أطاح بأي اتجاه للدقرطة والإصلاح الحزبي، جاعلاً الإمام زعيم الحزب الأوحد الذي يقر كل قرار ويشطبه ويعين كل منصب ويقيله! فأي دك للمبدأ وتضييع للحزب من أجل بقائه على الكرسي؟

رحم الله المحجوب، وحقاً، رمتني بدائها وانسلت!

حل الحزب الشيوعي السوداني

يحمّل كثيرون حل الحزب الشيوعي للسيد الصادق ويقولون إن الحل حدث في ولايته وهذه التحليلات غير ملمة بالتاريخ بشكل بالغ، فحل الحزب الشيوعي حدث في ديسمبر ١٩٦٥م وقبل تولي السيد الصادق للوزارة، ولم يكن وراءه هو، ولا حتى السيد محجوب رئيس الوزراء، كما أكد مراراً وتكراراً. بل كان ذلك نتيجة تداعيات أحداث مؤسفة استغلت عاطفياً وتم تأجيج الجماهير نحو قرار الحل. المسئولون عن ذلك الاستغلال جهتان: جبهة الميثاق، ورئيس مجلس رأس الدولة السيد إسماعيل الأزهري.

صحيح اتخذ القرار تحت ولاية المحجوب، وكان للصادق كذلك دلوه في مراشقة القضاء حول دستورية قرار الجمعية بحل الحزب الشيوعي أم عدم دستوريته، وهي مراشقة اعترف حزبه منذ بيان مكتبه السياسي عام ١٩٦٨ أنها كانت خاطئة، ومؤخراً تحدث بصراحة حول خطل ذلك الحل، ولكن اشتراك كثيرين في الساحة السياسية إما بالصمت أو المدافعة عن القرار لا ينبغي أن يصرف النظر عن توجيه التهمة الأساسية للذين دفعوا باتجاه القرار وألبوا الشارع ضد الحزب الشيوعي بجريرة لم يرتكبها على النحو الذي فصّل الأستاذ كمال الجزولي في كتيبه بعنوان (الشيوعيون والديمقراطية: للشراكة أم لذود الطير عن مر الثمر؟)

ثارت قضية (حظر النشاط الهدام وحل الحزب الشيوعي) في ظل حكومة محجوب الأولى كما ذكرنا واستمرت تداعياتها حتى حكومة الصادق حيث اختتمت فصولها بالاتفاق الذي تم بين كافة الأطرف قبل يومين من سقوط تلك الحكومة.

في نوفمبر ١٩٦٥م وأثناء ندوة أدبية بأم درمان تعرض أحد طلبة معهد المعلمين إلى حديث الإفك وأساء لرسول الله ﷺ وآل بيته، وقيل إن الطالب ينتمي للحزب الشيوعي، وقد قادت جبهة الميثاق الإسلامي حينها الرأي العام السوداني ضد الشيوعيين،

وشاركها السيد إسماعيل الأزهري الحملة أيضا منطلقاً من موقف منافسة الحزب الشيوعي له ولجماهيره في المدن[1]. وتفاعل مع هذه الحملة الأغلبية الساحقة من النواب من جميع الأحزاب بما فيها حزب الأمة، وتناغم معها الشعب السوداني بشكل عريض، وقد روى الأستاذ كمال الجزولي في كتابه أن بعض النواب حينما ووجه بالدفع الذي قال به الشيوعيون من أن طالب معهد المعلمين ليس شيوعياً، قال لا يهم إن كان شيوعيا أم لا![2]

وقد شكلت هذه الحادثة امتحاناً عسيراً للنظام الديمقراطي من الناحية العملية فقد شكلت سابقة في تأجيج الجماهير على نحو مخل بقواعد العمل الديمقراطي، لافتقارها للموضوعية، فقادة الحملة كما ذكرنا لم يهمهم كثيراً نفي الحزب الشيوعي لعضوية الطالب المذكور لتنظيمه الحزبي.

خرجت المظاهرات الصاخبة تطوف المدن الكبرى، وصدرت فتوى من جماعة من العلماء أن هذا الطالب كافر وملحد، وأن كل منتم للحزب الشيوعي هو كذلك. وبالرغم من أن قادة الحزب الشيوعي نفوا انتماء هذا الطالب لحزبهم -كما سلف- إلا أن الموجة لم يحدها ذلك، واستمرت حتى قادت الجمعية التأسيسية لاتخاذ قرار بحل الحزب الشيوعي السوداني.

ففي ١٥/ ١١/ ١٩٦٥م اتخذت الجمعية التأسيسية قراراً بأن «تكلف الحكومة للتقدم بمشروع قانون يحل بموجبه الحزب الشيوعي السوداني، ويحرم بموجبه قيام أي أحزاب شيوعية أو أحزاب أو منظمات أخرى تنطوي مبادؤها على الإلحاد أو الاستهتار بمعتقدات الناس أو ممارسة الأساليب الدكتاتورية»[3].

وفي ١٨/ ١١/ ١٩٦٥ تقدمت الحكومة بمشروع قانون بتعديل المادة الخامسة من الدستور لتتمكن من حل الحزب الشيوعي. فعدلت المادة الخامسة بإضافة حكم

(١) أنظر في ذلك كتاب الدكتور عبد الله علي إبراهيم **الشريعة والحداثة** حيث يذكر الأسباب التي جعلت الأزهري يقود حملة حل الحزب الشيوعي السوداني، فبحسبه أن شعبية الأزهري في المدن ونافسه الحزب الشيوعي في مناطق نفوذ حزبه.

(٢) كمال الجزولي، الشيوعيون والديمقراطية: للشراكة أم لذود الطير عن مر الثمر؟

(٣) (حاج موسى- ص ٤٦٢)

شرطي «على أنه لا يجوز لأي شخص أن يروج أو يسعى لترويج الشيوعية، سواء أكانت محلية أو دولية أو يسعى لترويج الإلحاد أو عدم الاعتقاد في الأديان السماوية أو يعمل أو يسعى للعمل عن طريق القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة غير مشروعة لقلب نظام الحكم». وقد أجيزت هذه التعديلات بأغلبية ١٤٣ صوتاً في مقابل ١٧ عضواً معارضين.

أما قادة حزب الأمة، فبالرغم من تعاطف الإمام الهادي وعدد كبير من أعضاء الهيئة البرلمانية التابعة للحزب مع الحملة التي قادتها جبهة الميثاق الإسلامي بضراوة، متحالفة مع السيد الأزهري، إلا أن رئيس الوزراء حينها (السيد محمد احمد محجوب) ورئيس الحزب (السيد الصادق المهدي) لم يشتركا في الحملة مباشرة ولكنهما للأسف صمتا أمام الضغط الشعبي، ثم كان دفاع الأخير عن صلاحيات الهيئة الجمعية التأسيسية أمام الهيئة القضائية. أما أمين عام الحزب الأمير عبد الله نقد الله فقد كان موقفه أوضح إذ عبر عن معارضته للقرار.

وقد روى السيد الصادق في شهادته على العصر هذا العام إنه والسيد عبد الله نقد الله الذي كان وزيراً عن حزب الأمة وأمين الحزب العام، ذهبا وزارا الحزب الشيوعي في داره وقالا لقادته إنهم ليس لهم يد فيما حدث، وإنهم يعتقدون أنه خاطيء، ولكنه صار تياراً شعبياً كاسحاً وينصحون الحزب بألا يستجيب بردة الفعل[1].

حدثت المواجهة مع الهيئة القضائية إبان حكومة الصادق، فقد رفع النواب المطرودون قضية دستورية وفصل فيها رئيس القضاء لصالحهم وأصدر في ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٦م قراراً ببطلان التعديل الدستوري الذي أجازته الجمعية التأسيسية في نوفمبر ١٩٦٥م. وقرر أن المادة ٥(٢) من دستور السودان المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤م مادة جامدة لا تقبل أية تعديلات دستورية. وقد عارض حزب الأمة هذا الموقف وأصدر بياناً يؤكد فيه أن الجمعية التأسيسية هي صاحبة الكلمة العليا فيما يختص بالتشريع والتقنين.

هذه المواجهات المؤسفة بين الحزب والحكومة الائتلافية التي يرأسها من جهة، وبين الهيئة القضائية من جهة أخرى، ومجلس السيادة من جهة ثالثة، والجمعية

(١) شاهد على العصر الحلقة السابعة بثت في ٦ سبتمبر ٢٠١٥م

التأسيسية كجهة رابعة، كانت جزءاً من الأزمة السياسية في البلاد، وقد استمرت الخلافات حتى قامت لجنة للوساطة بمشاورات مع جميع الأطراف (مجلس السيادة، والوزارة، والجمعية، والهيئة القضائية) وعقد أخيراً اجتماع بالقصر الجمهوري بالخرطوم في ١٣ مايو سنة ١٩٦٧م بين السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة، ورئيس مجلس الوزراء، وأربعة من أعضاء محكمة الاستئناف المدنية العليا، وثلاثة من لجنة الوساطة، تمت في الاجتماع مناقشة الأزمة الدستورية وتوصلوا لحلول أو اتفاق بين الهيئة القضائية ومجلس السيادة والحكومة.

صدر بتلك الحلول بيان في ١٣/ ٥/ ١٩٦٧م. شملت الحلول ثلاثة جوانب:

- بالنسبة لمجلس السيادة أكد حرصه على استقلال القضاء واحترامه له، ووعده بالعمل على حمايته. وأكد أنه لم يقصد بتعقيبه على قرار قاضي المحكمة ووصفه بأنه خاطيء ممارسة صلاحيات قضائية أو إبطال آثاره القانونية، إنما أبدى رأياً مجرداً ولم يقصد التقليل من المحكمة التي أصدرته، كما لم ينف عنها صفة التجرد والحياد والنزاهة ويؤكد مبدأ الاستئناف إليها.

- بالنسبة للحكومة أوضحت احترامها للقضاء واستقلاله، وأنها لم تقصد النيل منه، وأكدت احترامها للدستور والقانون، وأوضحت أن الحكم الصادر من المحكمة العليا في هذه الدعوى قائم وواجب الاحترام في حدود ما قضي به كحكم تقريري ما لم تنقضه محكمة الاستئناف المدنية العليا، والتزمت الحكومة بإلقاء بيان أمام الجمعية التأسيسية يتضمن النقاط التي تم الاتفاق عليها.. (ولكن ربما لم يمهلها العمر حيث طرحت فيها الثقة بعد يومين).

- بالنسبة للهيئة القضائية العليا أكدت احترامها للأجهزة الدستورية الأخرى، وأنها ترى أن الجو قد أصبح مهيئاً الآن لممارسة كل اختصاصاتها القضائية بالنسبة للقضية الدستورية.

وبرغم ذلك الاتفاق تقدم رئيس القضاء مولانا بابكر عوض الله باستقالة مسببة في ١٧ مايو ١٩٦٧م ضمنها آراءه في تلك الأزمة الدستورية، والأخطاء التي ارتكبت في طريقة الوصول إلى حل لها، وذكر ما وصفه بالاتجاهات الخطيرة لدى قادة الحكم

للحد من سلطات القضاء[1].

نعم إن المنازلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية سممت الجو الديمقراطي في السودان، وربما لم يداو ذلك البيان كل شيء، فبعده جاءت استقالة رئيس القضاء، وكان السيد بابكر عوض الله أحد المشاركين بحماسة في انقلاب اب عاج لاحقاً. لقد بهتت الأنوار في وجهه فيمم شطر الظلام!

جاء في بيان للحزب حول انتخابات ١٩٦٨م نُشر للرأي العام حينها واحتوى على قدر كبير من النقد الذاتي، جاء فيه الآتي: (ذُكر أننا تمادينا في قضية حل الحزب الشيوعي وتعدينا في ذلك الحدود ثم دخلنا في صراع مع القضاء أفقدنا بعض التأييد).. (مناقشة: إن موقفنا من قضية حل الحزب الشيوعي أملته ظروف شعبية معينة، ولم يكن نتيجة تخطيط محدد، إذ كنا نرجئ بحث شرعية العمل الشيوعي في نطاق دستور البلاد الدائم، وإن الموجة التي عمت واستغلها السيد إسماعيل الأزهري بمزايداته المشهورة هي التي أقنعت الجمعية بحل الحزب الشيوعي. أما دخولنا في صراع مع القضاء فقد أقحمنا فيه دفاعنا عن سلطات الجمعية التأسيسية، وقد كان هذا مؤسفاً حقاً أولاً لاحترامنا لاستقلال القضاء، وثانياً لتعاوننا الأكيد مع السيد رئيس القضاء. إن احتكاكنا بالقضاء ساقه إلينا حرصنا على سلطات الجمعية، ولكننا استطعنا بعد فترة من الصراع قصيرة أن نحسم الأمر كله وأن نتوصل إلى اتفاق تام).

الحقيقة لا يذكر الناس اليوم كثيراً أن المسألة تم احتواؤها، ولا البيان الذي صدر، فقد كانت استقالة السيد بابكر عوض الله تؤشر في اتجاه مضاد. كذلك فإن التحالف الذي وقف مع الحزب الشيوعي بقوة استمر ووجد دافعاً قوياً في مناهضة الدستور الدائم المزمع، والذي كان يسعى لتحقيق مطامح الأسلمة، وكانت نهايته المنطقية مثلما سوف نرى، في ظل حجمه الضئيل برلمانياً، أن يحاول فرض رؤاه عبر الانقلاب.

حكومة الصادق ٢٧ يوليو ١٩٦٦- ١٥ مايو ١٩٦٧م

تقلد السيد الصادق وزارته الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٦٦، وأقيل منها في ١٥ مايو ١٩٦٧م، وسنفصّل هنا أن الصادق هنا وفي التسعة أشهر التي حكمها حقق الكثير

(١) حاج موسى، سابق، الصفحات من ٥١٠-٥١٥

وأدخل روحاً جديدة في السياسة السودانية.

وقد تقلد الصادق المسئولية في جو من الطحان داخل حزبه، وفي المنظومة السياسية مجملاً، ولكنه كان باحثاً عن إجماع، وعن ثقة، ظل ينادي بها منذ يومه الأول مطالباً بالمصالحة الوطنية، وينكر عليه قوم كيف ينادي بها وقد دكها داخل حزبه، ولكن كما شرحنا لم يكن الصادق طرفاً في النزاع إلا بمناصرة الدقرطة وتأكيد أسسها. وقد ظل السيد الصادق ينادي بالمصالحة حتى آخر يوم في حكومته، إذ تم التصويت على ثقة وتفويض طالب به لمشروعه، ولم يحصل عليهما.

وقد نظرنا كيف أثرت تجربته في العمل السياسي في بريطانيا في إمكانية الإجماع القومي برغم اختلاف المشارب في تكوين ذهنيته فوق الحزبية. وكيف نادى بالكيان الجامع في مقررات مؤتمر الجزيرة أبا إبان الحكم العسكري (١٩٦٣م)، ثم نادى بذلك الكيان مباشرة بعد الثورة ولكن نداءه لقي أذناً صماء، وظل الصادق دائماً وأبداً، ينادي بإجماع قومي ويرى أن هذا الإجماع ضروري للبناء الوطني.

وإذا كانت الدعوة قد عيبت عليه حينها وقال البعض إنها من **«سكرات السلطات»** وقال آخرون إنها (**من عبث أبناء الثلاثين**)[1]، فسيرى المتتبع أنه نادى بذلك قبل تقلد السلطة ومنذ الحكم العسكري كما رأينا، كما أنه ظل ينادي بها حتى الديمقراطية الثالثة مثلما سنرى.

إن تركيبة السياسة السودانية الاستقطابية الحالية لا بد أن تدرك يوماً أن الحل فيما نادى به الصادق، وأن السودان لن يعبر ما لم يتجاوز تجربة الطحان الحزبي إلى التوافق.

استمع للصادق في إحدى ندواته وهو يتحدث عن ضرورة التوافق الوطني للبناء ولنجاح أية سياسة اقتصادية:

(لا يمكن أن نحقق أي تطور اقتصادي إطلاقاً ولا يمكن أن نوقف التدهور المالي إطلاقاً إلا إذا كانت هناك قيادة سياسية تستمتع بثقة معلومة محددة.. وإن لم يوجد ذلك فإن عدم وجود قيادة سياسية تستمتع بثقة المواطنين هو الباب الأول لعدم التوفيق

(١) أشار الحبيب لانتقاد البعض لدعوته تلك في محاضرة بعنوان (المصالحة الوطنية) في ٣ أكتوبر ١٩٦٦، كتاب خطب رئيس الوزراء ١٩٦٦

والبقاء فيما نحن فيه من المشاكل. وذلك أن المشروع الذي تحدثت عنه كثيراً وظنه الناس خيالاً .. وهو مشروع المصالحة الوطنية، في الحقيقة أن هذا المشروع لم يقصد به إلا محاولة أن نوسع قاعدة الائتلاف القائم، والائتلاف القائم سائر،.. سيراً حسناً قوياً قويماً، ولكن نحن ندرك حتى في الائتلاف أن هناك ضرورة لتوسيع قاعدة هذا الائتلاف في ما سميناه مجملاً بالمصالحة الوطنية.. بعض الناس ظن هذه المصالحة الوطنية أسلوباً تكتيكياً لكي نعمل به شيئاً، والآخرون أخذوا فيه مسالك مختلفة، وكل إنسان صوره بصورة يريدها. والحقيقة أن المصالحة الوطنية. هي دعوة لتوسيع قاعدة العمل السياسي بأمل أن تخلق البيئة التي تمكن قيادة سياسية سودانية من أن تقوم بمهام البناء.. فإن أمكن ذلك أمكننا أن نبني الوطن، وأن نعمل جميع الإصلاحات الاقتصادية اللازمة وأولها إيقاف التدهور المالي،..، والديمقراطية التي نستمتع بها الآن لا يمكن أن تعيش وتبني وتستمر إلا في جو من التفاهم والوفاق والمصالحة والاتفاق على الأقل بين القوى ذات الوزن في المجتمع السوداني،..، فإذا أمكننا البناء في ظل الديمقراطية مع ما يستوجب ذلك من إجراءات أمكن للسودان أن يحرز نصراً آخر وموقفاً آخر غير مواقفه الأخرى التي حقق بها وقفاته التاريخية الكبرى وهو أن يحقق البناء، وأن يحقق تطوير الاقتصاد في ظل الديمقراطية).

لم يحصل الصادق على حكومة المصالحة الوطنية التي حلم بها، ولكنه تقلد الحكم وثلث هيئة حزبه البرلمانية منشقة عنه يباركها إمام الأنصار، وهو في ائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي برئاسة السيد إسماعيل الأزهري الذي سار معه هوناً ما، ثم خشي من سيره الفتي المجدد المجد، وعاد إلى قديمه، كما سنرى. ولنتابع القصة.

قلنا إن حكومة المحجوب أقيلت في ٢٥ مايو، وكانت الحكومة الجديدة مولودة من تلاقي الخلاف داخل حزب الأمة بخلاف المحجوب مع الأزهري الذي أشرنا له آنفاً، فأعقب إسقاط حكومته تفاوض حول تكوين الحكومة الجديدة في الفترة حتى انتخاب السيد الصادق رئيساً للوزراء في ٢٧ يوليو ١٩٦٦م على النحو الذي بينا.

واستقر الرأي على أن تكون الحكومة مستندة على ميثاق الائتلاف القائم بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي مع مراجعته في بعض البنود.

في كلمة السيد الصادق التي تلت انتخابه، قال: (*ستتقدم ببرنامج موقوت محدد،*

يحدد كل ما نود أن ننجزه في الفترة الانتقالية القادمة وهي فترة قصيرة فسنلتزم فيها بأشياء محددة وموضحة، ونقوم إن شاء الله بتنفيذها في تلك الفترة، ملتزمين بأوقاتها ونصوصها وتفاصيلها، فيما يتعلق بمراجعة الميثاق الذي كان يربط وما زال يربط الحزبين المؤتلفين وتحديد ما تم تنفيذه منه وما لم ينفذ، وتنفيذ ذلك على الوجه الأكمل الصالح. وكذلك أن نعالج أسقام البلاد في الأوضاع المحددة الآتية: في الإنتاج، وفي مسألة الأمن، وفي مسألة الجنوب، وفي مسألة تنقية المجتمع مما فيه من أوشاب وضلالات، وفي مسألة اتجاه الحركة النقابية والفئوية وتنظيمها، وفي مسألة الحياة المخططة اقتصادياً واجتماعياً، وفي مسألة خلق وعي إقليمي لدى قمة المسئولين يعالج الفجوة التي تعيش بين المسئولين في الخرطوم وبين الذين يعيشون في الأقاليم، ويجعل القاعدة والقمة في تجانس ووئام.. وكذلك فيما يتعلق بمسألة الاتصال العام والرأي العام والصحافة، ففي هذه النقاط التي حدث فيها اضطراب وحدثت فيها أشياء تحتاج إلى تدقيق وتوضيح فإنا إن شاء الله نلتزم ببرنامج محدد موقوت بأوقاته وظروفه ونعمل إن شاء الله وبتوفيق منه على تنفيذ ذلك البرامج في الفترة القصيرة القادمة التي ستكون إن شاء الله موقوتة محدودة.)

قال دكتور الفاتح عبد الله عبد السلام: (كون الصادق –رئيس الوزراء الجديد– حكومته من عناصر مقتدرة ونزيهة وذهب إلى حد الاستعانة بخبراء فنيين من خارج حزب الأمة).[1]

وفي مستهل أول خطبة له داخل البرلمان أشار السيد الصادق إلى أنهم خاضوا معركة لتثبيت الديمقراطية داخل كيانهم السياسي، قائلاً:

(إننا يا سيدي الرئيس قد خضنا في الأيام القليلة الماضية تجربة نادرة، تلك تجربة العمل على توطيد أركان الديمقراطية في الأحزاب السياسية الكبرى وعلى رأسها الحزب الذي كانت تدور التجربة في داخله.. إننا ما لجأنا لهذه الجمعية لتحسم أمورنا ولتضع فيها كلمتها القاطعة إلا بعد أن وجدنا عزوفاً أكيداً عند بعض زملائنا ألا يستمعوا لرأي الجماعة وألا يقدروه وألا يتبعوه)..(كانت المحنة التي اضطرارنا لخوضها قاسية – قاسية – لكن فيها صراعاً بين أفكار معددة وولاءاتٍ متعددة ولأن فيها خلافاً بين جماعة

(١) الفاتح عبد السلام، مرجع سابق

كانت تعيش في جو سياسي واحد وبيئة سياسية واحدة، فانطبق فيها الحرج الذي ينطبق في نفس من قال:

فـومي وهـم قتلـوا أميمـة أخـي فـإذا رميـت يصـيبني سـهمي (١)

والحقيقة فإن الكتاب الذي يحوي خطب، ومحاضرات، وندوات السيد الصادق المهدي كرئيس للوزراء في العام ١٩٦٦م يعد من الكتب المدهشة إذا استحضرت عمر ذلك الرئيس الشاب وكان في الثلاثين من عمره، ثم اطلعت على خطبه وفكره الناضج وروحه الخلابة. وإن كان ما يعيبها أنها نشرت بدون تحرير مناسب ففيها تكرار ناجم عن الأصل الشفاهي للخطب، إلا أن خط المعني الواصل يجعلك مأخوذ بالصادق في عهد الشباب، وربما لمعرفتي اللصيقة به في سن أكبر لا أجد الدهشة في كتاباته الحالية مثلما أجدها في الكتابات والخطب القديمة. لأنك لو نظرت لسواد شبابنا اليوم وحاولت إجراء معايرة فسوف تحبط.

والحقيقة أن في هذه البلاد سر ولا شك يجعل بعض شبابها عجيب في فكره وفي جده وفي همته، فلو استحضرت سيرة الإمام المهدي كقائد ومفكر، أو قرأت لمعاوية محمد نور بين الأدباء، أو تابعت إنتاج خليل فرح بين الشعراء والمغنين سوف تعجب لذلك النضج المكتمل في سن صغيرة. هذا الإعجاب يلاحقك وأنت تتتبع نهج وفكر الصادق في الستينات.

في تلك الخطبة الأولى وبعد أن يذكر حرجه مع قومه يقول إنه عزم على السير هو وجماعته غير آبهين بالهمز واللمز (*شأن المقنع الكندي*):

وإن الـذي بيني وبين بني أبـي وبين بني عمي لمختلف جداً
فإن أكلوا لحمي وفرت لحومهم وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجداً
وإن زجروا طيراً بنحس ألم بي زجرت لهم طيراً تمر بهم سعداً
ولا أحمل الحقد القديم عليهمو فليس رئيس القوم من يحمل

إن المرحلة القادمة بعد هذه التجربة تواجهنا بتطلعات عديدة. فأوجه أكتوبر الثائرة

(١) خطب رئيس الوزراء ١٩٦٦-١٩٦٧م

المتحركة التي كانت تناشدنا دائماً وتقف في جانبنا كلما واجهنا محنة، أو مشكلة تطلب منا الكثير جداً من إنجازات وأعمال، ولذا مع أني سوف ألجأ لبحث دقيق أنا وزملائي من أعضاء الحزبين المؤتلفين حزب الأمة والوطني الاتحادي، وسنخاطب هذه الجمعية مخاطبة واضحة بما نود أن نعمل مدققين مفصلين موضحين ملتزمين، إلا أنه لا يعذرنا أحد إذا لم نشر إشارة واضحة عابرة في هذه المرحلة الأولى قبل مرحلة التدقيق ومرحلة الالتزام بتوضيح معناها، وأن يحاسبنا إن أخطأنا.)[1].

والحقيقة إن كل الذين أرخوا لتلك الفترة أكدوا على أن الصادق كان يعف عن الخوض في أية إساءة لأهله الذين اختلف معهم خاصة الإمام. فقد ذكر دكتور الفاتح عبد السلام أنه في قمة الخلاف لم يلوّح بمعارضة لإمامية الإمام الهادي.

ويروي العميد يوسف بدري زيارة له للصادق بعد تقلده رئاسة الوزارة في مكتبه بوزارة الإعلام والشئون الاجتماعية، وأنه قال له: (عمك هو الضعيف الخائف وأنت الآن القوي الأمين فاعمل على هذا الأساس، فأجاب: نعترف بأنه وضع قائم، لكنه كان غير متحمس للكلام عنه أو في خصوصه، لا أدري زهجاً أم يأساً أو تخوفا من أن يسمع حديثاً ربما يؤثر على رأيه)[2].

اتفق الصادق مع السيد إسماعيل الأزهري علي مراجعة ميثاق الائتلاف بما يضع أولويات للحكومة أهمها الملف الاقتصادي، وقضية الجنوب، والدستور كما أسلفنا، وكذلك على ضرورة إشراك دماء جديدة في الطاقم الوزاري مما أدى لدماء جديدة حتى بين وزراء الوطني الاتحادي، وحينما أعلن الصادق حكومته داخل البرلمان ذكر الوزراء المختارين وأن أحدهم مستقل، كما ذكر الطريقة التي تم بها اختيار الوزراء الجنوبيين:

(**بني وطني**: *أود هذا الصباح أن أنقل إليكم نبأ تكوين الحكومة الائتلافية الثانية وأعضاؤها وهم السادة: عبد الله عبد الرحمن نقد الله، أحمد بخاري، أحمد إبراهيم دريج، عمر نور الدائم، محمد الحلو موسى، حمزة ميرغني وهو مستقل وقد وصل بالأمس ونحن ننتظر تأييد قبوله بعد لحظات، إبراهيم المفتي، محمد أحمد المرضي، نصر الدين*

(١) نفسه

(٢) مذكرات العميد، سابق ص ٣٣٩

السيد، حسين الهندي، مأمون سنادة، عز الدين السيد، حسن عوض الله، جار فيس ياك، واراب أكيج بير، وأن السيدين جار فيس ياك واروب أكيج بير يمثلان مواطنينا في المديريات الجنوبية كما ينص على ذلك الدستور).. (هذه الوزارة المكونة من ستة عشر شخصاً بما فيها رئيس الوزراء يوضح أن عملهم في الوزارة في الماضي كان بيانه كالآتي: تسعة منهم لم يسبق لهم الاشتراك في وزارة، وستة منهم كانوا أعضاء في الحكومة الماضية، وواحد منهم سبقت له التجربة الوزارية وذلك في جزء من حياة الوزارة الماضية، ولقد عمدنا إلى طريقة جديدة لاختيار ممثلي مواطنينا من الجنوب وذلك بعد أن اتفقت الأحزاب المؤتلفة على مبدأ إشراكها وذلك باختيار اثنين منهما من بين موظفي الخدمة المشهود لهم بالكفاءة والمعرفة، اتصلت بالأحزاب الجنوبية المختلفة وشرحت لهم الظروف التي تحول دون تمثيل الأحزاب الجنوبية أولاً لكثرة عددها وثانياً لأنه ينتظرها خوض انتخابات في المديريات الجنوبية، فأوضحت لهم أن أسلم طريق اتفق عليه الحزبان المؤتلفان هو أن يمثل الجنوبيون عن طريق مستقلين يختارون من الخدمة المدنية ممن يشهد لهم بالنزاهة والولاء للبلاد والمعرفة والتعليم، وإني سوف أتبع فيما يتعلق بالصلة بمواطنينا من الجنوب، أسلوب المشاورات السياسية والاتصال الدائم، كذلك سأنتهج هذا النهج في الصلة بمختلف الهيئات السياسية السودانية لإتاحة الفرصة لمن يتقدم بأن يتقدم به في نطاق مسموع معلوم معترف به، وكذلك لتشرح وتوضح لهم الاتجاهات المختلفة التي تنتهجها الحكومة الائتلافية إن شاء الله.)

كما بيّن في نفس الخطاب المهام الرئيسية التي تنتظر حكومته بالتالي:

أولاً: إيقاف التدهور في أحوال البلاد الاقتصادية وأحوال الخدمة المدنية وأحوال البلاد عامة.

ثانياً: الالتزام بإنجاز أشياء محددة تبين وتوضح وتؤقت.

ثالثاً: العمل للتمهيد لقيام مجتمع مسلم.

رابعاً: إجراء تحول في مسلك الحل في مشكلة الجنوب بما يمكن من الإسراع بإعادة الأمور لمجاريها وكذلك إعطاء مشاكل الأقاليم المختلفة اهتماماً بالغاً ونظرة خاصة.

خامساً: الاهتمام بالجمعية التأسيسية وتنشيط تلك الجمعية تنشيطاً يمكن أعضاءها

من المساهمة الموفقة الناجحة في سيرها وعملها.

سادساً: العمل على تقوية ائتلاف الحزبين هذا الائتلاف الذي نأمل أن يكون نواة للمصالحة الوطنية لا عزلاً للمواطنين الآخرين إن شاء الله.

سابعاً: أن تحدد وتنجز سيادة السودان على موارد بلاده المختلفة.

ثامناً: كتابة الدستور الدائم للبلاد في الفترة الوجيزة القادمة إن شاء الله[1].

وسوف نفصّل بعض ملامح الحكم الصادقي في الستينات لاحقاً، ولكننا نلخص أهمها وهي أنه استحدث نظاما مأخوذاً من التجارب الديمقراطية العريقة يعضد التنسيق بين الحكومة وبين البرلمان، وعبره دفع مجهودات كتابة الدستور الدائم حتى كاد يكتمل، واتخذ نهجاً قومياً بتعيين السيد حمزة ميرغني حمزة (المستقل) وزيراً للمالية في منصب من حظ حزبه بل هو من أهم المقاعد في الحكومة، واتخذ نهجاً ديمقراطياً شهد به الوزراء من خارج حزبه، ومدروساً حيث أدخل لأول مرة في تاريخ الحكم المستقل الميزانية المقيدة للصرف الحكومي والتي تناقش برويـة ويلتزم بها، إضافة لإدخال مؤتمرات أركويت لبحث القضايا الوطنية قومياً، كما التزم بنهج شفاف فأوقف منافذ الفساد الإداري والمالي وتصدى لها، والتزم العدالة مهتما بقضايا الأقاليم النائية والرقي بالخدمات فيها.

وركز على الجنوب صاحب المظلمات التي جعلت أهله يحملون السلاح، فسعى بكل جدية في حل مشكلة الجنوب سياسياً لا عسكرياً، واهتم بمجهودات لجنة الاثني عشر وامتدحها باعتبارها عملاً يفتخر به ودفعها بعد أن لقيت إهمالاً، ثم عقد مؤتمرات للجان أمن المديريات الثلاث في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٦م، ومؤتمر جميع الأحزاب السياسية لحل القضية في ١٧ أكتوبر ١٩٦٦م، وعمل على استقرار الجنوب، وفي الفترة القصيرة التي تولاها عاد الاستقرار نسبياً وعاد كثير من اللاجئين، ثم نظم طوافاً طويلاً في الجنوب في شهري أكتوبرو نوفمبر ١٩٦٦م في إطار حملة تعميرية تبدأ بتفقد الأحوال، وكان مصحوباً بعدد من الوزراء وقوبل بترحاب شعبي كبير ولقبه

(١) كلمة رئيس الوزراء التي أعلن فيها تشكيل حكومته في كتاب خطب- ندوات- محاضرات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء

الدينكا «بينج ماريال»، وكان حينها في تحالف قوي ضمن «مؤتمر القوى الجديدة» مع الزعيم الجنوبي الأكثر شعبية حينها (الشهيد وليم دينق). كما قام بطواف في الأقاليم لمعرفة قضايا الناس والتصدي لها.

وأعاد تنظيم الوزارات لتعمل بكفاءة، وكون لجنة لإصلاح الخدمة المدنية بدأت عملها بدراسة مشاكل الخدمة المدنية للتوصية بالسياسات المطلوبة، واستحدث وزارة التعاون والعمل للتنظيم الأمثل للطاقات العاملة، ووزارة الصناعة والتعدين التي جاءت بروح جديدة وأسلوب حديث وعقدت بروتوكولاً مع رومانيا للتنقيب في البترول، وواجه الأزمة الاقتصادية بالحد من البذخ في الصرف الحكومي وكان يتبرع براتبه لجامعة الخرطوم، واتخذ سياسة فاعلة لتسويق القطن السوداني، وقوّم مشروع الجزيرة، وأنجز مشاريع محاربة العطش واهتم بتطوير القطاع الرعوي والزراعي المطري التقليدي، ومضى في مشاريع المسح الزراعي في جبال النوبة وأعالي النيل، وكون اللجنة العليا لشئون الإعلام لتدير الإعلام قومياً، شملت عضويتها جميع قطاعات المجتمع لتخطيط سياسة الإعلام وتوجيهها نحو الأمة وأهدافها، وعمل على تدعيم الإذاعة وتقويتها.

وهكذا في كافة المجالات قدم أداءً نظيفاً مدروساً مهموماً بقضايا المواطنين، بهر الناس وألب ضده تكالب حزبي مضاد. ذلك أن حليفه الوطني الاتحادي خشي على سيره في هذا المركب الذي سوف يفضح السياسة بشكلها القديم ويجعل الصادق وارثاً لجماهير الوسط التي يعول عليها، فأعرض عن حلفه وتكتل مع الآخرين لإسقاطه.

ولما رأى الصادق ذلك طالب البرلمان بتجديد الثقة في حكومته لتمضي في خطتها الطموحة وبرغم انشقاق حزب الأمة آنذاك، ووقوف جزء من نواب الحزب ضده إلا أنه فقد صوت الثقة بفارق ١٦ صوتا فقط فقد وقف إلى جانبه عدد من النواب ضد موقف أحزابهم، وبكى حكومته الرأي العام المستقل باعتبارها أنجح حكومة عرفها السودان المستقل.

***

وبعد تلخيص أهم ما قامت به حكومة الصادق ذات الأشهر التسعة فقط، نفصّل أهم ملامحها:

غريبان: الصادق وحمزة ميرغني!

استطاعت هذه الحكومة أن تضرب مثلاً جديداً من الحكم المسترشد ببرنامج ملتزم بالاستقامة والنزاهة والجدية والعدالة والقومية، حيث تجاوز الحزب المصالح الحزبية لأجل المصلحة العامة، فتم الاتفاق على تعيين وزير للمالية مستقل هو السيد حمزة ميرغني من ضمن الحصة الوزارية لحزب الأمة بعد أن رفض الحزب المؤتلف الاعتراف بضرورة وجود مقاعد وزارية قومية مراعاة للأزمة الاقتصادية التي كانت البلاد تمر بها وضرورة الاستعانة بشخص مؤهل لمعالجتها.

قال السيد عز الدين السيد الذي كان وزيراً في حكومته تلك عن الحزب الوطني الاتحادي، حول هذا الأمر: «*عندما عين السيد الصادق المهدي المرحوم حمزة ميرغني وزيراً للمالية، علق البعض بأن الصادق هذا غريب، كيف يعين في هذا المنصب رجلاً ليس من حزبه أو طائفته في وزارة المالية، وقد اعتبرنا ذلك من نقاء الشباب، أن يعين الشخص بغض النظر عن انتمائه، ووزير المالية هو من أهم الوزراء إذ أنه يدير الحكومة كلها، وعندما يعين الصادق المهدي في هذا المنصب رجلاً من خارج حزبه فإن ذلك يدل على حرصه على القومية في الجانب المالي*»[1].

ويبدو أن البعض طعنوا في أن تعيينه كان بإيحاء أو إملاء من صندوق النقد الدولي حيث كان موظفاً كبيراً فيه، والقصة يرويها السيد الصادق المهدي في ندوة عن الموقف المالي والاقتصادي عقدها بنادي التلفزيون في ٣/ ١٠/ ١٩٦٦م، فقال بعد أن تحدث عن الموقف الاقتصادي الحرج: (*كنا نعتقد أن مواجهة هذا الموقف تحتاج لجرأة ولشجاعة ولموضوعية ولذا نشأت الفكرة في أن يطلب إلى أحد السودانيين الذين اتسمت مواقفهم في البلاد بمعارضة هذه المواقف المتدهورة والسياسات الخاطئة، أن نعهد إليه كسودانيين بمهمة المشاركة في مهمة إنقاذ. ومن هذا الفهم نبعت فكرة إسناد هذه المهمة وهذا المنصب للسيد حمزة ميرغني ولم تكن بوحي من صندوق النقد الدولي ولم تكن بوحي من أحد، وإنما كانت بوحي من ظروف السودان هذه التي تجسدت لدى كل مخلص واتضحت، وكان لا بد من أن نعد لها كل طاقتنا الممكنة ومن طاقاتنا الممكنة أولئك السودانيون العاملون في المنظمات الدولية المختلفة خاصة الذين*

(١) ندوة: عطاء الإمام- جامعة الأحفاد للبنات في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥م

خرجوا من بلادنا ومواقفهم مشرفة وكان مسلكهم سليماً، نبعت هذه الفكرة من وحي هذه المشاكل ولم تأخذ زمناً لتختمر لأن الظروف أملتها إملاءً، وأذكر أنها عندما خطرت علي ذات صباح ذهبت للسيد الرئيس إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي كيما نتفاكر في استدعاء حمزة ميرغني وإسناد هذه المهمة له باعتبار أن موقفه يساعدنا في هذه الأزمة وكان السيد الرئيس مقدراً للغاية هذا التفكير بل بادر بقوله إنه فكر في الماضي مع المرحوم السيد مبارك زروق في أن يسند للسيد حمزة ميرغني مع كثير من التحفظ والتخوف، إذ أن كثيراً من المواطنين المشفقين يقولون بأن صحته قد لا تسمح وبأن التضحية قد تكون كبيرة لما له من وظيفة يستمتع فيها بدخل يبلغ في العام عشرة ألف جنيهاً لا نستطيع نحن بأوضاعنا ونظمنا أن نتيحه له، فأخطرناه دون حتى مشاورة والده ليحضر فوراً، وجزاه الله خيراً فقد أتي دون تردد، ولم يعلم حتى وقت وصوله ما كان ينطوي عليه الحديث معه. بل عندما أرسلنا برقية لمدير الصندوق نطلب فيها حضور السيد حمزة ميرغني هنا وأن يعفيه من مهمته أرسل إلينا تلغرافاً يبدي فيه دهشته وانزعاجه واستغرابه واستنكاره لهذا المسلك، ويطالب بأن نعيد النظر في ذلك لأننا نفقد السودان منصباً هاماً في صندوق النقد الدولي أولاً وثانياً لأننا نفقد صندوق النقد الدولي شخصاً يعتقد هو بكفاءته. وبالرغم من ذلك فضل السيد حمزة ميرغني أن يلبي نداء الوطن، وأن يتقدم بالتضحية التى تقدم بها، وكنا ننتظر وما زلنا نعتقد، أن جزءً كبيراً من السودانيين الواعين يدركون هذه التضحيات ويتجاوبون مع الروح التى أملتها، ويدركون الأبعاد التى ذهب إليها هذا السيد المواطن المحترم فيما قدمه لبلاده، آملين أن تكون هذه المواقف قدوة للآخرين في العمل لا أن تكون مثار تهم بأن منظمات دولية واعتبارات عالمية أملت علينا وضعاً من الأوضاع،..، جاء السيد حمزة ميرغني مصحوباً بتفكير محدد، ذلك التفكير هو عزيمة الحزبين المؤتلفين أن يواجها الموقف المالي المتدهور بأن تكون الميزانيات التي نسير عليها في عامنا واقعية وأكثر مراقبة في تنفيذها)[1].

حديث السيد الصادق ذاك عن الطريقة التي تم بها استدعاء السيد حمزة ميرغني، والكيفية التي لبى بها نداء الوطن بدون تردد مضحياً بصحته وراتبه الضخم، تؤكد كذلك أنه (غريب) بالتعبير الذي ساقه السيد عز الدين السيد رحمه الله.

(١) نفسه

نفس الشيء حدث مع لجنة الإنشاء الزراعي المنوط بها دراسة المشاريع الزراعية وجدواها، لئلا يتم الاندفاع في الإنشاء بدون الدراسة المطلوبة، فاستقدم السيد الصادق لذلك خبيراً سودانياً مستقلا، قال: (*وكذلك من ضمن الأشياء التي سعينا إليها وسنحققها هي أن يكون جهاز الإنشاء الزراعي جهازاً مستقلاً عن أجهزة الأداء الأخرى وهذا ما دفعنا في الواقع أن نطلب من السيد وديع حبشي أن يضحي أيضاً كما ضحي قبله السيد حمزة ميرغني وأن يأتي إلينا ليستخدم في مسألة الإنشاء فقط وتكون مهمة هذا الجهاز أن ينشأ فيسلم بعد ذلك لأجهزة الإدارة الروتينية*).

التكامل بين الحكومة والجمعية التأسيسية

قال رئيس الوزراء في أول خطاب له أمام الجمعية غداة انتخابه رئيساً للوزراء أي يوم ٢٧/ ٧/ ١٩٦٦م: (*إن التجربة التي عشناها يا سيدي الرئيس في الفترة الماضية وهي تجربة فرض إرادة الأمة السودانية عن طريق جمعيتها التأسيسية ترفع أسهم هذه الجمعية إلى أعلى عليين وتجعلها منارة الرأي والقيادة السياسية في البلاد، وتجبرنا نحن جميعاً أن ننظر في أمر تنشيط هذه الجمعية تنشيطاً يجعل أعضاءها يشعرون بجسامة المسئولية، ويشاركون فيها فحصاً وتدقيقاً ومحاسبة بصورة تمكنهم من المشاركة في المسئولية بصفة واضحة محددة. وهذا ما ننطوي عليه وما يمكن أن يتحقق عن طريق تعديل اللوائح وما يمكن أيضاً أن يتحقق عن طريق شعور المسئولين في قيادة هذه الجمعية عن ضرورة إشراك النواب معهم في هذه المسئوليات محاسبة وتدقيقاً وتعاوناً في إحقاق الحق وإبطال الباطل*).

وهذا قاده إلى استحداث منصب جديد هو مراقب عام الجمعية التأسيسية، وتقلد هذا المنصب السيد أمين التوم، ويروي القصة قائلاً: (*لم أكن وزيراً في حكومة الصادق المستقيلة، ولكني قبلت بإلحاح منه أن أكون مراقباً للجمعية التأسيسية. وكانت هذه المرة الأولى لإنشاء هذا المنصب في حياتنا البرلمانية. ولما كانت لوائح وقوانين وأسلوب العمل في البرلمان السوداني أو الجمعية التأسيسية مقتبسة من أسلوب ولوائح وقوانين وتقاليد مجلس العموم البريطاني فقد استأذنت رئيس الحكومة أن أزور ذلك المجلس في لندن وألتقي بالمسئولين فيه، وفي مقدمتهم مراقب عام مجلس العموم لأتعرف منه على تفاصيل عملهم في المجلس وأداء المراقب بصفة خاصة)...(وكنت كما هو الحال مع المراقب البريطاني في مجلس العموم أقرب الناس إلى رئيس الوزراء.

أرفع له ملاحظات النواب على أداء حكومته، وأقترح التصحيح كلما كان هناك خطأ، وأحث الوزراء على تبيين سياساتهم للنواب في قاعة الجمعية وخارجها. وأوضح رأي الوزراء ورأي من اجتمع بهم من النواب).. (وهكذا وضح أن المراقب العام صديق لرئيس الوزراء والوزراء والنواب ووضح أن الجمعية التأسيسية تلك وأي برلمان مقبل في أمس الحاجة لمثل هذا المنصب. وبالإضافة إلى مكتبي في مبنى مجلس الوزراء لملاقاة رئيس الوزراء ووزرائه، ومكتبي في الجمعية التأسيسية للالتقاء بأعضائها، أنشأت نادياً للنواب جميعهم حكومة ومعارضة في مبنى حكومي على شارع الجامعة. وكان لهذا النادي على قصر مدة بقائه مع حكومة الصادق أثر كبير في توطيد العلاقة بين النواب من جميع الأحزاب السياسية والوزراء).. (ولما أسقطت حكومة الصادق نتيجة لتحولات مفاجئة بين الأحزاب تقدمت لرئيس الحكومة التالي السيد محجوب باستقالتي).. (وبذلك اختفت آخر صورة من إنجازات حكومة الصادق المتعددة الجوانب).[1]

الشروع بجدية في كتابة الدستور الدائم:

من أهم نتائج تنشيط عمل الجمعية كانت الجدية في كتابة الدستور الدائم. يقول الدكتور محمد عمر بشير: *«كانت حكومة السيد الصادق المهدي جادة في وضع دستور جديد للبلاد وإجازته في أسرع وقت ممكن»*[2]. ومع أن كتابة الدستور هو مهمة الجمعية التأسيسية إلا أن ذلك لم يتم إلا تحت حث هذه الحكومة.

وقال حاج موسى: (يبدو أن الجمعية التأسيسية قد اعتبرت أن مهمتها الرئيسية هي التشريع أما وضع الدستور فمهمة ثانوية بدليل أنها لم تتخذ أي خطوة نحو وضع الدستور إلا بعد مضي عام وسبعة أشهر من قيامها حيث شكلت اللجنة القومية لوضع مشروع الدستور) وتفسير هذا هو أن حكومة الصادق سعت بكل جديتها لذلك، فتقدم زعيم الجمعية في جلسة يوم ٤ يناير سنة ١٩٦٧م باقتراح تكوين اللجنة القومية لوضع مشروع الدستور.[3] هذه اللجنة شرعت في مهمتها بكل تحفيز ممكن من الحكومة

(١) أمين التوم :ذكريات ومواقف ص ٢٥٨-٢٥٩

(٢) محمد عمر بشير، سابق

(٣) د. إبراهيم محمد حاج موسى التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان

وبدأت أعمالها في فبراير ١٩٦٧م.

لقد كان هم السيد الصادق بضرورة كتابة الدستور الدائم كبيراً، ولهذا عارض بشدة حل الجمعية قبل فراغها من مهمتها في فبراير ١٩٦٨م، وهو الحل الذي جاء خرقاً للدستور ومكايدة في الأمة جناح الصادق مثلما سوف نرى.

الاهتمام الكبير بحل قضية الجنوب:

لقد كان موقف حكومة المحجوب من قضية الجنوب، ضمن أمور أخرى، موضع انتقاد الهيئة البرلمانية لحزب الأمة لأدائه، الشيء الذي فجر الخلاف داخل الحزب وأدى لانشقاقه في الفترة ١٩٦٦-١٩٦٩م مثلما فصّلنا، حيث جاءت مشكلة الجنوب كأول نقطة في تقرير اللجنة التي ألفها الحزب لتقييم أداء الحكومة في يناير ١٩٦٦م، وفيها: (لم تتمكن الحكومة حتى الآن من حل مشكلة الجنوب سياسياً أو عسكرياً، مما أدى إلى تعطيل الانتخابات التكميلية في الجنوب).

ولكن الحزب وعبر الإجراءات التصحيحية التي قام بها السيد الصادق بعد تقلد الوزارة استطاع أن يعدل مساره باتجاه القضية.

جاء في خطاب رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي للجمعية التأسيسية بعد أربعة أشهر من توليه الوزارة حول منجزات الحكومة بإزاء مشكلة المديريات الجنوبية التالي:

أولاً: عقد مؤتمرات للجان أمن المديريات الثلاث في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٦م وذلك لتقييم موقف الأمن وأحواله وللاتفاق على الإجراءات اللازمة في تلك المرحلة.

ثانياً: عقدنا اجتماعات متعددة لمجلس الدفاع للقيام بمسح شامل لكل الأوضاع لوضع خطة متكاملة لعلاج المشكلة تتناول النواحي السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، ونواحي الأمن والاستقرار، والنواحي الدبلوماسية. فكان أن وضعت خطة شاملة تعالج المشكلة من هذه الزوايا وتراعي تداخلها.

ثالثاً: دعونا لمؤتمر جميع الأحزاب السودانية للنظر في توصيات لجنة الاثنى عشر ولبحث نقطتي الخلاف حول الحل الدستوري والإداري والعمل على إيجاد حل لهما.

ص ٣٠٦

ويقول محمد عمر بشير سكرتير مؤتمر المائدة المستديرة وسكرتير لجنة الإثنى عشر حول التطور في أداء الحكومة بإزاء قضية الجنوب بعد أن ذكر إهمال السيد محمد أحمد محجوب لأعمال لجنة الإثنى عشر وتفكير أعضاء اللجنة في الاستقالة قال: (*وهذا الاتجاه المتسم بعدم التعاون من جانب الحكومة ما لبث أن أصابه التعديل لدى تشكيل وزارة جديدة في ١٩٦٦ م، لما تم اختيار الصادق المهدي رئيساً للوزراء، فقد أعلن الأخير أنه مؤيد تماماً لأعمال لجنة الاثنى عشر، بل وصفها بأنها «العمل الجيد الجاد الوحيد الذي أدي خلال الثمانية أشهر الماضية والذي يستحق أن يفتخر به»*). [١] وقال: (*ولما أصبح السيد الصادق المهدي رئيساً للوزراء خلفاً للسيد محمد أحمد محجوب كان أول ما بادر به هو إبعاد بوث ديو من الوزارة، وقام بتعيين أروب بور آيك وجيرفس ياك وزيرين في الوزارة الجديدة. وكان كل منهما موظفا في الخدمة المدنية واعتبر تعيينهما بمثابة ترضية لسانو والمعتدلين من أبناء الجنوب. والمبادرة الثانية التي قام بها رئيس الوزراء الجديد فيما يتعلق بالجنوب هي الدعوة لمؤتمر الأحزاب السياسية يعقد في أكتوبر ١٩٦٦ م للوصول إلى اتفاق حول تقرير لجنة الاثنى عشر التي حظيت بثناء رئيس الوزراء الجديد. ودعا إلى المؤتمر كافة الأحزاب السياسية في بلادنا –خمسة عشر حزباً– فيما عدا الحزب الشيوعي الذي كان نشاطه محظورا قانوناً وقتئذٍ*). و(*ورفض كل من حزب الشعب الديمقراطي والحزب الإسلامي الاشتراكي والحزب الجمهوري الاشتراك في المؤتمر على أساس رفضهم من ناحية مبدئية لتقرير لجنة الإثنى عشر، وقد انسحبت فيما بعد من المؤتمر جبهة الميثاق الإسلامي*). [٢]

مؤتمر جميع الأحزاب السودانية

وجه السيد الصادق رئيس الوزراء الدعوة لمؤتمر جميع الأحزاب السياسية، وفي كلمته أمام المؤتمر (والموجودة كاملة بملاحق الكتاب) ذكر توصيات مؤتمر المائدة المستديرة، ومنها تكوين لجنة الإثنى عشر، ثم حدد لأعضاء المؤتمر المسائل محل البحث وهي:

(١) محمد عمر بشير :تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩- المطبوعات العربية- ١٩٨٧م . ص ٢٨٩

(٢) بشير ص ٣٠٥- ٣٠٦

١- التحقيق في نقاط الخلاف في تقرير لجنة الاثنى عشر، أي فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية لكل إقليم وفيما يتعلق بكيفية انتخاب حكام الأقاليم.

٢- أن توصي فيما إذا كان يتعين إعادة تشكيل مؤتمر المائدة المستديرة للنظر في تقرير لجنة الإثنى عشر أو إحالته للجنة وضع الدستور.

لاحقاً، يروي السيد الصادق القصة كالتالي: *واصلت لجنة الاثنى عشر عملها لمدة عام واشترك فيها حزب سانو بقيادة وليم دينق رحمه الله. لقد ساعد وجوده على الاعتدال فاتفق على استبعاد الوضع القائم وقتئذٍ في الجنوب، وعلى استبعاد الانفصال والبحث عن حل فيما بين ذلك. وبعد نقاش طويل استمر لمدة عام اتفق على نظام حكم اقليمي ولكن اختلف على أمرين:*

الأول: *هل يشكل الجنوب إقليما واحدا أم ثلاثة أقاليم؟*

الثاني: *كيف يختار رئيس الحكومة الاقليمية؟*

بهذه الصورة سلمت توصيات المؤتمر لي كرئيس للحكومة في أكتوبر ١٩٦٦م، فدعوت كل الأحزاب السودانية لمؤتمر كُلّف السيد محمد صالح الشيقيطي برئاسته لبحث توصيات لجنة الاثنى عشر ولحسم النقطتين المختلف عليهما، وقد كان.

فاتفق على أنه للأقاليم الجنوبية الحق في أن تتحد إن شاءت وأن يكون رئيس الحكومة الاقليمية بالإنتخاب في عملية يكون فيها المرشح إقليميا والتعيين مركزياً.

وأجاز المؤتمر توصيات لجنة الإثنى عشر الأخرى كما هي. لقد كانت تلك الآراء تعتبر توجهات راديكالية لم تهضمها السياسية السودانية لذلك نفرت منها عناصر كثيرة داخل الأحزاب الكبيرة بل أعلن عدم الموافقة عليها بعض كبار الزعماء، وقامت لجنة اتحاد الاداريين بحملة ضدها فقابلوا رؤساء الأحزاب وشرحوا لهم أن الحكم الاقليمي سوف يؤدي لتمزيق السودان![1]

إحراج مع وليم دينق!

كثير من الساسة الجنوبيين يأخذون على ساسة الشمال أنهم يتنصلون من التزاماتهم.

(١) من كتاب الديمقراطية في السودان.

قالوا هذا عن مطلب الفدريشن الذي طالب به الجنوبيون في عام ١٩٥٥ م وجعلوا الموافقة عليه شرطاً لتصويتهم لجانب إعلان استقلال السودان داخل البرلمان، ووعدت الأحزاب الشمالية بالنظر في قضية الفدريشن عندما يوضع دستور البلاد، طبعا لم ينظر في الأمر لوقوع انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ م والانصراف عن وضع الدستور. ولكن حتى قبل وضع الدستور كان الاتجاه داخل لجنة الدستور القومية -التي تكونت لوضع دستور دائم- مضاد للفدريشن، فقد رفضت اقتراح الأعضاء الجنوبيين بتطبيق النظام الفيدرالي وأحالته للجنة فرعية، وفي ديسمبر ١٩٥٧ م اتخذ غالبية أعضاء اللجنة قراراً باستبعاد النظام الفيدرالي من النظم التي سيكون عليها شكل الدولة السودانية.[١]. كما كان هناك اتجاه شعبي قوي في الشمال ضد الفدريشن باعتباره فكرة أو صنيعة الاستعمار، وقد عبر عن ذلك العبادي[٢] بقوله:

الفدريشن دة حربة طرينا ما سكّينة

التصميم إيدن وإخراج معامل كينا

من واجب الجميع نبحث بكل سكينة

قبال الحلاوا تذوب ونلقـــــا الكينا

إن موقف العبادي كصوت شاعر فرد حر يمكن الدفاع عنه، ولكن موقف الأحزاب التي تتنصل من اتفاقاتها لا يمكن بالطبع الدفاع عنه.

هناك موقف أشهد عليه وهو أن الأحزاب السودانية كلها اتفقت في عام ١٩٦٧ م على أن يكون للجنوب حكم ذاتي إقليمي، تم الاتفاق عبر لجنة الإثني عشر وعبر مؤتمر الأحزاب السودانية، ولكن عندما أعلنت هذه القرارات عارضها اتحاد الإداريين السودانيين باعتبارها مدخلاً لتفتيت السودان، وكانوا يرون ضرورة الاستمرار في حكم السودان مركزياً، وأرسل اتحاد الإداريين وفداً لمقابلة زعماء الأحزاب، فأعلن لهم كل الزعماء رفض الحكم الإقليمي وأيدوا الاستمرار في المركزية رغم ما قررته أحزابهم، ولكنني وحسن الترابي وعبد الخالق محجوب أعلنا لوفد الإداريين التزامنا بتلك

(١) محمد عمر بشير مشكلة جنوب السودان ص ١٦٨

(٢) أحمد بابكر العبادي (١٨٩٤- يوليو ١٩٨١م)

القرارات.

وفي لقاء محرج مع السيد وليم دينق قال لي: ما قيمة الاتفاقيات إذا كان أصحابها يتخلون عنها قبل أن يجف مدادها؟[1]

انتخابات الجنوب ولجنة الدستور

قامت حكومة الصادق بإجراء الانتخابات التكميلية في الجنوب في مارس ١٩٦٧م برغم سعي البعض لتأجيل تلك الانتخابات أو إهمالها.

يقول المرحوم بروفسر محمد عمر بشير: (*كانت حكومة السيد الصادق المهدي جادة في وضع دستور جديد للبلاد وإجازته في أسرع وقت ممكن. بالنظر إلى ذلك تقرر إجراء الانتخابات في الجنوب بما في ذلك ٣٦ دائرة جنوبية لم تجر فيها الانتخابات في ١٩٦٥م وذلك في ميعاد أقصاه مارس ١٩٦٧م*) تعاصرت هذه الانتخابات مع انتهاء مؤتمر جميع الأحزاب السودانية من أعماله وتكوين لجنة قومية لوضع الدستور بدأت أعمالها في فبراير ١٩٦٧م، تشكلت من ممثلين لحزب سانو وجبهة الجنوب ووحدة السودان وحزب الأحرار وحزب السلام، بالإضافة إلى سبعة شماليين وأربعة آخرين من الجنوبيين.

وأكملت اللجنة القومية للدستور وضع مشروع الدستور في يناير ١٩٦٨م وقدمته للجمعية التأسيسية، وكان السيد المحجوب قد عاد رئيساً للوزارة في مايو ١٩٦٧م. ولكن في فبراير ١٩٦٨م قامت الحكومة بخرق الدستور وحل الجمعية التأسيسية، ووقف السيد الصادق وحزبه معارضين لهذا الاتجاه مدفوعين باحترام الجمعية والدستور الذي نص على عدم جواز حلها، وباستعجال كتابة الدستور الدائم.

الشاهد، لقد عرقلت تلك الإجراءات خطوة الحل النهائية، ولكن كان العمل الذي قام به مؤتمر المائدة المستديرة، ثم لجنة الاثنى عشر، ثم مؤتمر جميع الأحزاب هو الأساس الذي رسمت عليه اتفاقية السلام بأديس أبابا في ١٩٧٢م لاحقا، كما أظهر الدكتور محمد عمر بشير بجلاء.

***

(١) من كتاب الفكاهة ليست عبثا

رحلة الجنوب: أكتوبر/ نوفمبر ١٩٦٦م

في الثلث الأخير من أكتوبر ١٩٦٦م زار رئيس الوزراء مدينة جوبا عاصمة مديرية الاستوائية، للاطلاع على الأحوال هناك، ولمخاطبة المواطنين في المديريات الجنوبية بسياسة الحكومة، وكذلك بضرورة الحل السياسي والوحدة السودانية في ظله، حيث خاطب الحشد في نادي جوبا بهذه المعاني في كلمة طويلة حوت معانٍ شتى.

واتجه من جوبا لحضور مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا (٣١ أكتوبر- ٤ نوفمبر ١٩٦٦م) بنية العودة للطواف على كامل الإقليم الجنوبي ومديرياته الثلاثة. وبالفعل توجه من جوبا لأديس أبابا، ثم إلى ملكال (عاصمة مديرية أعالي النيل)، ثم واو (عاصمة مديرية بحر الغزال) وظل في طوافه بالجنوب حتى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٦م.

كان الصادق رسول سلام، وتحدث في نادي جوبا بلغة تؤكد للمواطنين هناك اهتمام الحكومة الكبير بإعادة السلام والاستقرار، وبتلافي القصور وعدم الاهتمام الذي لاقوه في الماضي، وتحدث عن سعيهم لإصدار قانون للعفو للمواطنين الذين اتجهوا للغابة أو حملوا السلاح، وحث الجميع للعودة، وتحدث عن اهتمامهم باللاجئين في دول الجوار الذين بلغوا بحسب هيئة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ١٢٥ ألفاً، وقال إن الذين نزحوا للشمال بلغوا نصف مليون وهم يعيشون في وئام يؤكد حتمية الوحدة بين الشمال والجنوب، قال: *(إن القبائل الجنوبية التي زعزعتها الأحوال جئنا لننقل إليها أمان الله وأمان الوطن وسنعمل على توطيد هذا المعني لهم لأن هذا الوطن هو ملك للجميع شماليين كانوا أم جنوبيين)*[1].

وفي ملكال حضر مؤتمراً للسلاطين بأعالي النيل وخاطبه، كما ألقى عدة خطابات في مناسبات مختلفة في ملكال، وفي واو. وفي كل تلك المواقع كان يتحدث عن سياسة الحكومة بإزاء قضية الجنوب، وضرورة تصحيح السياسة السابقة، والموقف من الوحدة وإلى آخره من النقاط التي ترد على الأسئلة المثارة آنذاك.

والغريبة أنه ومع هذه الجولة التي حظيت باستقبالات شعبية وترحيب حار من المواطنين في الجنوب، بدليل ما جاء في كلمة رئيس الوزراء بمطار ملكال في ١٤ نوفمبر

(١) خطب السيد رئيس الوزراء سنة ١٩٦٦م

١٩٦٦م من غبطة بحفاوة الاستقبال: (*أنا وزملائي نتقدم لكم بالشكر الجزيل على هذا الاستقبال الحار، وطبعاً نحن لا نعتبر هذا الاستقبال لذواتنا وأشخاصنا وإنما هو استقبال للمعاني التي اعتبرتم أننا ننطوي عليها، معاني توحيد لإرادة الأمة السودانية وعملها الدائب الصبور القوي، القويم، للمحافظة على وحدة ترابها وشعبها، وتماسك هذا الشعب لبناء الوطن ولا نشك أيها الإخوان أن حرارة استقبالكم هذا الاستقبال العظيم تشجيع لنا فإن كنا سائرين في درب لا بد أن نجد السير وإن كنا مقصرين أتممنا ما قصرنا، وإن كنا مترددين ألا نتردد، وإن كنا ضعافاً أن نتقوى بإرادتكم، ونسير بهذه الإرادة إن شاء الله لبناء أهداف أمتنا، وتحقيق مراميها*).

وفي الحفل الشعبي بملكال ١٧ نوفمبر قال (*أنا وزملائي نشكركم شكراً جزيلاً على هذا الاستقبال، وهذه الروح المليئة بالحماس والتأييد والترحاب والسرور حتى كأنما نحن وأنتم في عيد من أعيادنا*)..

وفي نادي واو قبلها (*أنا وزملائي نشكركم شكراً جزيلاً على كل ما قدمتم لنا فوجوهكم التى استبشرت بمجيئنا وقلوبكم التى انشرحت للقائنا، واستقبالكم لنا في كل منعرج، وفي كل دار أثلج صدورنا وشعرنا بعده بحسن التقدير وحسن العلاقة، فنحن لذلك شاكرون شكراً جزيلاً*).

وبدليل ما ذكرته آنفا نقلاً عن أساتذتي للغة الدينكا من أنه تمت تسمية السيد الصادق على إثر تلك الزيارة لدى قبائل الدينكا (بينج ماريال)، وتم الاحتفاء به أيما احتفاء، مثلما قال للأستاذ لينو (كوج ديت) أي الناس الكبار في القبيلة والذين حضروا تلك الأيام، كان الأستاذ لينو وأستاذ أبراهام ومن معهما يحاولون كما أشرنا آنفاً تفسير التسمية التي ذكرها لهم كبارهم بعد ثلاثة عقود من إطلاقها، وذلك في منتصف تسعينيات القرن المنصرم.

برغم ذلك ورد في كتاب سيسل أبرل ذكر تقارير بأنه جرت في هذه الفترة (أكتوبر ١٩٦٦م) بالذات مذبحة في مكان يدعى تالي بالجنوب تحدث عنها صحافي أمريكي، وكذلك أنه تم اغتيال وليم نيال (دينق) عضو حزب سانو الذي ذهب للجنوب للتحضير للانتخابات من قبل قوات حكومية، وأنه تم قتل ٤٠٠ شخص في توريت ما بين ٢٧ و٢٩ ديسمبر ١٩٦٦م، وفي فبراير ١٩٦٧م قتل على الأقل ٢٣ من الزعماء القبليين ببور

في إقليم أعالي النيل. وقد ورد أن رئيس الوزراء قام بنفي هذه التقارير. وهذا ما يتماشى مع سياسة الحكومة بل وقيام رئيس الوزراء بنفسه بجولة على مدى شهرين بالجنوب، فلو كانت سياسة حكومته وأفعالها تتسم بالعنف هناك لما أقدم على ذلك. عدم الدقة في التقارير يتضح أيضاً من إيراد مقتل وليم دينق كأنه جرى إبان حكومة الصادق، بينما ورد الخبر بشكل تفصيلي في صفحة الكتاب التالية وبتاريخه الصحيح وهو ٥ مايو ١٩٦٨م[١].

نعم قيل الكثير حول المذابح بالجنوب والصلة الحكومية بها في هذه الفترة، والسيد الصادق نفسه أشار في كثير من خطاباته في الجنوب للأحداث التي وقعت قبل توليه الحكم في عام ١٩٦٥م، مؤكداً أنها جزء من القلق والاضراب العام الذي صاحب الفترة الانتقالية وما بعدها، وبكلماته في نادي واو: (*انتهت الفترة الماضية وبعد الانتخابات حدث رد فعل فقد حدث نوع من القلق والخوف أدي إلى رد فعل أدى إلى حوادث كثيرة منها الحادثة التى حصلت في مدينة واو والحادثة التى حصلت في مدينة جوبا*[٢]. *وردود الفعل كانت مرتبطة بالقلق والاضطراب الذي نشأ قبل تلك الفترة. ولذلك لا بد أن نفهم كل الأحداث التى حصلت بعد حكومة أكتوبر الانتقالية على أنها في الحقيقة كانت في الشمال والجنوب والذي حدث في الشمال من أخطاء مثل ما حدث في الجنوب.*[٣])

ومن داخل الجمعية وجه لوماً لحكومة المحجوب التي ارتكبت أثناءها تلك الأحداث، مشيراً للسخط بين الضباط، وهو الذي أدى لتمردهم الشهير حيث احتجزوا

---

(١) Eprile سابق، ص ٦١-٦٣

(٢) للحادثتين روايات لا نعلم أيها الأصح تحققاً. لكن روايات وجدتها بموقع مكتب اللاجئين التابع للأمم المتحدة تنبي بمذبحة عظيمة إذ تقول إن حادثة جوبا حصلت في ٨ يوليو ١٩٦٥م بداية بشجار بين جندي تابع للقوات المسلحة ومواطن جنوبي جرح فيه الجندي، فقامت قوات تابعة للجيش في جوبا بالانتقام الجماعي في المدينة بحرق القطاطي واطلاق النار على الفارين مما ادى لغرق البعض في النهر وقدر ان القتلى الجنوبيين بلغوا ١٠١٨ في يومين مع حرق أكثر من ٣ ألف قطية. أما حادثة واو، عاصمة بحر الغزال، فقد كانت في ١١ يوليو حيث اطلق جنود القوات المسلحة النار على ٧٥ من المدنيين الذين كانوا في كنيسة لحضور حفل زواج. انظر/ ي:

Sudan: Information on Human Rights Violations in Juba Circa 1963; Human Rights Violations Linked to the Republican Guard Between 1966 and 1969

http://www.refworld.org/docid/3f51ff974.html

(٣) من خطابه بنادي واو

نائب وزير الدفاع والقائد العام.

قال السيد الصادق إنه كان قد زار الجنوب في يوليو ١٩٦٥م في طريقة من شرق أفريقيا، ونبه لنقص في الأوضاع هناك ولكن لم يتم الالتفات إلى تنبيهاته *(إنني في يوليو الماضي عام ٦٥ قمت بزيارة للمديريات الجنوبية في طريق عودتي من شرق أفريقيا وتقدمت للسيد رئيس الوزراء آنذاك بمذكرة فيها حال القوات المسلحة هناك وضرورة العمل على تلافي النقص بمختلف أنواعه وأن يقوم بزيارة فورية هو ووزير الداخلية ووزير الدفاع لكي يقفوا على الأحوال هناك في يوليو أو أغسطس حتى يتمكنوا بعد ذلك من وضع الأسس الصحيحة على ضوء ما قدمناه لهم من مذكرات، أتدرى ماذا حدث يا سيدي الرئيس؟ تمت تلك الزيارة ولكن في ١٩/ ٤/ ١٩٦٦ م، كذلك تحدثنا عن مسألة تدعيم القوات المسلحة وقد ترك هذا الأمر أيضاً معلقاً حتى أدى إلى نوع من التمرد وأدى إلى سفر غير نظامي قام به وزير الدفاع بالإنابة ومعه القائد العام في ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٥ م. يا سيدي الرئيس: في شهر يوليو من ذلك العام تركت المسألة معلقة حتى كادت أن تؤدى إلى فتنة إلى وضع كل المواطنين عليمون بما أدى إليه والضحايا الذين واجهوا تضحية في سبيل هذا الإهمال الذي تم)*.[1]

وكان وزير الدفاع بالإنابة السيد عبد الحميد صالح، والقائد العام الفريق الخواض، ذهبوا لمقابلة الضباط الساخطين بسبب الأوضاع في الجنوب، فتم اعتقالهما.

وقد وجه الصادق بضرورة فتح باب الحقيقة والمساءلة حول كل الأحداث التاريخية والمتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد حقوق الإنسان وضد الإنسانية منذ عام الاستقلال ١٩٥٦م وحتى الآن، وحينها فقط يمكن أن تتضح الحقائق كما كانت على أرض الواقع، وبدون تزيد أو إنكار.

الخدمة المدنية

قال السيد الصادق:

(كانت سمعة الخدمة المدنية في السودان طيبة جداً من حيث الأمانة والكفاءة بل كان كثير من المراقبين الأجانب الذين يزورون السودان يدهشون لمستوى جامعته

(١) من خطابه امام الجمعية في ١٦ أغسطس ١٩٦٦، بتصرف.

ولمستوى شرطته ولمستوى قواته المسلحة ولمستوى قضائه وسائر مؤسساته فيقولون إن السودان هو بروسيا أفريقيا (إشارة لامتياز بروسيا في ألمانيا) ولكن الخدمة المدنية السودانية تعرضت لأولى هزاتها في عهد الديكتاتورية الأولى لذلك عندما توليت رئاسة الوزراء في يوليو ١٩٦٦ م عينت لجنة مؤهلة برئاسة المرحوم السيد كرار محمد أحمد لدراسة مشاكل الخدمة المدنية واقتراح وسائل الإصلاح.

وقبل ان تفرغ اللجنة من أعمالها ضايقتنا المناورات داخل البرلمان، فطلبت تأييداً لبرنامج اقترحته فوق رؤوس الكتل البرلمانية فوقف معي من وقف ولكن تأييد البرنامج سقط في مايو ١٩٦٧ م، وفي يوليو ١٩٦٧ م صدر تقرير كرار ولكنه أهمل).

الإعلام والشئون الاجتماعية

بلغ اهتمام رئيس الوزراء بالإعلام والشئون الاجتماعية أنه كان إضافة لرئاسته للوزراء وزيراً للإعلام والشئون الاجتماعية، وذلك على غير العادة حيث كان كلاً من الإعلام والشئون الاجتماعية على مر الحقب من الحقائب الوزارية المهملة أو المهمشة، فكان يتم الجمع بين رئاسة الوزارة وبين وزارة الدفاع أحياناً.

ولدى مخاطبته الشعب السوداني بمناسبة ذكرى أكتوبر الثانية في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م قال: *(وقد بدأنا في مراجعة دور الإعلام والإرشاد في دولتنا الحديثة فكونا اللجنة العليا لشئون الإعلام، واللجنة الوزارية للإعلام ولجان أخرى هادفة شملت عضويتها جميع قطاعات المجتمع مهمتها تخطيط سياسة الإعلام وتوجيهها نحو الأمة وأهدافها، وقد اتخذ قرار بتدعيم الإذاعة وتقويتها، وصدر قرار آخر بتنظيم مهمة الصحافة يكفل لها رعاية الدولة ويبدل النظرة التقليدية والعلاقة التقليدية بين الدولة والصحافة[1]).*

وقال: *(تعاملت في أثناء حكومتي ١٩٦٦/١٩٦٧ م مع الصحافة على أساس الاتصال المباشر فكنت أعقد اجتماعاً دورياً لمقابلة رؤساء تحرير الصحف وأعقد مؤتمراً صحفياً شهرياً للإجابة على أسئلة المحررين، وكانت هذه الصلات كافية لإقامة علاقة طيبة بين الحكومة والصحافة ولقيام الصحافة بدورها الحر البناء[2].)*

(١) من كتاب خطب السيد رئيس الوزراء ١٩٦٦-١٩٦٧

(٢) من كتاب الديمقراطية في السودان

إنجازات أخرى

لعل من أهم إنجازات الحكومة هي الجدية وذلك بالسعي لتثوير جهاز التخطيط وجعله قومياً له أذرع في الأقاليم وفي الجنوب، وكذلك النظر الجدي للأداء الماضي ومحاولة الخروج من إعادة الفشل في عشرة أعوام من الاستقلال، فالصادق وهو يتحدث عن الأداء الاقتصادي السيء يقول باستحالة تثوير الاقتصاد في شهرين وإن *(وضع الخطة والنظام الاقتصادي الذي نعيش فيه اليوم مذلة ينبغي أن نقبلها وينبغي أن نرفضها، هذه المذلة تتشكل في أشكال مختلفة : الجهاز الذي يقوم بالأداء الاقتصادي خرب.)* ثم يدلل بالفشل في الأداء الصناعي وكيف صرفت الملايين على مصانع لا تدر قرشاً للميزانية، ويقول *(إذا أحصينا في العشر سنوات الماضية تقصيرنا السياسي والإداري والمالي والاقتصادي وفي كل المرافق لوجدنا عجباً. ولا شك أني لا أشير إلي مدى تقصيرنا وإخفاقنا في كل هذه الميادين حتى لا يعتقد إخواننا الذين عملوا في هذه المصانع أنهم وحدهم الذين قعدوا بالسودان، فالذين قعدوا بالسودان حقيقة السودانيون كلهم على اختلاف أوضاعهم ومرافقهم، وبيان ذلك واضح، نستطيع أن نناقشه وأن نحدده. فالمسالة مسألة واقع قومي متخلف ينبغي أن يرتفع إلى مستوى أعلى في الاقتصاد، وفي الإدارة، وفي الإنتاج، وفي المصانع، وفي كل مكان وهذه هي المحنة والمشكلة التى لا يمكن أن نفك أنفسنا من هذا القيد وأن ننطلق من قيود التجارة الخارجية والواردات والدخل والضريبة غير المباشرة والوضع السيئ الذي نعيش فيه إلا إذا وسعنا قاعدة الإنتاج وإلا إذا عالجناها، وإن لم نعالجها فسيكون كل كلامنا هباء وحديث فارغ لا معني له يتكرر عاماً بعد عام ولا سبيل فيه إلى حل ولا إلى خروج من الحلقة المفرغة التى نعيش فيها.*[1])

ومن الإنجازات التي ذكرها السيد أمين التوم لحكومة الصادق أيضاً: أنها أنهت التدهور المالي الذي نشأ إبان الحكومة السابقة لها، وقامت بتحقيق معادلة سليمة ومقبولة ووضع سابقة يلزم الوزراء بمقتضاها بوضع الخطوط العريضة لميزانية الدولة في مجلس الوزراء، ثم تعرض بعد ذلك على الموظفين المختصين لإعداد أبوابها وأرقامها، وبذلك كانت الميزانية والسياسة التي قامت عليها من وضع مجلس الوزراء،

(١) كتاب خطب رئيس الوزراء ١٩٦٦، ندوة بحديقة التلفزيون في ٣ أكتوبر

وضع سياسة إدارية جديدة، وكتابة سياسة لمستقبل الجنوب تحقق الانتماء للوطن وترفع مستوى معيشة الفرد إلى الأفضل، وسودنة المصارف في السودان وسودنة التجارة الخارجية، وإنشاء مجلس إعلام قومي على ضوء سياسة شاملة وفلسفة للإعلام أجازها مجلس الوزراء، وإقرار سياسة مدروسة لتحريك وتنمية القطاع الإقليمي، وضع نهاية للخلاف الذي كان قائما بين الحكومة السابقة واتحادات العمال والمزارعين، وسودنة التعليم[1].

ومن أهم ميزات الصادق كحاكم كانت عفة اليد، فقد كان تعامل السيد الصادق المهدي مع المال العام عفاً فلم يستطع أحد توجيه أية تهمة له في هذا الصدد، وظل هذا محل إجماع العدو والصديق، وكان يسكن بسكنه الخاص ويتنقل بعربته ويتبرع براتبه الشهري لجامعة الخرطوم.

ومن الإنجازات كذلك ما ذكره السيد عز الدين السيد: (*استطاعت الحكومة رغم قصر عمرها أن تنجز إنجازات كبيرة جداً: جامعة الأحفاد صدر القرار بالتصديق لها ككلية جامعية في سبتمبر ١٩٦٦ م أي في عهد حكومته، ومن إنجازاته الأخرى قرار التصديق بالمركز الإسلامي الأفريقي الذي صدر في نفس ذلك الشهر من عام ١٩٦٦ م، وقرار ثالث وهذا القرار كثيراً ما ينساه الناس وهو قرار الدخول في البحث والتنقيب عن البترول عن طريق شركات أجنبية، ففي حكومته أحضرت شركات رومانية للبحث والتنقيب عن البترول في البحر الأحمر وقد اكتشفوا وجود الغاز الطبيعي وكادوا أن يكتشفوا البترول لولا أن جهات خارجية دفعت المال اللازم للشركات الرومانية لكي تترك هذا المجال، وهذا شأن البترول عموماً، فإن بعض الشركات من مصلحتها أن تحتفظ بالبترول في بعض البلدان في باطن الأرض، والسودان من هذه البلدان ولكن المهم في الأمر أنه استجلب الرومان على غير ما كان معهودا في المنطقة في تلك المرحلة حيث كان الناس يلجأون للأمريكان. ومن إنجازاته أيضا إحياء مؤتمرات أركويت التي بلغت ثلاثين مؤتمراً ثم توقفت، عقد مؤتمر أركويت الأول الذي خطط لوزارة الصناعة والتعدين ووضع الخريطة الجيولوجية للسودان وشارك في ذلك المؤتمر سبعون عالماً وخبيراً من داخل السودان*).

(١) نفسه ص ٢٥٧

طرائف ومواقف

في هذه الفترة أنجب السيد الصادق عبد الرحمن (مارس ١٩٦٦)، وزينب (نوفمبر ١٩٦٦م) وهي الوحيدة التي ولدت بينما كان حاكماً.

وقد حكى السيد الصادق في كتابه (الفكاهة ليست عبثاً) بعض الأحداث والطرائف في ذلك الزمان، ونسوقها هنا ملحاً يطعم الحديث.

الرأي رأي عبد الناصر!

قال السيد الصادق:

في عام ١٩٦٥ م زرت ضمن وفد حزب الأمة الجمهورية العربية المتحدة، واجتمع بنا الرئيس جمال عبد الناصر، وحكى لنا ضيق حكومته بأحداث اليمن وكيف أنه يتطلع لأي إجراء عربي يضع حداً للحرب الأهلية في اليمن، ويضع نهاية للوجود العسكري المصري هناك، وجرت مساع عربية أدت لاتفاق الملك فيصل والرئيس جمال أن يلتقيا في جدة لتصفية النزاع حول اليمن.

كنت متابعاً لظروف الحرب الإقليمية والدولية، وكان واضحاً لي أن القيادة المصرية دخلت اليمن بحسابات غير صحيحة، وأنها تريد إيجاد مخرج سليم لها لذلك أرسلت برقية للرئيس جمال وللملك فيصل باسم رئيس حزب الأمة، رحبت باجتماعهما واقترحت لهما اتفاقاً من أربع نقاط، وبعد إرسال البرقية نشرتها الصحف السودانية وأخذ أحد الصحافيين السودانيين نص برقيتي المنشور ومر على زعماء الأحزاب السودانية يسألهم عن رأيهم فيها، فكان موقف الشيخ علي عبد الرحمن رحمه الله رئيس حزب الشعب الديمقراطي، والقوى الناصرية في السودان، هو إدانة برقيتي واتهامي بالسعي لتصفية ثورة اليمن.

بعد يومين من هذه المداولات أذيع اتفاق جدة بين الملك فيصل والرئيس جمال وكان مطابقا تماماً لما ورد في برقيتي، هل أخذوا بها أم هو وقع الحافر في الحافر؟ الله أعلم، ولكن الصحفي الذي سأل الأحزاب السودانية عن رأيهم في برقيتي، ذهب إليهم يسألهم عن رأيهم في اتفاق جدة قالوا جميعا ـ حتى الذين أدانوا البرقية نبارك اتفاق جدة! قيل لهم ولكن هذا الاتفاق مطابق لبرقية الصادق وقد شجبتموها، قالوا: الرئيس جمال

عبد الناصر أدري بمصلحة الثورة العربية لذلك نؤيد ما اتفق عليه!!

(نص الخطاب المرسل للملك فيصل والرئيس عبد الناصر في ٢٥ أغسطس ١٩٦٥م موجود في ملاحق الكتاب).

الأزهري وأبوتي

دعيتُ في عام ١٩٦٦ م ورئيس مجلس السيادة آنذاك السيد إسماعيل الأزهري ووزير الخارجية السيد إبراهيم المفتي رحمهما الله إلى اجتماع قمة أفريقي في كنشاسا، وكان مخططا أن نلتقي على جانب المؤتمر بالسيد ملتون أبوتي رئيس وزراء يوغندا لنشكره على تعاون حكومته معنا في مجال أمن السودان واحتواء التمرد، وكان معروفاً أن أبوتي يتعاون معنا من وراء ظهر الكنيسة ومن وراء ظهر المعارضة اليوغندية، ولذلك اتفق أن يكون الحديث معه سرياً وبعد انسحاب الإعلاميين. ولكن الخارجية لم تنقل هذا التنبيه لرئيس مجلس السيادة، ربما لأنها توقعت أن يكون المتحدث باسم السودان هو رئيس الوزراء، التقينا بالسيد أبوتي، وبينما أجهزة الإعلام مسلطة على الوفدين تحدث السيد الأزهري قائلا: أيها الأخ نحن نريد أن نشكركم على الأشياء المفيدة التي تقوم بها يوغندا معنا!! وخيمت الحيرة على الجميع، لكن أبوتي أسرع بتغيير الموضوع قائلاً: نعم هنالك أشياء كثيرة تحدث في يوغندا فالكاباكا مثلا يسبب لنا متاعب كثيرة (الكاباكا يحتل منصب وراثي كزعيم لقبيلة البقاندا أكبر قبائل يوغندا وعندما استقلت يوغندا اختير رئيساً للجمهورية على نمط الملك في بريطانيا يملك ولا يحكم) واستمر أبوتي يتحدث عن الكاباكا ولا يعطي فرصة للسيد الأزهري ليوضح مقصده حتى انسحبت جماعات الإعلام.

مؤامرة الحرس القديم.. والجديد!

مضت الحكومة في خطىً واثقة لقيادة البلاد نحو حل الأزمة المالية، وحل مشكلة الجنوب بالاستناد للحوار، والجدية في كتابة الدستور الدائم، فقد شرع السيد الصادق في طواف للأقاليم وكان يستقبل في كل مكان استقبالات ضخمة وبهتافات (الصادق أمل الأمة)، وكانت إنجازات حكومته المستمرة مهدداً للقوى السياسية الأخرى التي خافت من أداء الصادق الصاعق أن يعري أداءها العاجز قبلاً، وأن يكتسح أية انتخابات قادمة لو ترك يواصل منجزاته، فتم التآمر الثلاثي على الحكومة من كل من: الجناح المنشق من

الحزب، زائداً حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي اللذان توحدا لاحقا في انتخابات أبريل/ مايو ١٩٦٨م لمواجهة أداء وسمعة حزب الأمة المميزين تحت قيادة الصادق.

السيد غراهام توماس يرى أن الحكومة استقطبت عداء أبعد من ذلك فقد وقف ضدها كذلك اليسار وأخذ عليها الحزب الشيوعي الموقف الأخير إزاء قرار المحكمة العليا حتى وإن كان تم احتواؤه في آخر الأيام. قال غراهام: (تمت معارضة الصادق في إدارته، ويا للغرابة، من تحالف غير مقدس ضم التقليديين في الجناح اليميني من حزب الأمة، ومن الجناح اليساري الذي ضم الطلاب والشيوعيين ومن أطلق عليهم اسم: الصفوة، أو النخبة الثقافية. ففي نظر فئة منهما كان الصادق تقدمياً أكثر مما ينبغي، وفي نظر اليسار وهي الفئة الأخرى كان الرجل (فابياً))[1]. على العموم لم يكن لليسار ثقل في الجمعية فلم يكن نواب الحزب الشيوعي قد استأنفوا الحضور، ولكن وفقما قال الحبيب الإمام الصادق المهدي في برنامج شاهد على العصر فإن التآمر داخل الجمعية كان من الحرس القديم لأن أداء الحكومة وصيتها ونهجها كان قد عرى أصنام العجوة.

اتجه الوزراء المؤتلفون في الحكومة من الوطني الاتحادي لمعارضة الحكومة التي يشغلون فيها مناصب وزارية، فأعلن الوطني الاتحادي فض الائتلاف وقدم الوزراء استقالاتهم، وأمام هذا الموقف وفي ١٥ مايو ١٩٦٧م رأى السيد الصادق أن حكومته تحتاج لسند من الجمعية لمواصلة سياساتها الطموحة، وفي خطوة كان يعلم أن إمكانية نجاحها عصية ولكنها ضرورية، شرح للجمعية التأسيسية الظروف التي كان يعمل فيها، والعقبات التي قابلته، والمنجزات التي حققها وما يتطلع إليه، وطلب من الجمعية تأكيد ثقتها في حكومته (نص خطاب يوم ١٥ مايو ١٩٦٧م في الملاحق).

وبرغم التألب الثلاثي ضدها إلا أنه وقف معها ٨٦ نائباً وعارضها ١٠٢ نائباً. هذا مع أن نواب حزب الأمة (جناح الصادق) كانوا ستين نائباً فقط أي أنه نال حوالي ٣٠٪ من أصواته خارج إطار حزبه، وهذه الأصوات الإضافية حصدها من أصوات المستقلين وبعض المنتمين للأحزاب المتآمرة، أوقفهم ضميرهم الوطني لجانب الحكومة الرشيدة، مثل السيد محمد توفيق، والسيد الوسيلة الشيخ السماني وكلاهما من الوطني

(١) توماس، سابق ص ١٠٩

الاتحادي وقفا إلى جانب الصادق في صوت الثقة، وصوت إلى جانبه من المستقلين: ميرغني محجوب ومحمد عبد الحليم[1] وغيرهم.

تقدم الصادق في نفس اليوم باستقالته لمجلس السيادة الذي قبلها وطلب من الجمعية التأسيسية أن تختار من بين أعضائها رئيس وزراء جديد، فترشح للمنصب الصادق والمحجوب ونال الأول ٩٣ صوتا بينما نال الأخير ١٠٨ صوتاً وصار رئيساً جديداً للوزراء. من جديد وجد الصادق ٣٣ صوتاً أي حوالي ٣٥٪ من أصواته خارج حزبه. نال الصادق هذه الأصوات برغم وقوفه في حزب وحيد منشق ووقوف السيد المحجوب ومن ورائه سند ثلاثة أحزاب داخل البرلمان من بينها المنشقين من حزب الأمة الذين يساندهم إمام الإنصار.

لاحظ/ ي الفرق بين التصويت يوم سقوط حكومتي الصادق والمحجوب، فهو فرق بين أداء الحكومتين، صنعته مواقف النواب المستقلين وذوي الضمير الذين وقفوا ضد المحجوب أو امتنعوا عن التصويت يوم معركته، لكنهم وقفوا إلى جانب الصادق بكل صلابة!

وقد كان الرأي العام المستقل يقف بقوة خلف تلك الحكومة ومنجزاتها، وكتب الكاتب اليساري السيد سيد أحمد نقد الله في صحيفة الرأي العام حينها يقول إن هذه أنجح حكومة في تاريخ السودان. كذلك كتبت صحيفة آخر لحظة المستقلة والكاتب الأستاذ حسن ساتي.

والدليل على نجاح الصادق في استقطاب أصوات كثيرة من خارج حزبه وبين المستقلين في الشعب السوداني، بروز ظاهرة طريفة، وهي أنه في انتخابات ١٩٦٨م وفي الدائرة (٣٦) دنقلا الوسطى تقدم أحد المرشحين باسم الوطني الاتحادي جناح الصادق![2]

يقول د. الفاتح إن السيد الصادق (بعد ذلك اتجه لتقوية المعارضة داخل الجمعية التاسيسية بتكوين تحالف عريض للمجموعات السياسية. كانت النتيجة تكوين «مؤتمر القوى الجديدة» الذي تكون من نواب فصيل الصادق، حزب سانو فصيل وليم دينق، وبعض أعضاء الحزب الوطني الاتحادي الذين اعترضوا على دمج الحزب الوطني

(١) صحيفة الرأي العام بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٦م

(٢) د قسم السيد، مرجع سابق ص ١٢٩

الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي بالإضافة إلى بعض المجموعات الإقليمية).[1]

ولكن الأرجح أن مؤتمر القوى الجديدة تكون قبل ذلك التاريخ، وأنه شمل أيضا الأخوان المسلمون.

آفاقه عزت على زعمائنا

في هذه الفترة كانت الشعارات التي رفعها السيد الصادق وأداؤه المرموق جاذباً لشعراء عديدين تخصصوا في مدحه لعل أبرزهم المرحوم حسن طه، وهو شاعر مجيد ذو صولات وطنية أيام مؤتمر الخريجين ولذلك لقب بشاعر المؤتمر، وهو كذلك ذو رؤى تقدمية وإسلامية في ذات الوقت ولذا نراه تخصص في الصادق حتى أصدر ديوان (صادقيات في الشعر السياسي) حوى عدداً من القصائد الرائعة، كما أن ابنته سلمتنا قبل بضع سنوات قصيدة بخط يده قالها كذلك في السيد الصادق بعد طبع الديوان، بعنوان (سر في طريق الحق)، وآخر بيت فيها يقول:

سر في طريق الحق ينصرك ... الذي فطرَ الوجود بغير ماءٍ دافقِ

ونحن وقد أوقفنا بابا في الجزء الخامس من هذا الكتاب حول الشعر الذي قيل في الصادق، لن نجعل الشعر هنا مبلغ همنا، ولكنا لن نمر دون الإشارة لأبدع ما كتبه حسن طه برأينا وهو يمثل تعليقهعلى أداء السيد الصادق في ذلك الزمان مقارنة مع (زعمائنا):

آفاقه عزت على زعمائنا ... ما فيهمو مهما ادعوا من لاحق

قد بزهم في عزمه في حزمه ... في علمه أو في الذكاء الخارق

فالفرق بين نضاله ونضالهم ... كالفرق بين مغارب ومشارق

في حلم أحمد في شجاعة خالد ... في حكمة المهدي وحنكة طارق

قل للخوالف صادق يدعوكمو ... للصلح والإصلاح رغم الفارق

هيا اركضوا في السير خلف ركابه ... كي تتقوا في السير شر مزالق

لو تجمعون خياركم في واحد ... هيهات أن تأتوا بمثل الصادق

(١) دكتور الفاتح مرجع سابق

ثم إني كذلك لن أبرح هذه النافذة المحبوبة، حتى أشير لشاعر ملهم هو أبو القاسم عثمان تألق نجمه في تلك الحقبة، وقصيدته بعنوان (قصيدة التاريخ) وقد تنبأ لذلك الشاب بأنه كالمكارم لن يشيب:

ستظل شمسا حية تهب الضياء ولا تغيب
ستظل شاباً دائماً إن المكارم لا تشيب

هذه الأبيات التي قيلت في الصادق الشاب اقتبستها في سنوات غبراء المنظمة المسماة اتحاد الشباب السوداني، وهم لا شموس فيهم بل ثقوب سوداء!

وسوف نترك الشعر الآن للجزء المخصص له، ونتابع مجريات الأحداث.

دعوة الصادق للتوافق

قبل أن نستأنف السرد نرى ضرورة نقاش دعوة السيد الصادق المطردة للتوافق، والمصالحة، وهي أمر جعل كثيرين يصمونه بالتردد، وفي الحقيقة الصادق أبعد الناس من التردد، فما أن يعرض عليه أمر حتى يكوّن حوله رأياً واضحاً، ولكنه مؤمن حقيقي بضرورة التوافق، وبأن الاستقطاب الحقيقي في المجتمع السوداني لا يمكن تجاوزه والسير في طريق البناء الوطني إلا عبر التوافق والمصالحة الوطنية، ولذلك تجده في استعداد دائم لمقابلة الخصوم، ولتجاوز المرارات، وللالتقاء حول القواسم، لأنه يعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق البناء الوطني، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

لقد صار (التوافق السياسي) مؤخراً موضوعاً مهما في العلوم السياسية، بالإشارة لنظم حكم كثيرة في العالم استطاعت أن تتجاوز الاستقطاب في مجتمعاتها عبر التوافق.

يقوم نظام الحكم التوافقي على محاولة لتفريغ شحنة الاستقطابات الكامنة في أي بلد جراء الاختلافات سواء أكانت أيديولوجية أو إثنية ثقافية أو دينية أو قومية أو جهوية (مناطقية) أو قبلية أو تاريخية أو غيرها.

انبثقت النظرية التوافقية فى الحكم من خلال التجربة، وهى محصلة لتجارب دول متعددة المكونات، كانت تعانى توتراً سياسياً، مما حدا بقادة وسياسيّ تلك المكونات اعتماد مبدأ التوافق بينها، لخلق بيئة سياسية مستقرة، ويعطى هذا المبدأ حق (الفيتو) المتبادل أو ما يصطلح عليه (حكم الأغلبية المتراضية). ووفقاً لـ(ارنت ليبهارت) في

كتابه (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد) تعرف الديمقراطية التوافقية استناداً لأربعة عناصر:

الأول: الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي.

الثاني: الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية، لحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية.

الثالث: النسبية كمعيار أساسى للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامة.

الرابع: درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.

فى حين تقوم ديمقراطية الأكثرية والأقلية السياسية على خاصية الأغلبية، كما فى تجربة الديمقراطيات المبكرة فى انجلترا، وفرنسا، وأمريكا، فإن الحكم التوافقى نشأ فى مجتمعات تعانى من وجود أقليات قومية أو طائفية فى دول منقسمة إلى مكونات عديدة، حيث استقدمت حلولاً فى شكل الحكم باتخاذ الفيدرالية مبدأ لتوزيع السلطات كما فى التجربة الأمريكية والألمانية، واعتماد الديمقراطية التوافقية كما فى سويسرا وماليزيا والنمسا وبلجيكا وهولندا. لأنه وحينما يكون الانقسام كبيراً بين المكونات المختلفة سيهدد هذا استمرارية الدولة، وحينها سيكون التوافق هو الضامن لخلق أرضية مشتركة، يمكن من خلالها الوصول إلى الاستقرار السياسى. وفى هذه الحالة يبقى النظام البرلمانى البوابة الشرعية، لنشوء ديمقراطية توافقية لأن النظام الرئاسي أو الملكي أقل ملائمة للحكم التوافقي.

وسنرى أن الصادق نادى بحكم رئاسى ولكن فى حكومة توافقية أى تحظى بثقة المكونات السياسية الرئاسية. فى الستينات نادى بتمثيل الجنوب فى الرئاسة، ولاحقاً نادى بمجلس رئاسى تمثل فيه كافة أقاليم السودان. والفكرة هي أن يرى الجميع أنفسهم في مرآة الحكم.

الصادق كما ذكرنا في الفصل الأول ينتمي لقوم لهم تاريخ مجيد، وشعور ضخم بواجبهم ودورهم الوطني لدرجة سماها في بعض كتاباته (شوفينية) تمنع كثيرين منهم

من التعاطي مع الآخرين، بل اعتبارهم مجرد دخلاء كما في الهتاف (البلد بلدنا ونحن سيادا تشهد كرري والشكابة). ولكن عوامل نشوئه، ودور الإمام عبد الرحمن ثم الصديق في التلاقي الوطني بدءاً بشعار الإمام عبد الرحمن (لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ديننا الإسلام ووطننا السودان)، ثم مروراً بدور الإمام الصديق في تكوين الإجماع الوطني إبان عسكرية عبود وتحاشي الانفراد بالمقاومة العنفية وما أسماه (ديكتاتورية الأنصار)، علاوة على تجربة الصادق الشخصية التي أشرنا إليها في بريطانيا، كل ذلك جعله أحد رواد التوافق السوداني بامتياز.

في أكتوبر ١٩٦٦م قدم السيد الصادق ندوة حول المصالحة الوطنية بدار الثقافة بالخرطوم، ولأهمية نظراته لمسألة المصالحة أو الوفاق الوطني فإننا أوردنا ملخصاً لها في ملاحق الكتاب. وفيها يتعرض للمشاكل الملتفة التي تواجه القيادة السياسية في البلاد حديثة الاستقلال، والتي تشكل تحديات جمة تجعل المسيرة تتعثر مما يؤدي للمغامرات الانقلابية، ومن ثم يتحدث عن ضرورة التوافق أو المصالحة الوطنية لمجابهة مهام البناء الوطني، ويذكر قوى المصالحة والقوى التي قد تقف معارضة لها مؤكداً أن (*أهم شيء في مسألة المصالحة الوطنية هذه هي أنها توضح أن هناك ضرورة حتمية لتوحيد إرادة الأمة وأنه في غير ظل الوصاية العسكرية أو المدنية لا بد أن يتم ذلك عن طريق الاختيار*).

وفي المحاضرة رصد لملامح الانقسام العنصري والطائفي والانقسام بين قطاع تقليدي وحديث، بكثير من التفاؤل بشأن مقدرة السودانيين على البناء الإيجابي. ولكن الأحداث اللاحقة مضت عكس ذلك التفاؤل وأدت إلى أجواء أكثر إظلاماً.

وسنجد أن تلك الدعوة التوافقية اطردت لدى السيد الصادق، ولكن حيثياتها تطورت لاحقاً وربما اختلفت بعض تفاصيلها، فالحديث عن الانقسام العنصري مثلاً لم يعد في رؤى الصادق ثنائياً (عرب، زنوج) بل صار يتحدث عن خماسية سودانية (عرب، زنوج، نوبة، نوباويين، وتبداويين).

أما حديثه عن ميزات الانقسام في السودان فلم تعد بمثل ذلك التفاؤل.

أما حول الانقسام بين القطاع التقليدي والحديث فإن السيد الصادق كان قد نفى عنه أية ظلال إثنية أو طائفية مؤكداً أن (*الانقسام بين القديم والجديد حدث في السودان في*

الواقع بظروف ألطف بكثير من الظروف التى يوجد فيها في مناطق عديدة أخري، حيث أن الجديد هم أولئك الذين يمثلون الجاه والعلم والنفوذ إلى آخره في الواقع قد جندوا في طبقات اجتماعية معينة ذلك لوجود سلطان إقطاعي أو سلطان ملكي في تلك البلاد فرض أن يكون تجنيد المثقفين أو اخذ الشباب للتعليم أو تجنيد الضباط في الجيش أو تجنيد المدرسين أو المتعلمين إلى آخره من طبقات اجتماعية معينة. هذا الوضع لم يحدث في السودان بل جاءت الطبقة السودانية المثقفة من كل حدب وصوب وفي كل مجال اجتماعي). ولكن لاحقاً تأكدت حقائق مرة حول ارتباطات التحديث، وغيابه (الذي صار يشار له بالتهميش)، ارتباطاته بالجهوية، والإثنية، والطائفية كذلك، فميزات النخبة النيلية في التعليم وفي الخدمة المدنية والنظامية مرتبطة ارتباطات جهوية وإثنية وكذلك طائفية معلومة. إن دراسة سوسيولوجيا التهميش (عفريتة التحديث) في السودان لهو أمر معقد، وقد انتبه السيد الصادق لاحقاً لذلك مطوّراً فهم خارطة التهميش، متخلياً عن جانب من ذلك التفاؤل.

لقد كان السودان الموحد القديم (بما فيه جمهورية جنوب السودان الحالية) مكوناً من تسع أقاليم وفقما قال البروفسر جعفر ميرغني مشيراً لورود ذكر تلك الأقاليم السودانية منذ العهد المروي. وبالطبع كانت هناك انقطاعات كثيرة عبر التاريخ، وتعايشت كممالك مستقلة أيام الممالك المسيحية: علوة والمقرة ونوباطيا وما جنوبهم، وكذلك في أيام الممالك السودانية الزرقاء: الفور والفونج والكنوز والمسبعات وتقلي والشولو والزاندي، إلى جانب المكوك القبليين، وشهدت الممالك المذكورة والمكوكيات نزاعات وحروبات بينها. وحينما حدث التوحيد الإداري على يدي الغزو العثماني بتوسع أسرة محمد علي باشا جنوبا كان ذلك في تواريخ متفرقة:

- تم غزو السودان الشمالي وكردفان في ١٨٢١م.
- كسلا ومصوع في ١٨٤٦م.
- «مديرية البحر الأبيض» ضمت بعد ٤٤ عاما في ١٨٦٥م.
- كذلك سواكن ومصوع في ذات العام أي ١٨٦٥م.
- ضمت مديرية خط الاستواء (غندكرو) بعد خمسين عاماً في ١٨٧١م.
- أما دارفور فلم تضم إلا بعد ٥٣ عاماً عام ١٨٧٤م.

وهذا يعني أن تواريخ الانضمام للإقليم الموحد كانت متباينة ولهذا أثر في شكل الوحدة، وشعور أقاليم السودان المختلفة بها. كما له أثر في بنية السودان الحديث الشائهة من ناحية البنية التحتية للتحديث وآلياته من مدارس وسكك حديد، وأشكال تحديث مختلفة. فالتهميش أمر ملتف بتاريخ متراكم ومتشابك مع تواريخ مغايرة للجهات المختلفة، بل تواريخ تنافس وغزو متبادل بين ممالك السودان القديم والأوسط. هذه التواريخ مختلفة أيضاً لدى الحديث عن الحكم الثنائي إذ تم غزو السودان في ١٨٩٨م، ولكن إقليم دارفور لم يضم إلا في ١٩١٦م، وبعض مناطقه الغربية كمملكة المساليت انضمت في عشرينات القرن العشرين.

في السودان هناك نوعين من التهميش: التهميش الهيكلي، والتهميش الثقافي. أما الهيكلي فهو الذي يعني عدم الحصول على حصص عادلة في الثروة والسلطة ويتمظهر في تدني نسب المشاركة السياسية وتدني الحظوظ التنموية من نسب التعليم والمؤسسات الصحية والطرق والبنى التحتية وغيرها من مظاهر التنمية الاقتصادية. أما التهميش الثقافي فهو ذلك الذي يظهر في خطاب القيمة المعطاة لثقافة معينة أو لأقوام معينين، واللا مساواة الثقافية أمضى في غبنها وفي تفجير الحروب مثلما قال عنترة غاضبا حينما دعي للقتال (إن العبد لا يحسن الكر)، لأنك حينما تنفي تساوي الإنسان قيمياً تستثير كوامن غبنه، وتفجر سلامه الداخلي. ولذا نجد أن أول ناقضات التعايش داخل البلدان ومفجرات الحروب هي الظلامات الثقافية، وسُباب القيمة. وفي السودان بدأت الحرب أولاً في الجنوب الذي يعاني من التباين والغبن الثقافي بشكل أكثر من غيره بكثير.

وبرغم تأكيد السيد الصادق إن الحركة السياسية مجمعة على لفظ العنصرية إلا أن المؤسف أن العنصرية أينعت وقطفنا ثمارها المرة في انفصال الجنوب المرير٢٠١١م.

كذلك إن تفاؤله حول الاتجاه نحو لفظ الانقسام الحزبي لم تصدقه الأحداث، وبلغ ذلك الانقسام والطحان درجات دكت أسس اللعبة الديمقراطية ذاتها مثلما سوف نتابع.

لقد أثبت السودانيون حتى الآن أنهم يقدسون الاستقطاب، وأنهم قاصرون عن الانتظام في سلك عمل جماعي تحت سماء بلادهم، فهم لا يحسنوه أو يقدروه إلا إذا انفلتوا من تحت سماء عزة واغتربوا في أرض المهاجر! ترى ماذا تمطر عليهم تلك السماء الحبيبة؟

هل هي التربية القبلية العشائرية التي تنشد تفرد العشيرة والفرد داخل العشيرة وتقوم على فكرة التفاوت والمزاحمة؟ هل هي الألعاب التي نلعبها وتنمي فينا تقديس العزف المنفرد، والحفر للآخر والدس له؟ هل يتعاملون مع السياسة بمنطق (شدت) بحيث يسعى كل فريق لتعويق الآخر؟ هل هي مناهجنا التعليمية؟ هل ما نسب من قول لأستاذنا المرحوم عبد الله الطيب من شيوع الحسد؟ الله أعلم!

ولكن، ليس محض خيال، ستظل دعوة التوافق أو المصالحة الوطنية التي نادى بها الصادق كثيراً هي الدواء الوحيد لداء الاستقطاب في المجتمع السوداني على خطوطه المختلفة السياسية والجهوية والدينية والثقافية والتنموية وبين القطاعين التقليدي والحديث، ولن يجدي أي سير بدون تطمين للجماعات المختلفة وتراضي الجميع حول القضايا الوطنية الكبرى. فهل نحن قادرون على ذلك؟ إنا مضطرون إلى ما هنالك!

ولنعد إلى قصتنا..

حكومة محجوب الثانية مايو ٦٧- أبريل ٦٨

حينما تم التصويت لانتخاب رئيس للوزراء بعد أن قدم الصادق استقالته كان هناك مرشحان هما الصادق المهدي ومحمد أحمد محجوب الذي حصل على ١٠٨ صوتاً بينما حصل منافسه على ٩٣ صوتاً كما ذكرنا وصار محجوب رئيساً للوزارة[1]. وشكل المحجوب وزارته الائتلافية الثانية من وزراء ينتمون للحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة جناح الإمام.

وقد استمرت هذه الوزارة حتى قيام الجمعية التأسيسية الثانية في ٧ أبريل ١٩٦٨م، وهي الحكومة التي شاركت في مؤامرة حل الجمعية التأسيسية خرقاً للدستور، وذلك بتنسيق من رئيس مجلس السيادة الأزهري، والذي لاحقته الهتافات (أبو الزهور.. خرق الدستور)!

لم يكن أداء حكومة المحجوب الثانية بأفضل من الأولى كثيراً، بل هو ذاته اعترف بتدني مستوى وزرائه عن الطاقم الأول، ولا غرو فكل الوزراء المستنيرين في حزب الأمة كانوا حينها في جناح الصادق، وبلغ الحال بجناح الإمام من الحيرة أن طفق يستجلب

(١) حاج موسى، سابق ص ٤٤٣

الخريجين من أبناء الأنصار ليسد نقص كفاءاته الوزارية، حتى قيل إن أحدهم كان عضواً بتنظيم الأخوان ولكن جاءوا به استناداً لانتمائه الأسري وتأهيله الأكاديمي العالي فحل وزيراً في حصة حزب الأمة وظل يقدم تقاريره لأخوانه في جبهة الميثاق!

وانتقد زعماء المعارضة سياسة هذه الحكومة (التي كانت حصيلتها اضطرابات في الجنوب، واضطرابات قبلية في غرب السودان، ومحسوبيات، وعطالة، وهبوطاً في أرصدة البلاد، وتدهوراً في الحياة الاقتصادية)[1] وقد واصلت في إهمال حل قضية الجنوب التي كان الصادق قد أبلغها منتهاها بمؤتمر جميع الأحزاب السودانية ولم يبق سوى الخطوة النهائية للوصول لاتفاق يوقف الحرب.

كما أهلمت تقرير إصلاح الخدمة المدنية (تقرير كرار) الذي صدر بعد شهرين من تقلدها الحكم (يوليو ١٩٦٧م).

بل ضاعت كل الجدية والنهج الجديد الذي اختط في التسعة أشهر التي سبقتها.

بلاغ واحتجاج

في يوم السبت ١٧ يونيو ١٩٦٧م أصدر السيد الصادق المهدي كتيباً بعنوان «بلاغ واحتجاج» ابتدره بنقاش نظام التعددية الحزبية ذاكراً أن هناك اتجاهات لنفيه ملخصاً منطق أولئك الذين يدعون للحزب الواحد في حكم أوتقراطي، ثم موضحاً موقفه منه، ثم بعد ذلك أوضح عيوب الائتلاف الحاكم التي جرفت من مكانة الجمعية التأسيسية والنظام الدستوري، ولأهمية الكتيب في رصد فكر السيد الصادق السياسي فإننا نورد منه المقتطفات التالية:

قال السيد الصادق:

(ما كل الذين يعملون بالسياسة في السودان يؤمنون بالحرية السياسية، بل إن اتجاهات سياسية سودانية تشيد بنظم للحكم تمنع حرية الرأي وتحتكر حرية التنظيم لحزب واحد وتعتبر تعدد الأحزاب خطلاً سياسياً كبيراً. ويدعو هؤلاء على اختلاف مذاهبهم السياسية سواء كانت مقتبسة من النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة، أو من نظام حزب البعث، أو من النظام الشيوعي، أو من النظم السياسية التي

(١) نفسه، ص ٤٥١

انتشرت في عدد من الاقطار الأفريقية والتي تمنع العمل السياسي إلا في حدود الحزب الواحد الحاكم.. هؤلاء جميعا يدعون إلى ضرورة تقييد العمل السياسي ومنع تعدد الاحزاب ويلتمسون لتأييد هذا الاتجاه أسباباً عديدة بعضها سلبي وبعضها إيجابي).

ثم رصد ما يذكره هؤلاء من سلبية التعدد الحزبي، وأنه (*يفتت الإرادة السياسية ويعطي فرصة للتباين القبلي والطائفي والإقليمي الموجود في البلدان المتخلفة ويسمح لهذا التباين أن ينعكس في الأحزاب السياسية واتجاهاتها،..، ويفسح مجال التدخل الأجنبي بما يتيح من فرص لأن تحتضن المعسكرات المختلفة لأحزاب مختلفة فتكون الأحزاب أحزاباً عميلة لجهات أجنبية،..، وينعكس على الحركات الفئوية كالنقابات العمالية ويحول دون تعبئتها في تنظيم موحد لمواجهة مشاكل البناء الاقتصادي. وللشيوعيين سبب هام في هذا الصدد وهو أن تعدد الأحزاب يمكن من استمرار الحرب الطبقية إذ أن الحزب السياسي- كما يرون- ماهو إلا معسكر لطبقة ما، فإذا انتزعت الطبقة العاملة السلطة فعلى حزبها أن يمنع النشاط السياسي والحرية السياسية للطبقات الأخرى وأن يبيدها*). ورصد كذلك ما يذكرونه في إيجابيات الحزب الواحد من أنه (*يمكن من توحيد الإرادة السياسية وتعبئة المجهود العام وفق برنامج محدد تنفذه قيادة موحدة،..، ويمكن الدولة الحديثة من بسط نفوذها في المجتمع المتخلف، ويعمل على تدعيم التكوين القومي للبلاد وخلق الأمة وامتصاص نعرات التفرقة العنصرية والقبلية والطائفية ويعمل على صرف المجهود من التنافس السياسي للبناء الاقتصادي والاجتماعي. والاختلافات التي تنشأ أثناء العمل السياسي تحسم داخل الحزب بين العناصر المؤيدة لبرنامج الحزب المنخرطة في سلكه بدل أن تكون خلافات تمارسها أحزاب مختلفة فيهتز لها نظام الحكم ولذا فإن الحزب الواحد يحقق الاستقرار السياسي. والشيوعيون يرون أن الحزب الشيوعي هو أداة الطبقة العاملة في فرض سيطرتها وبرنامجها السياسي ومحو الطبقات الأخرى ولا بد من انفراده بالسلطة والحرية السياسية لتحقيق هذه الغايات*).

بعد هذا التلخيص لرؤى مؤيدي الحزب الواحد قال السيد الصادق:

(إن هذه الاتجاهات أصبحت تناقش بصورة جادة في كل بلدان العالم الثالث أي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فما هو موقفنا منها؟

إننا نعتقد أن النظام البرلماني وتعدد الأحزاب وما يصحب هذه النظم السياسية من

أجهزة كما نشهدها اليوم في السودان وبالطريقة التي تسير عليها الأحوال السياسية في السودان تبديد لحياتنا السياسية واستهلاك لطاقاتنا الخلاقة وضياع لشعبنا ولا بد من مراجعتها على أساس يحقق الآتي: **أولاً**: استقرار الحكم. **ثانياً**: اصلاح الحياة الحزبية. **ثالثاً**: تنظيم الحريات العامة. ولا بد من الاحتفاظ بالآتي عند المراجعة. **أولاً**: أن يكون الحكم بموجب النيابة عن الشعب. **ثانياً**: أن يحتوي النظام على قدر معين من الحريات الأساسية ويحتوي على سيادة القانون.. إن ما نتطلع إليه ونعمل له هو تصحيح أخطاء نظام الحكم الحالي والحياة الحزبية الحالية بتحقيق إصلاح سياسي أساسي، وهذا ما تحاول العناصر التي تقبل شرعية النظم السياسية السائدة اليوم أن تقوم به في نطاق مشروع الدستور الدائم للبلاد. أما العناصر الرافضة لشرعية النظم السياسية الحالية فإن اتجاهها هو:

أولا: إضعاف المؤسسة الأم التي تستمد منها الأوضاع السياسية الحالية شرعيتها أي الجمعية التأسيسية وإسقاطها من الحساب.

ثانيا: الاعتراف بالسلطة التنفيذية أي الحكومة بحكم الأمر الواقع على أن تكون السلطة السياسية الأساسية هي الشارع العريض وذلك للقضاء على سلطة ومكانة الجمعية التأسيسة.

ثالثا: اتخاذ وسائل وتدابير مختلفة خارج إطار الجمعية التأسيسية للوصول إلى السلطة بطريق ما ثم فرض نظام الحكم الذي يرونه عن طريق السلطان.

وخلاصة القول إننا وعناصر أخرى في السودان نرفض نظام الحكم القائم حالياً، ونهدف إلى تغييره تغييراً أساسياً. وهناك عناصر أخرى لا ترفضه ولا ترمي إلى تغييره تغييراً أساسياً. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هنالك اختلافات كبيرة بين العناصر التي تهدف إلى التغيير وهو إننا نريد- بخلاف الآخرين- أن يكون التغيير عن طريق دستوري وعن طريق الجمعية القائمة حالياً باعتبارها المنبر الدستوري لذلك التغيير، وعن طريق مشروع الدستور الدائم. أما العناصر الأخري التي تتكلم عن التغيير فإنها تسعى لتحقيقه بوسائل مباشرة ووسائل تخرج عن نطاق الجمعية التأسيسية الحالية. إنها تتخذ كل أسلوب من شأنه أن يضعف هذه الجمعية ويزيل أثرها على الأحداث السياسية.

إن أحداثاً طرأت جعلت جزءاً من العناصر التي تقبل الجمعية التأسيسية أصلاً

وتحترمها وتعمل عن طريق تطوير العمل السياسي في البلاد ووضع الدستور الدائم يقع فريسة أعمال أدت وستؤدي إلى إضعاف الجمعية وتحقيرها وصرفها عن واجباتها وتقصيرها عن القيام بمهامها.

وينبغي آن نوضح تلك الأسباب، وأن نحدد مجالات الخطأ فيها والصواب، ونقرع على آذان أعضاء الجمعية والأحزاب السياسية علهم يفيقون إلى الخطر الذي يتهددهم. ذلك الخطر هو مساهمتهم عن قصد وعن غير قصد في تقويض الجمعية التأسيسية وهو الخط الذي تسير فيه العناصر التي تريد تغييراً أساسياً عن غير طريق الجمعية التأسيسة.

ومن هذه الأخطاء الخطيرة نشير إلى الآتي:

الخطأ الأول: هو لجوء أغلبية الجمعية التأسيسية لإجراء تعديلات كثيرة في الدستور كان بعضها لأسباب حيوية، وبعضها لم يكن إلا لتسهيل تسويات حزبية. هذا الخطأ يشترك فيه- بأقدار متساوية- الحزبان الكبيران الممثلان في الجمعية وهما حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي. إن تعديلات الدستور وخاصة تلك التي كان غرضها تسهل التسويات الحزبية كانت ذات أثر سيىء على احترام الجمعية وقد استغلته العناصر الرافضة في دعاياتها.

الخطأ الثاني: هو السكوت على مسألة نواب التزكية. وتفصيل ذلك أن الأحزاب السودانية عدا حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي وجبهة الهيئات قد اتفقوا اتفاقاً واضحاً على تأجيل انتخابات المديريات الجنوبية عند إجراء الانتخابات العامة عام ١٩٦٤ م، ولكن القرار الرسمي الحكومي بتأجيل انتخابات المديريات الجنوبية جاء بعد وقت من شروع لجنة الانتخابات في إجراء الانتخابات مما مكن عدداً من المواطنين من ترشيح أنفسهم في واحد وعشرين دائرة في المديريات الجنوبية، وحسب إجراءات لجنة الانتخابات أعلن فوزهم بالتزكية. هذا الفوز لم يكن معترفا به سياسياً ولا قانونياً عندما جرى إعلانه، ولكن بعد الفراغ من الانتخابات العامة وتكوين الحكومة الائتلافية الأولى ساعد أحد الأحزاب السياسية الكبرى وهو الحزب الوطني الاتحادي الذي كان مندوبه لشئون المديريات الجنوبية مسئولاً عن أغلب الترشيحات التي تمت في دوائر التزكية، ساعد عدداً من هؤلاء المواطنين على التقدم بقضايا نظرتها المحكمة وبنت على مسائل الإجراءات الانتخابية قرارها بقانونية فوز هؤلاء المواطنين بالتزكية.

إن هؤلاء المواطنين ليسوا مسئولين عن الخطأ السياسي الذي ارتكب في حق النيابة الصحيحة بإعلان فوزهم ذلك، لأنهم حسب معرفتهم اشتركوا في إجراءات صحيحة فقد فتح لهم باب الترشيح فرشحوا أنفسهم، ثم أعلن عن فوزهم بالتزكية فهم لم يخلوا بعهد، لأنهم لم يشتركوا في القرار بتأجيل انتخابات المديريات الجنوبية، ولكن المسئولية تقع على الأحزاب السياسية التي قطعت ذلك الوعد على نفسها. لقد وقع أكبر وزر من هذا الخطأ على الحزب الوطني الاتحادي لأنه مع قيام العهد والوعد نشط في ترشيح من رشح باسمه في المديريات الجنوبية وفاز بالتزكية ثم ساعد في القضايا التي رفعت لإثبات الفوز، ثم سكت ولم يوضح للرأي العام رأيه في الموقف عندما أعلنت المحكمة عن قانونية فوز نواب التزكية.

أما حزب الأمة فإنه لم يتخذ إجراءاً ايجابياً لمعارضة قرار المحكمة بفوز نواب التزكية، بل أعلن عن قبوله كقرار محكمة، ولكنه لم يرشح من فاز باسم حزب الأمة في المديريات الجنوبية، وعددهم خمسة بل رشحوا أنفسهم بمجهود فردي، ولم يسع لنظر الموضوع لدى المحاكم وعندما أعلن عن الفوز أكد أنه كحزب كان مشتركا في قرار سياسي لتأجيل الانتخابات في المديريات الجنوبية.

إن دخول نواب التزكية بهذه الطريقة استخدم دعائياً لإضعاف الجمعية والتقليل من احترامها.

الخطأ الثالث: الإبطاء في مسألة الدستور الدائم. والمعلوم أن وضع الدستور الدائم هو المهمة الأساسية للجمعية التأسيسية، وهذا الخطأ يقع وزره أساسا على الحكومة الائتلافية الأولى لأن المبادرة في أمر الدستور بموجب العرف وبموجب ميثاق الائتلاف كانت منتظرة من الحكومة، فلم تقم بالمبادرة وأهملت مهمة وضع الدستور إهمالاً تاماً، وأهملت كل ما يتعلق بالدستور طول الفترة الواقعة بين بداية عمر الجمعية في يوليو ١٩٦٥م وسقوط الحكومة الائتلافية الأولى في يوليو ١٩٦٦م، أي في فترة تزيد عن نصف عمر الجمعية الدستوري. هذا التقصير في الواجب الأساسي أخذ على الجمعية، وأخذ على أعضاء الجمعية وزعمائهم إهمال حضور الجلسات والتسكع في «مقهى» الجمعية مما أعطى مبرراً للتهمة بعدم الجدية والاهتمام.

الخطأ الرابع: عندما تقدمت ببيان للجمعية كرئيس للوزراء اقترحت قيام لجنة للتحري في مسائل الفساد السياسي واستغلال النفوذ السياسي، ثم تقدم ثمانية وسبعون نائباً باقتراح لتكوين تلك اللجنة، ومع كل هذا تضافرت عوامل غير مفهومة لمنع مناقشة

هذا الاقتراح، مع أنني تحدثت عن وجود وثائق تثبت التدخل لتوجيه بعض العطاءات، وعن الاتجاه لتوزيع بعض المصالح على أساس حزبي، ولكن بالرغم من هذا كله، ورغم وجود الاقتراح الذي تقدم به ثمانية وسبعون نائباً أمام مكتب الجمعية، استطاعت عوامل مختلفة أن تصرف النظر عن الاقتراح. وعندما نبه النواب للاقتراح، والتهم القائمة في الأمر، لم يعطى الأمر اهتمام وصرف النظر عن الاقتراح، وقد قفلت الجمعية بطريقة مفاجئة ومريبة دون اهتمام بهذه الاتهامات المهمة.

هذا الخطأ من أكثر ما شوه ويشوه صورة نظام الحكم الذي يعتمد على الجمعية، ويمكّن من النقد الذي يحط من احترام الجمعية، إذ يمكن من القول بأن أغلبية نواب الجمعية لا تهتم بقضايا الفساد السياسي، واشتركت مع بعض القادة في صرف النظر عن اتهامات كبرى.

إن أي نظام حكم يسكت عن الفساد أو يعاون على إخفائه يحط من قدر نفسه ويسقط من هيبته في النفوس.

الخطأ الخامس: تقدم رئيس الوزراء ببيان عن سياسته في مايو ١٩٦٧ م، ولسبب ما كان حريصاً على عدم مناقشة ذلك البيان، فاستغل ظروف الحرب في الشرق الأوسط لصرف النظر عنه حيناً، ثم استغل الأغلبية الائتلافية لمنع المناقشة حيناً آخر. وهذا الاتجاه في حد ذاته يحقّر الجمعية، ويقلل من أهميتها، لأنه يمنعها من ممارسة حق عادي لكل هيئة تشريعية، ولكن التحقير بلغ غايته عندما أعلنت المعارضة أنها تتجاوز في مناقشة البيان عن المسائل التي ستتغير السياسة حيالها بسبب العدوان على العرب، ولكن لا بد من مناقشة بعض الحقائق الموضوعية. وأعلنت المعارضة أن رئيس الوزراء قد أورد في بيانه أرقاما كاذبة، وأنه ضلل الجمعية بتلك الأرقام والمعلومات، وأنه لا بد من مناقشة بيانه لإظهار الحقيقة في هذه المسائل، وأوردت المعارضة بيانات عديدة أمثلة للمعلومات المضللة التي لا بد من تصحيحها، وقالت إن هذه أمثلة وإن المناقشة إذا تمت ستوضح غيرها.[1]

(١) (أورد السيد الصادق في البلاغ والاحتجاج تفاصيل وأرقام كثيرة تفيد تضليل خطاب رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب للرأي العام حول ميزانيته لذلك العام وميزانية الحكومة التي سبقته ولكن حذفتها لطولها وتفصيليتها، وهي موجودة في موقع حزب الأمة للمستزيد)

هذه أمثلة أعلنتها المعارضة عن تضليل الحكومة للنواب والرأي العام، وذكرت المعارضة أن عدداً كبيراً من الأخطاء قد ورد في بيان رئيس الوزراء، وطالبت بمناقشة عدم الدقة والأرقام الكاذبة، وذكرت أن هناك أشياء مهمة جداً متعلقة بالانتخابات القادمة، ومتعلقة بالدستور الدائم، ومتعلقة بمشروعات إصلاحية تحت الإعداد أغفلها بيان رئيس الوزراء، ولا بد من التنبيه لها مثلاً:

- قانون الصحافة.
- المطالب العمالية.
- قوانين الإصلاح الزراعي وتنظيمات المزارعين.
- قانون العفو العام في المديريات الجنوبية.
- الإصلاح المصرفي.

هل ستسير الحكومة في الخطوط الموضوعة لهذه الإصلاحات أم ستغيرها، وعلى أي أساس؟ بالرغم من هذه التوضيحات التي تفرض ضرورة مناقشة بيان رئيس الوزراء لإزالة الأوهام وتصحيح الأخطاء لم تشأ الحكومة أن ترد على أي واحد من هذه الأرقام، بل انصرفت عن الموضوع انصرافاً تاماً، وقبلت كل ما قيل عنها من أنها ضللت النواب والرأي العام، ولم ترد على أي رقم من الأرقام، وكذلك ساندها نواب الائتلاف مفرطين في حقوق المواطنين، وكل الذي ردت به الحكومة لم يخرج عن الهجوم على المعارضة، والمطالبة بفض الجمعية لتتفرغ الحكومة لمطاردة الجواسيس!! هذا من صميم عمل البوليس ولا يحسنه سوى الجهاز المنوط به.

إنني اعتقد أن الخطأ الخامس وهو عدم الاكتراث بالحقيقة، وعدم الاكتراث بتضليل الجمعية، وسكوت نواب الائتلاف الحاكم منقادين بتوجيهات زعمائهم عن مسائل التضليل المحددة الموضحة سكوت الرضا، ومساعدة الحكومة في التهرب من المحاسبة على ما ضللت به الجمعية؛ من أكبر الأسباب لتحقير نظام الحكم القائم اليوم في السودان، وإسقاط احترامه من النفوس، لأن المسألة لم تعد مسألة خلاف بين متطرف ومعتدل، أو يمين ويسار، بل أصبحت المسألة بين صدق وكذب، بين أرقام حقيقية وأرقام زائفة. فإن فرط النواب في واجبهم في هذه المسائل الخلقية الكبرى أضعفوا

مركزهم الأدبي، وأضعفوا مركز الجمعية، وساهموا في مناصرة وجهة النظر الهادفة لتقويض الجمعية. ولا شك أن ضمائر عدد من النواب الذين ساندوا الحكومة لم تكن مرتاحة لهذا الموقف، ولكن المهم أن العصبية الحزبية، والانقياد للزعامات المتهمة أديا إلى التستر على الباطل، وهذا لا يشرف النظام البرلماني القائم، بل يساعد أعداءه على التقليل من شأنه، وتأكيد عدم صلاحيته لتقديم حكمٍ نظيفٍ وجاد.

وأسوأ ما في هذا كله أن الجمعية قد مدت عمرها حتى فبراير ١٩٦٨ للقيام بوضع الدستور الدائم، وما فرغت من ذلك الإجراء حتى أعطت نوابها إجازة أربعة أشهر!! وهذا تلاعب بالمسئولية لا يساعد على تدعيم احترام الجمعية بل يساعد أعداءها على تحقيرها والسخرية بها، وقد زاد الأمر قبحاً مناصرة الأغلبية الائتلافية للحكومة في مسائل غير لائقة بالأسلوب السياسي المحترم، ومن أمثلة ذلك:

١. أن ناطقاً باسم الحكومة قال يوم الأربعاء ١٤ يونيو ٦٧ إن القراءة الثانية لبعض القوانين ستكون يوم الاثنين ١٩ يونيو، مما أوحى أن الحكومة لن تسعى لقفل الجمعية فوراً، وكان لدى عدد من نواب المعارضة مهام خارج العاصمة فطلبوا الإذن بالغياب فسمح لهم، ولكن اتضح فجأة أن الحكومة وراء خطة عاجلة لتقديم اقتراح لقفل الجمعية يوم الخميس ١٥ يونيو، فباغتت بذلك المعارضة.

٢. لقد اتفقت الحكومة مع المعارضة على أن ترجئ المعارضة مناقشة خطاب الدورة في جلسة الاثنين ١٢ يونيو حتى تتمكن الحكومة من إعطاء بيان يناقش أمام الجمعية عن أحداث الشرق العربي، وأن يكون نقاش خطاب الدورة بعد ذلك، ولكن الحكومة لم تف بهذا الالتزام فأخلت به وكان هذا المسلك مفاجأة أخرى للمعارضة.

إن هذه الأخطاء وهذه التصرفات تنخر في كيان الجمعية وتحقر النظام النيابي، وتدعم حجج العناصر المارقة التي تريد أن تهدم النظام السياسي لتحكم بأساليب غير مشروعة. إننا نؤمن أن الأغلبية الساحقة من نواب الجمعية ذات نظرة سليمة، ويمكنها أن تقدر واجباتها ومسئولياتها وإن كنا نعتقد أن عدداً قليلاً من النواب ليس أهلاً لشرف النيابة لأنه يميل بالإغراء المادي، وهؤلاء لا فائدة في مخاطبتهم، ولكنا نخاطب أصحاب الضمائر الحية الذين يظنون أنهم مرتبطون بالعصبية الحزبية، أو أنهم أقسموا على الكتاب لاتباع جهة معينة مهما تكن الظروف. هؤلاء ينبغي أن يعلموا أنهم نواب عن

الأمة وسيحاسبون على أي خطأ يرتكبونه، وأن الكتاب لا يقيد الذمة على الباطل.

إن إنقاذ سمعة النظام النيابي وحرصه على محاسبة الحكام على ما يرتكبون رهينة بانتباه ضمائر النواب عن غفلتها ولا بد من أن ينتبهوا إلى أين هم يساقون؟

إننا سنقرع على آذانهم، ونستمر نمارس مسئوليتنا لإصلاح الحياة السياسية إصلاحاً جذرياً عن طريق المنبر الشرعي للعمل السياسي والتطور الدستوري: ذلك هو الجمعية التأسيسية. وندعو النواب أن يحترموا النيابة حتى يستطيعوا القيام بعمل إصلاحي سياسي مجيد يكون له وضع مشرف في تاريخ السودان أرض الجدود ومنبت الرزق.

هذا البلاغ والاحتجاج كان مباشرة بعد إغلاق الجمعية في ١٥ يونيو ١٩٦٧م قبل أن تستطيع مناقشة خطاب الحكومة.. ولكن الخطأ الأكثر فداحة سوف يحدث لاحقاً حينما تتآمر السلطة التنفيذية بشقيها مجلس الوزراء ومجلس رأس الدولة لحل الجمعية انتهاكاً للدستور، وهو ما سوف نتابعه في حينه.

الشاهد، واضح في البلاغ تنبيه السيد الصادق لأن القوى السياسية باستهتارها بالجمعية عبر تلك الأخطاء إنما تمهد للذين ينشدون التغيير بوسائل خارج الجمعية، أي انقلابية، وهذا ما حدث بالفعل، ذلك لأن أجراس الخطر التي قرعها وقعت على آذان ليست صماء ولكنها تحمل الضغناء فنفذت عكس النداء، وبعد أشهر من بلاغه خطوا خطوات أوسع في الاستخفاف بالجمعية حد حلها انتهاكاً للدستور كما ذكرنا.

كل هذه الأخطاء كانت مسؤولة عن تردي الأوضاع، وضيق الناس بكل هذا العبث ونشدانهم للتغيير، وكثيرون منهم لم يكن يهمهم هل يأتى التغيير على صهوة الدبابات أم من داخل النظام البرلماني. قال ضابط شرطة حول ذلك: (أشارت المعلومات لدى قسم الأمن الداخلي في ذلك الحين إلى أن العسكريين قادمون. وأن وقع أقدامهم يكاد يسمع في الخارج. غير أن كل الضباط لم يكونوا متحمسين لرفع تلك المعلومات باعتبار أن الضعف الذي أصاب الحكومة قبل مايو كان يحتاج إلى إزالة وباعتبار ان كل من يقوم بذلك يكون قد قام نيابة عن الجميع بدور بطولي)[1].

ولن نغادر البلاغ إلا بعد أن نشير لما أورده الدكتور عبد الله محمد قسم السيد

(١) (فضل الله ص ١٠)

باعتبار أن الصادق المهدي يرى في المذكرة (يعني بلاغ واحتجاج) أن تعدد الأحزاب خطر كبير على السودان وتقدمه الاقتصادي والسياسي لأنه يفتت الوحدة السياسية والوحدة الوطنية، ويقول إن تعدد الأحزاب له سلبيات عدة فهو أولاً يفتت الإرادة السياسية نتيجة للتباين القبلي والطائفي والإقليمي، وثانياً يفتح المجال للتدخل الأجنبي.. إلى آخره[1]. واضح أن قسم السيد خلط ما بين رؤى الصادق، وما ذكره تلخيصاً لرؤى الأحزاب التي وصفها في بداية البلاغ بأنها لا تؤمن بالحرية وتنادي بنظم حكم تحتكر العمل السياسي لحزب واحد.

لكن يبقى البلاغ دليلاً على برم السيد الصادق بنظام الحكم القائم آنذاك، وسعيه لترشيد التعددية الحزبية لئلا تشكل ضرراً على العملية السياسية بالبلاد.

ولنعد الآن لأروقة حزب الأمة..

تصعيد الخلاف

تعلم أيها القاريء أنه حدثت أحداث مؤسفة إبان الخلافات تلك، ومعلوم أن الخلافات نشأت أصلاً داخل حزب الأمة كما تتبعنا حول مساءلة رئيس الوزراء، ولكن رئيس الوزراء حوّلها إلى أنه مسئول أمام الإمام، الذي أمن على موقفه، فحدث الانشقاق كما ذكرنا.

في ٤ سبتمبر ١٩٦٦م أصدر الإمام الهادي بياناً ربط فيه بين الموقف والرأي السياسي وبين فساد البيعة الدينية، مع أنه لم يشكك أحد في جناح الصادق أبداً في بيعته للإمام.

قال الإمام الهادي في البيان إن هناك منشقين من حزب الأمة (أرادوا أن يكونوا بمعزل عن رعايتنا) وأنه يتعين (لكل عاقل التعرض لرتبة التصديق والإذعان في صحبتنا ومودتنا الخالصة في دلالتنا لله تعالى ابتغاء رضوان الله، وبذل جهده في طلبها لأنها إجابة لداعي الله، فلا تستمعوا إلى كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم مناع للخير، وهؤلاء هم الذين أشرت إليهم فيما ورد أعلاه وإن أمثالهم قطاع طريق الأخوة على عباد الله

(١) د. محمد عبد الله قسم السيد الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان: الحقيقة والجرأة في التناول ص ٨١

المخلصين. وقد بلغني أن هناك من يدعوكم ممن مرضت قلوبهم ونفوسهم، منهم من يدعوكم والعياذ بالله لمخالفتنا في أمور السياسة والدين، والتي هي مخالفة لأمر الله سبحانه وتعالى القادر الذي أجلسنا على كرسي خلافة سيد المرسلين، والإمام المهدي عليه السلام، كيف يكون ذلك وقد بايعتموني طواعية، وصارت بيعتكم لي مطوقة للأعناق، فواجب عليكم الوفاء بها فتنالوا بذلك الحظ الأوفر الذي أبغيه لكم في دار المقامة والكرامة). وقال أيضاً إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية)، (لذا أيها الأحباب وجب عليكم أن تحرصوا على عدم العطب وعلى فعل ما يوجب السلامة في الدارين، وأن هذه الدار ليست بمحل قرار، ولا يرضى بها إلا المنافقون والفجار قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ﴾[1]. ومن كان يؤمن بصدق دلالتي فليعتبر بهذا وليحذر كل ما عداه من دعوة للضلالة لا تصدر إلا من المرجفين ناكثي العهود وناقصي البيعة الذين في قلوبهم مرض، فهؤلاء ابتعدوا عنهم أيها الأحباب بعد السليم من الأجرب، ولا تستمعوا لأحد منهم أبداً أي قول، فإنهم يريدون أن يخدعوكم ويلبسوا عليكم دينكم، ويفسدوا عليكم أمر عقيدتكم التي هي عماد أمركم ومتجركم عند الله بارئكم)..(وعليكم بمواجهتهم بالقول الغليظ وبالطرد لهم وبالبعد منهم)[2].

هذا البيان كانت له آثار عميقة داخل كيان الأنصار، فقد اعتبر البعض هذه توجيهات واضحة من الإمام وهو الأعلى روحياً والواجب الاتباع لمواجهة الجناح الآخر بالقول الغليظ والطرد والبعد، وبعضهم زاد بأكثر من ذلك!

وكان من آثار الانشقاق كذلك إضعاف عمل الهيئة النسوية للحزب، والتي كانت تكونت لأول مرة بعد ثورة أكتوبر بطريقة مؤسسية وتشكلت أول لجنة تنفيذية تمهيدية من عشر عضوات برئاسة السيدة نفسية كامل، وعضوية السيدة محاسن سعد أمينة للتنظيم، والسيدة أم سلمة سعيد أمينة للثقافة والإعلام، والسيدة رقية عبد الله المهدي أمينة للمال، وعضوية كل من السيدة القوت المهدي، والسيدة سارا الفاضل، والسيدة عائشة نقد الله، والسيدة فاطمة عبد الله، والسيدة قمر إبراهيم. وقد ذكرت السيدة نفيسة كامل في كتابها الذي وثقت فيه لحياتها أنه تم ترشيح السيدة رحمة عبد الله جاد الله، والدة

(١) سورة النساء الآية ١١٥

(٢) كتاب قضية الانشقاق في حزب الأمة

الصادق ومؤسسة أول جمعية نسائية طوعية هي جمعية ترقية المرأة، لرئاسة اللجنة ولكنها اعتذرت عن ذلك وقالت إنها تؤيد ألا تكون الرئيسة من داخل أسرة المهدي ورشحت السيدة نفيسة كامل لذلك المنصب بدلاً عنها.

وبعد الانشقاق المؤسف في الحزب، تأثرت فاعلية اللجنة لحدوث ذات الانشقاق بين عضويتها وإيثار بعضهن اعتزال العمل السياسي، حيث خرج للعمل مع جناح الإمام كل من السيدتين، رقية عبد الله زوج الإمام الهادي، والقوت المهدي اخته، بينما اعتزلت كل من السيدتين، نفيسة كامل، وأم سلمة سعيد[1] وهما من رائدات العمل النسوي في السودان على المستوى القومي ويعد اعتزالهن العمل الحزبي خسارة كبيرة.

يقول دكتور الفاتح إن الخلافات داخل حزب الأمة ذهبت إلى الحد الذي عالج فيها بعض الأزواج الذين وقفوا مواقف مختلفة،عالجوا اختلافاتهم السياسية بالطلاق. وهناك مثلان في هذا السياق ساقهما، إذ قال له الحاج أبكر من أهالي الجزيرة أبا: (قاطعني كبار عائلتي لأنني انضممت لجناح الصادق.عانت زوجتي وأطفالي من هذا، لقد عاشوا في حالة حصار اجتماعي وفرضت عليهم عزلة من الأسر المجاورة التي تنتمي لجناح الإمام). وحكى له نفس الراوي مثالاً مدهشاً آخر: (محمدين محمد ورجل آخر وكلاهما ناصرا الصادق تم رميهما بالحجارة ذات مساء من قبل أعضاء المعسكر الآخر بعد دمغهما ب«الشياطين». أجهضت زوجة الأول بسبب الحادث)[2].

وربما كانت أبرز الأحداث بعدها بأشهر، تحديداً في يوليو ١٩٦٧م بعد استقالة حكومة الصادق وتكوين حكومة المحجوب، وبكلمات الدكتور الفاتح عبد السلام: (في ١٥ مايو خسر الصادق تصويتاً بسحب الثقة من حكومته بأغلبية ضئيلة، وقدم استقالته وخلفه المحجوب. خلقت الحرب الكلامية مع الحماسة المتطرفة في الأنشطة الحزبية وعدم احتمال القيادات للرأي الآخر-لا سيما قيادات فصيل الإمام- خلقت استياءاً عميقا خشي معه أن يقود لعنف مادي. تحققت تلك المخاوف في أمسية ٥ يوليو ١٩٦٧ حينما عقدت رابطة المرأة بحزب الأمة-فصيل الصادق- اجتماعاً حاشداً في

(١) سارا الفاضل دور المرأة في حزب الأمة، ورقة مقدمة لدورة الرباط الاستراتيجي فبراير ٢٠٠٨، في رباح الصادق سارا الفاضل: كتابات وأقوال في الفكر والسياسة والحياة

(٢) الفاتح عبد السلام، النزاعات داخل الأحزاب، حالة حزب الأمة، مرجع سابق

ساحة ودنوباوي.خاطب الاجتماع الصادق ونقد الله وبينما كان الأخير يخاطب الاجتماع انطفأت الأنوار وهاجمت مجموعات من مليشيا الإمام المكان.أصيب نقد الله بجرح في رأسه بينما أصيبت بنتان من بنات السيد عبد الرحمن المهدي إصابات خفيفة من جراء الاعتداء.اتسع الخلاف داخل الحزب حينما قررت بعض العناصر التي كونت حزب التحرير الوطني في ١٩٥٧ الانضمام لفصيل الإمام)[١].

هنا فقط أصدر السيد الصادق منشور (العقيدة والسياسة) الذي صدر بعد يومين من الأحداث المذكورة. ولندع دكتور الفاتح عبد الله عبد السلام كطرف ثالث مطلع يروي القصة: (وهناك تطور جديد جلب الأمور لنقطة اللاعودة بين المعسكرين حدث في ٧ يوليو١٩٦٧ حينما أصدر الصادق وبعد سنوات من الصمت (بيان العقيدة والسياسة) الشهير).. وفي ذلك البيان أكد الصادق أنه (لا مجال للإرهاب في تراثنا فالإمام عبد الرحمن سمى بيعته بيعة الرضا).

انتخابات المجالس المحلية ١٩٦٧م

وتزامناً مع هذه الأحداث كانت مساعي التوحيد مستمرة، بل في ذلك الوقت جرت انتخابات المجالس المحلية وقرر الحزب أن يخوضها بشكل يتجاوز الانشقاق، وبحسب خطاب (إلى رجال ونساء الأمة.. رغم الصعوبات والعوائق) مهره السيد الصادق المهدي بتوقيعه في ٢٢/ ٧/ ١٩٦٧م هنأ فيه جماهير الحزب على نيل ٥٠٪ من جملة مقاعد المجالس التي جرت فيها الانتخابات، وأن الحزب لم يفقد ولا دائرة كان يكسبها بل كسب دوائر جديدة، قال: (كنا حريصين على أن يخوض الحزب معركة الانتخابات المحلية دون انشقاق، وتنفيذاً لهذا الاتجاه اجتمع السادة يحي وأحمد والصادق المهدي والسيد إبراهيم قباني بصفتهم لجنة كانت عاملة على توحيد الحزب، واتفق الرأي على تعيين السيد يحي المهدي مديراً عاما لمعركة الانتخابات ليصدر التوجيهات للتسجيل والإعداد لخوض الانتخابات دون انقسام، وقد أيد المكتب السياسي لحزب الأمة هذا الرأي وأوقفت جميع الإجراءات حتى يعرض الأمر للسيد الهادي المهدي قبيل عودته من الحج، وحرص على خوض معركة الانتخابات بالطريقة التي حدثت. واستطاعت جماهير حزبنا الواعية المخلصة الأمينة أن تجتاز التجربة

(١) الفاتح عبد السلام، النزاعات داخل الأحزاب، حالة حزب الأمة، مرجع سابق

بنجاح،..، وأن تتمسك أيضا بمبادئ الشورى والديمقراطية ورأي الجماعة في تصريف العمل السياسي، فلها منا الشكر الجزيل ولنا فيها الثقة الكبرى أن تقضي بالوعي والثبات على المبدأ على جميع الاتجاهات التي تسيرها الأوهام والأفكار المتعجرفة).. وقال في الخطاب: (على الذين فازوا باسم حزبنا أن لا يشتطوا في الحزبية وأن يحرصوا في حالة حصولهم على الأغلبية في مجلس من المجالس أن يقدموا لرئاسته شخصية قوية ذات كفاءة تتسم بحسن الإدارة والمقدرة على توجيه ورئاسة الآخرين وتتحلى بنظرة قومية عاطفة على الأقليات، حريصة على تطهير الحكم المحلي من المحسوبيات والمفاسد.. ينبغي أن يتصرف الأعضاء الفائزون باسم حزبنا بدافع حرصهم على مصحلة الوطن وكيان الأمة).

على أية حال، في وثيقة أمريكية من القائم بالأعمال الأمريكى لوزير خارجيته فى ١٤ أغسطس ١٩٦٧م يقول إنه فى الشهر الماضى، اعلنت نتائج اغلبية الانتخابات المحلية (المجالس البلدية والريفية). ولاحظ ملاحظات ثلاثة: الأولى (زيادة التأييد لحزب الشعب، حزب الختمية، على حساب الحزب الاتحادى، حزب الأزهرى). واستغرب من ذلك ثم عزاه لتمسك الأزهرى بالتحالف مع الجناح الطائفى من حزب الأمة، وتعديله للدستور ليكون رئيساً دائماً لمجلس السيادة، وتمسكه بحكومة غير مستقرة وغير متجانسة وغير فعالة وفاسدة. والثانية أن الشيوعيين واليساريين والنقابيين لم يحققوا انتصارات كبيرة، والثالثة: (اكتسح حزب الامة جناح الصادق الانتخابات المحلية بالمقارنة مع حزب الامة جناح الامام بنسبة واحد إلى أربعة)[1].

وتشي هذه الوثيقة لو صحت معلوماتها إلى أن بعض منسوبي جناح الإمام خرجوا عن التنسيق المذكور، ولكن الانتخابات كانت في النهاية انعكاس للشعبية الكاسحة التي صارت للحزب بقيادة الصادق.

مشروع فاشل للوساطة

الشاهد، في نوفمبر ١٩٦٧م، رأت بعض عناصر يقودها المرحوم السيد عبد الرحيم الأمين أن تعمل على توحيد حزب الأمة، فوضعت مشروعاً بذلك واشترك في وضعه السادة : يحي المهدي، وأحمد المهدي، وأمين التوم، ومحمد أحمد محجوب، وعبد

(١) محمد علي صالح وثائق امريكية عن اكتوبر والديمقراطية الثانية (٢٧): الفساد و« السفنجات»

الحميد صالح.

وبعد أن تم مشروع الاتفاق قال السيد محمد أحمد محجوب للسيد الصادق المهدي إذا كنت موافقاً على هذا المشروع فإننا سنأخذه للسيد الإمام، فإن وافق فلله الحمد، وإن لم يوافق فإننا سنكون معاً ضد موقفه. اتضح مما حدث بعد ذلك أن تلك العبارة لم يقصد منها إلا المناورة الوقتية[1].

قال السيد الصادق المهدي إنه يوافق على المشروع من حيث المبدأ، وإنه إذا وافق عليه السيد الإمام من حيث المبدأ توجه الدعوة لأجهزة الحزب موحدة ومجتمعة لاتخاذ قرار نهائي بشأنه. والمشروع هو:

مشروع الوساطة: أسس العمل في حزب الأمة

(١) **الرعاية**: الإمام هو راعي حزب الأمة بمقتضى دستوره وله الصلاحيات الآتية في لوائح الحزب:

أ) يستشار السيد الإمام في كل المسائل الجليلة، ولسيادته أن يلفت نظر الحزب لأي أمر من هذه المسائل يرى ضرورة أخذ رأيه فيه.

ب) للسيد الإمام أن يرشح لرئاسة الجمهورية ويكون رأيه فيصلاً إذا وقع خلاف في ترشيحات النواب، وعجزت عن حله اللجان المحلية وأجهزة الحزب المركزية.

ج) يرشح الراعي رئيس الوزراء بالتشاور مع مجلسه والمكتب السياسي للحزب، ويقدم هذا الترشيح للهيئة البرلمانية فإذا أجازته أعتمد، أما إذا لم تجزه فيعاد الأمر للراعي ومجلسه والمكتب السياسي مجتمعين، ويكون القرار الصادر منهم واجب التنفيذ.

د) يختار الإمام بوصفه راعياً للحزب شخصاً أو أكثر ليكون نائباً للراعي.

(٢) مجلس الإمام:

(١) يكون للسيد الإمام مجلس لشوراه ولمعاونته في ممارسة صلاحياته المنصوص عنها في اللوائح ويتكون المجلس على النحو التالي:

(١) كتاب قضية الانشقاق

١- وزراء الحزب وممثلوه في مجلس السيادة.

٢- رئيس الحزب ونائبه وأمينه العام ونائب الأمين العام وأمينه المالي ونائبه.

٣- خمسة من كبار رجال الحزب ويختارهم راعي الحزب من بين عشرة يرشحهم أعضاء المجلس المذكورون في البندين (١) و(٢) أعلاه.

٤- توضع لائحة تحدد أعباء مجلس الإمام وتنظم أعماله.

(٣) الديمقراطية في الحزب:

١- قد اتفق على أن تكون الديمقراطية هي المبدأ الذي يحكم أعمال الحزب، وعلى أن تطبق مبادئها الأساسية وهي الشورى، ورأي الأغلبية والانتخاب في تصريف شئون الحزب واختيار المسئولين في أجهزته.

٢- لتحقيق المبادئ المذكورة في الفقرة السابقة: تكون لوائح الحزب مفصلة، وتحدد فيها صلاحيات جميع أجهزته.

(٤) رئاسة الجمهورية :

أ- للسيد الإمام الهادي الأولوية في الترشيح لرئاسة الجمهورية إذا رغب سيادته في ترشيح نفسه، أما إذا رغب سيادته في ترشيح غيره فيعطي مرشحه كل اعتبار.

ب- إذا أبدى السيد الإمام الهادي رغبته في الترشيح لرئاسة الجمهورية، أو رأى غيره من أعضاء الحزب ترشيح سيادة الإمام لذلك فيعرض الأمر على أجهزة الحزب الدستورية لاتخاذ قرار فيه.

ج- المرشح الذي تقره أجهزة الحزب بالطرق الديمقراطية ورأي الأغلبية يقف الحزب وراءه موحداً.

(٥) توحيد الحزب :

(١) تتكون هيئة أمناء من الهيئات الآتية:

أ- هيئة حزب الأمة التي كانت قائمة إلى فجر يوم ١٧ نوفمبر.

ب- الهيئة التأسيسية التي أقرها المؤتمر العام في ديسمبر ١٩٦٤م .

ج- الأعضاء الذين أضيفوا حسب ما اتفق عليه بعد ذلك.

(٢) تنتخب هيئة الأمناء رئيس الحزب ونائبه، والأمين العام للحزب ونائبه، والمكتب السياسي.

(٣) تجرى إعادة تشكيل جميع أجهزة الحزب الموحد بالانتخاب في اليوم المعين.

(٤) ينقح دستور الحزب ولوائحه لكي تتضمن هذا الاتفاق حسب ما يقتضي الحال، في صلب الدستور أو في شكل أحكام انتقالية ملحقة به أو في اللوائح أو في جداول[١].

عندما وصل المشروع للسيد الإمام الهادي المهدي طلب بعض الوقت لدراسته، وبعد حين أرسل رداً عليه بواسطة السيد محمد داؤد الخليفة الذي كان يقول عندما سمع عن مشروع الاتفاق إننا نحن أبناء بيعة والبيعة تقتضي أن يكون الإمام صاحب الأمر والنهي في كل أمر ديني ودنيوي وسياسي وعلينا جميعاً السمع والطاعة. وكتب مذكرة بهذا المعنى يوضح فيها مكانة الإمام في الدين والدنيا.

طبعاً لم يكن الناس قد نسوا أن السيد محمد داؤد هو ذاته الذي استقال من وظيفته قبلها بسنوات ليتفرغ للعمل السياسي، حينما أسس مع عميه، عمر ومحمد المهدي خليفة المهدي وغيرهما، حزب التحرير الوطني في ١٩٥٧م وتمردوا على زعامة الإمام عبد الرحمن المهدي ذات نفسه، وقال دكتور الفاتح إنهم فعلوا ذلك بدافع من الحكومة المصرية، ودعوا إلى (تحرير مواطنيهم في غرب السودان من ربقة تسلط المهدية ولذلك جاء اسم حزبهم الجديد:«حزب التحرير الوطني».ولإظهار علاقة الحاضر بالماضي استخدموا الراية الزرقاء:راية الخليفة شعاراً لهم)[٢]. وقد حاول الإمام عبد الرحمن معهم شتى سبل الترضية والترغيب، وحينما أصروا على مواقفهم أصدر (إعلانا في عام ١٩٥٨ فضح فيه العناصر التي خرجت من حزب الأمة ووصمهم بالخيانة لفشلهم في

(١) ذيل المقترح بالملحوظة التالية: (وضعت هذه الوثيقة على أساس الوثائق الآتية : (اتفاقية ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٤م، اتفاقية ١٣/ ٢/ ١٩٦٦م . مشروع اللائحة الداخلية لحزب الأمة (تعديل ١٩٦٦م) . مذكرة السيد الصادق المهدي بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٦٧م . دستور ولوائح ١٩٦٧م .)

(٢) الفاتح عبد الله عبد السلام، سابق

الوفاء ببيعتهم)[1]. وظل السيد محمد داؤد ومن معه خارج حزب الأمة بعد فشلهم الذريع في انتخابات عام ١٩٥٨م وسقوطهم المدوي حتى في الديار التي كانوا يتحدثون باسمها في غرب السودان، ولم يعودوا إلا بعد وفاة الإمام عبد الرحمن حينما تقلد الإمامة الصديق، وعمل على احتوائهم من جديد كما ذكرنا. فالسيد محمد لم يكن مؤهلاً للمزايدة حول بنوة البيعة بحال.

كان رد الإمام الذي جاء بيد السيد محمد داؤد هو:

١) إلغاء منصب الرئيس في إعادة تكوين الحزب ما دام الإمام هو الزعيم السياسي للحزب.

٢) تفويض الإمام لإبعاد المخربين الذين كانوا هم السبب في خلق الانقسام وتعميقه وتعمد الإساءة للإمام.

٣) حل جميع مكاتب حزب الأمة بالأقاليم وإعادة تكوينها من جديد بواسطة المكتب السياسي الجديد للحزب.

٤) فصل جميع الموظفين السياسيين وإعادة تعيينهم حسب ما يتفق عليه الطرفان.

٥) تقديم كشف بأسماء رؤساء وسكرتيري اللجان بالأقاليم وكذلك أسماء الموظفين السياسيين جميعاً.

٦) اعتبار أن الدستور واللوائح الحالية التي أجيزت مؤخراً بواسطة الهيئة التأسيسية هي الأساس لأي اتفاق يتم مع سريان البنود أعلاه وتنفيذها جميعاً.

الدستور المشار إليه هو الدستور الذي صكه لثلث جناح الإمام السيد محمد أحمد محجوب (دستور الزعيم) والذي أجازوه في نوفمبر ١٩٦٧م. الدستور الذي اشتهر باختراع منصب جديد في الحزب: الزعيم، إذ جعل الإمام هو زعيم الحزب وصاحب السلطة المطلقة فيه!

بالطبع لم يجز الحزب هذه المطلوبات وفشل مشروع الوساطة، واتضح أن المحجوب كان (يدي الحلة وصاه.. والنقارة عصاه)!

(١) نفسه

مهما كان.. يعز علينا نبش تلك الصفحات الخلافية.

وسوف نتابع في صفحات لاحقة كيف اندمل الجرح داخل الكيان بسرعة عجيبة، وكيف لاحظ السيد الصادق أن عمه صار مؤيداً لآرائه بشكل مدهش.. بل إن السيد الصادق ظل عمره اللاحق يحاول أن يمحو أثر تلك المعركة التي خاضها مرغماً لثبيت ما رآه حقاً، ولكنها مست حبيباً أو أحبة لم يرد لهم مساساً. أما ما مُسّ به هو ومع أنه كان الأوفر، فقد غفر، بل تفهم وقبر كل سهام صابته.

خرق الدستور فبراير ١٩٦٨م

قامت الجمعية التأسيسية وعمرها عامين في ١٠ يوليو ١٩٦٥م أي أن صلاحياتها تنتهي في ١٠ يوليو ١٩٦٧م، ولكن و(لكي تبقى الجمعية التأسيسية غير متأثرة بالصراعات الحزبية في داخلها حتى تتمكن من إجازة الدستور الدائم للبلاد أجازت تعديلاً للدستور في اليوم الخامس من شهر يونيو عام ١٩٦٧م هذا نصه: «يلغى البند (١) من المادة (٥٣) من الدستور ويستبدل بالآتي: تستمر الجمعية التأسيسية إلى قيام الانتخابات النيابية العامة على ألا يتجاوز ذلك اليوم التاسع والعشرين من فبراير ١٩٦٨م، ولا يجوز حلها). وكانت المادة ٥٣-١ تقرأ كالآتي: (تستمر الجمعية التأسيسية لمدة سنتين من بداية انعقادها، ولا يجوز حلها)[1].

إن لجنة الدستور التي بدأت أعمالها متأخرة جداً وفقط في فبراير ١٩٦٧م، لم تفرغ من مهمتها بتقديم مشروع الدستور الدائم إلا في يناير ١٩٦٨م. وعرض المشروع على الجمعية التأسيسية التي بدأت في مناقشته مادة مادة، وكان قد تبقى في عمرها ثمانية وأربعون يوماً لإنجاز هذه المهمة.

وفي هذا الوقت كانت الحكومة (التي جاءت بأغلبية بسيطة: ١٠٨ ضد ٩٣ صوتا) في حالة فقدان للتأييد، وكانت المعارضة تود طرح الثقة فيها في ٨ فبراير ١٩٦٨م. يقول حاج موسى: (وكان من المؤكد نجاح المعارضة في سحب الثقة من الوزارة، ولذلك فكرت الحكومة في إيجاد مخرج من الأزمة ولم يكن أمامها إلا حل الجمعية التأسيسية، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٣ من الدستور تمنع حل الجمعية)..(رغم ذلك لم

(١) (أمين ص ٢٦٤)

تمثل أحزاب الحكومة الائتلافية لهذا الحظر وتواجه الجمعية في صباح اليوم الثامن من فبراير، بل عمدت إلى دعوة نوابها في الجمعية التأسيسية إلى اجتماع يعقد بالقصر الجمهوري مساء ٧ فبراير، حيث اتفقت أحزاب الحكومة على أن يتقدم نوابها في الجمعية التأسيسية باستقالاتهم).. (استدعي رئيس الجمعية التأسيسية في نفس المساء للحضور بالقصر الجمهوري، وعند حضوره قدمت له استقالات ٩٠ نائباً من عضوية الجمعية التأسيسية، ولكن رئيس الجمعية اعتذر عن استلام هذه الاستقالات لأنها قدمت له في زمان ومكان لا يسمحان له باستلامها)..وأشار (إلى تقديم هذه الاستقالات له في دار الجمعية صباح اليوم التالي). (ولكن الحكومة لم تنتظر حتى الغد لأنها كانت تعلم ماذا سوف يحدث غداً، وأن سقوطها محتم، ولذلك اعتبرت أن إخطار النواب التسعين لرئيس الجمعية باستقالاتهم كافٍ رغم أنه لم يستلمها، وبناء عليه قرر مجلس السيادة أنه بعد أن قدم ٩٠ عضواً استقالاتهم من الجمعية لم تعد الجمعية تملك صلاحية وضع الدستور الدائم والذي يشترط لإقراره توافر أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية)..(وعليه أصدر مجلس السيادة في نفس مساء يوم ٧ فبراير سنة ١٩٦٨م قراراً يقضي بحل الجمعية التأسيسية منذ اليوم السابع من فبراير سنة ١٩٦٨م)[1].

كان تآمر مجلس السيادة لخرق الدستور وحل الجمعية وعلى يدي السيد إسماعيل الأزهري شخصياً مؤسفاً جداً، وكانت هتافات مستنكرة يومها تقول: أبو الزهور خرق الدستور!

قاد الصادق وحزبه معارضة هذا التصرف الأخرق، وفي صباح ٨ فبراير تجمع نواب المعارضة بمنزل زعيم المعارضة بأم درمان وساروا في موكب متجهين لدار الجمعية التأسيسية فاعترضت طريقهم قوات الأمن ومنعتهم من دخول الدار، فعقدوا اجتماعا باسم الجمعية تحت ظلال الأشجار في الساحة التي تقع بين دار الجمعية ومبنى القضائية، واتخذوا عدة قرارات كلها تصب في رفض قرار حل الجمعية وإدانة مجلس الوزراء ومجلس السيادة بخرق القانون بمخالفة المادة ٥٣ من الدستور، واستعمال القوة ضد نواب الشعب وإعاقتهم من ممارسة سلطاتهم.

وقاموا بسحب الثقة من رئيس الوزراء ومن مجلس الوزراء، مع تقديم عريضة

(١) (حاج موسى ص ٣٠٩- ٣١٠)

للقضاء[1]. لكن كلمة القضاء تأخرت ولم يفصل في العريضة المقدمة إليه حتى قيام انقلاب مايو، وفي المقابل فإن إجراء الحكومة بالتآمر مع مجلس السيادة سرى ولم يمكن للمعارضة أن توقفه فقررت أن تخوض المعركة الانتخابية لسنة ١٩٦٨م.

وفي ذلك قال السيد الصادق المهدي في خطابه الذي ألقاه بمؤتمر بحدائق المقرن في ٣ مايو ١٩٦٨م: *(إن الوضع القانوني والدستوري في البلاد رهين بكلمة القضاء التي يؤسفنا أن تأخرت تأخراً غير منتظر وغير مفهوم والقضاء يعلم ضرر هذا على البلاد، والمطلوب منه لم يكن أكثر من تفسير الدستور في بعض بنوده. إن هذا التأخير يثير شكاً كبيراً في استطاعة القضاء أن ينقذ البلاد من أزماتها الدستورية، ولا شك أن هذا التخوف أصبح حياً وقوياً في نفوس المهتمين بأمر العدالة في البلاد، والأمل معقود في رجال القضاء أن يعملوا على إزالة كل العوائق التي تقف في سبيل تصريف العدالة الدستورية.. وإن وضعاً سياسياً جديداً قد فرض نفسه بقيام الانتخابات الحالية التي لها وزنها السياسي وإن انعدم أساسها الدستوري ولا سبيل إلى إنكار هذا الوضع الجديد).*

والمؤسف أن هذا التعطيل أدى بشكل مباشر لنسف أمل الشعب السوداني في إجازة الدستور الدائم للبلاد، وبعد الحكومة الجديدة لم يتم البناء على أعمال اللجنة القومية بل أنشئت لجنة جديدة.

والأثر الأبلغ لخرق الدستور كان إفقاد ثقة المواطنين في النظام البرلماني، حيث يبلغ التناحر الحزبي لدرجة خرق الدستور بشكل صريح لا لبس فيه. تصرفات من فوضاها أن يستدعي رئيس مجلس السيادة رئيس الجمعية لقبول الاستقالات في القصر مساء! ثم توجه قوات الأمن لمنع أعضاء الجمعية التي تنعقد تحت ظل شجرة!

أبرزت هذه الأحداث مساوئ كثيرة في العمل السياسي والحزبي في السودان، جعلت السيد الصادق منتقداً جدا لعيوب النظام البرلماني، ساعياً بشدة إلى تكوين يخفف من غلواء التعصب الحزبي ويسمح في ذات الوقت بالديمقراطية والشورى، وقد رأينا كيف نادى لذلك التنظيم في مؤتمر أبا، وبعد قيام ثورة أكتوبر، ثم أقنعته تجربة الديمقراطية الثانية هذه به.. هذا التنظيم الموحد حينما جرّب في السودان في عهدي مايو و(الإنقاذ) أقنعه كما سوف نرى بأن التعددية الحزبية هي أفضل السيئين!

(١) (حاج موسى ص ٣١١-٣١٢)

انتخابات عام ١٩٦٨م

لقد ظن التآمر الثلاثي على الصادق أن وجوده رهين بالهيئة البرلمانية لحزب الأمة المنتخبة في ١٩٦٥م، وأنه إذا جرت انتخابات عامة فسوف يكتسح جناح الإمام كل المقاعد على غرار ما حدث للحزب الجمهوري الاشتراكي وحزب التحرير، فقد وقفا في وجه الإمام عبد الرحمن المهدي وكان خلفهما شخصيات من داخل أسرة الإمام المهدي وخلفائه، ولكن الانتخابات مسحت بهم الأرض.. ولكن فألهم كان مردوداً. الصادق نفسه لم يفلح في دخول البرلمان، ولكن جناحه تفوق على جناح الإمام!

بدأ التسجيل لهذه الانتخابات في فبراير ١٩٦٨م وبدأ الترشيح في ٦ مارس والتصويت في ١٨ أبريل وأعلنت النتيجة في آخر أبريل ١٩٦٨م.

كانت جملة أصوات الجناحين تمثل الرقم العددي الأكبر كما أن السند الشعبي العددي الذي أيد أغلبيته الهيئة البرلمانية (الصادق) كان ٦٠٪ بالمقارنة مع سند الجناح الآخر (الإمام) ٤٠٪[١] أي أن الانقسام الشعبي كان مشابها للانقسام البرلماني لحد كبير.

كانت نتيجة الانتخابات كالتالي[٢]:

(١) يورد تقرير الانتخابات، وكتاب الانتخابات للدكتورين أبو شوك وعبد السلام نسبة مغايرة، ولكن مثلما أوضحنا في الجدول أدناه فإن حزب الأمة في كتابه (انتخابات أبريل ٢٠١٠م في الميزان) استند على عدد من القرائن أهمها قوائم جناح الأمة الصادق التي كانت تحتوي على أسماء نواب نزلوا كأمة بدون اضافة جناح الصادق.

(٢) مأخوذ من أبوشوك وعبد السلام- سابق مع إضافة مقاعد وأصوات ما وضعاه (أمة) إلى (الأمة الصادق) وذلك بالرجوع لعدد من القرائن أهمها: أن حزب الأمة جناح الصادق كان يعتبر أنه فاز بـ٤٥ مقعداً مما يعني أن هناك عدد من الذين نزلوا مستقلين كانوا كذلك تابعين لذلك الجناح، كذلك وجود أسماء المرشحين (أمة) في قوائم حزب الأمة جناح الصادق. (نقلاً عن كتاب حزب الأمة عن الانتخابات- مرجع سابق)

وتجد/ين أرقام مقاربة لذلك في بيان المكتب السياسي الصادر عن حزب أمة بعنوان نتيجة انتخابات ١٩٦٨ وهو بيان هام جداً من ناحية النظر لتقييم الحزب حينها للانتخابات، والنقد الذاتي الذي يكتنفه، والبيان موجود في موقع حزب الأمة القومي بالإنترنت.

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية للمصوتين٪	المرشحون	دوائر المرشحين	المقاعد التي فازبها
الاتحادي الديمقراطي	٧٤٢.٢٣٦	٤٠.٨٠	٢٩٩	١٩٦	١٠١
الأمة- جناح الصادق	428.274	23.53	266	181	٤٢
الأمة- جناح الإمام	٣٢٩.٩٥٢	١٨.١٣	١٦٨	١١٩	٣٠
مستقلون	٧٠.٠٤٧	٣.٨٥	٧٢	٥٩	٩
سانو	٦٠.٤٩٣	٣.٣٢	٥٥	٣٧	١٥
جبهة الميثاق الإسلامي	٤٤.٥٥٢	٢.٤٥	٢٦	٢٦	٣
جبهة الجنوب	٣٩.٨٢٢	٢.١٩	٤٣	٤٠	١٠
الجبهة الاشتراكية	٢١.٨١٤	١.٢	٥	٥	-
الاشتراكيون	١٩.٦٩٥	١.٠٨	١٢	١٢	-
مؤتمر البجا	١٥.٣٨٢	٠.٨٥	١١	١٠	٣
الوطني الاتحادي	١٠.١٥٩	٠.٥٦	٣	٣	-
دون لون سياسي	٨.٢٦٤	٠.٤٥	٢	٢	١
اتحاد المزارعين	٦.٦٦١	٠.٣٧	٨	٨	-
قوى العاملين	٥.٢٠٤	٠.٢٨	١	١	١
اتحاد جبال النوبة	٣.١٧١	٠.١٧	٢	٢	٢
حزب النيل	٢.٧٠٤	٠.١٥	٥	٥	١
حزب الأحرار	١.٨٤٤	٠.١	٧	٧	-
الحزب الإسلامي	١.٧٧٢	٠.٠٩٦	١	١	-
اتحاد غرب السودان	١.٦٩٥	٠.٠٩٣	٣	٣	-
الشيوعيون	١.٦٥٢	٠.٠٩١	٢	٢	-
الجنوب الديمقراطي	١.٥٣٥	٠.٠٨٤	٣	٣	-

obeikan.com

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية للمصوتين٪	المرشحون	دوائر المرشحين	المقاعد التي فازبها
حزب الوحدة	١.٤٧٨	٠.٠٨١	٤	٤	-
اتحاد العمال	٦٦٨	٠.٠٣٨	١	١	-
حزب السلام	٣٨٧	٠.٠٣٧	٤	٤	-
الاشتراكيون الديمقراطيون	٢٢٠	٠.٠١٢	١	١	-
وطني اتحادي: جناح الصادق	٦٣	٠.٠٠٣	١	١	-
مؤتمر القوى الحديثة	٣٣	٠.٠٠٢	١	١	-
الجملة	١.٨١٩١.٧٧٢	٪١٠٠	١٠٠٦	-	٢١٨

هذه النتيجة أظهرت أثر الانقسام على الحزب الذي نال أكبر المقاعد في الانتخابات السابقة، كما ساعدت إعادة توحيد حزبي الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي في حزب (الاتحادي الديمقراطي) على التقدم حيث نال أكبر عدد المقاعد.

وأظهرت الانتخابات أيضاً الحقائق الآتية:

- فقد الحزب ٢٤ مقعداً بسبب الانشقاق، فقد توزعت أصوات ناخبي الحزب فيها بين الشقين مما أتاح لأحزاب أخرى أن تفوز بالدوائر المعنية.

- جملة الأصوات التي نالها حزب الأمة بشقيه ٤٢٪ من جملة الأصوات بينما نال الاتحادي الديمقراطي ٤١٪ من الأصوات، ولكن عدد الدوائر التي حاز عليها الحزب من شقيه تقل عن دوائر الاتحادي الديمقراطي بكثير[1].

بعد إعلان نتيجة الانتخابات اجتمع المكتب السياسي للحزب (جناح الصادق) وناقش النتائج وكلف الأمين العام الأمير عبد الله نقد الله بتكوين أربع لجان لتقييم الانتخابات، والموقف المالي، والعمل الشعبي، والتنظيم الحزبي.

(١) نتيجة الانتخابات العامة مايو ١٩٦٨، بيان حزب الأمة لأعضاء المكتب السياسي

قامت اللجان بالأعباء الموكلة إليها وجاءت بنتائجها للمكتب السياسي فدخل في مناقشات مطولة للدراسة التي قامت بها اللجان، وخرج بتوصيات واقتراحات كان أولها العمل على توحيد حزب الأمة. وقد قدمت تلك المناقشات والمقترحات في بيان مطول بتاريخ ٢٥/٨/١٩٦٨م، وزع على أعضاء الهيئة التأسيسية لتجتمع وتقرر فيما قرره المكتب السياسي.

علق دكتور الفاتح عبد السلام: (أظهرت نتائج الانتخابات الأثر الكارثي للخلاف. لم يكن هناك منتصر بين المعسكرين: فقد كسب الصادق ٣٦ مقعداً بينما حصل الإمام على ٣٠ مقعداً، ورفض ٦ من مرشحي حزب الأمة الفائزين الانتساب لأي من الفصيلين. خسر حزب الأمة ٢٤ دائرة أغلبها للاتحادي الديمقراطي بسبب تعدد المرشحين. سببت نتائج الانتخابات صدمة في معسكري حزب الأمة. أدركت القيادات في الطرفين أن الجهة الوحيدة المستفيدة من خلاف حزب الأمة كانت الحزب الاتحادي الديمقراطي. وعلى هذه الخلفية وثواباً للعقل بدأ هؤلاء القادة مراجعة مواقفهم والتفكير في المصالحة.[1]) ولكن كما ذكرنا كل أدبيات جناح الصادق تضم الستة المعنيين إليها وتعد كذلك ثلاثة آخرين من المستقلين. على أية حال.. الانتخابات كانت درساً قاسياً.

هذه المرة كان الإمام وجماعته أكثر استعداداً للتفاهم، فمن ضمن دروس الانتخابات القاسية لذلك الجناح: أن شعارات تطوير العمل السياسي داخل الحزب لم تكن نابعة من قيادات مثقفة منفلتة في المركز وحسب كما كانوا يقدرون، ويعتقدون أن جماهير الحزب ستقف إلى جانبهم بنسبة الأغلبية الساحقة. لقد ظهر لهم بما لا يدع مجالاً للشك أن الانشقاق لم يكن يشبه انشقاق الحزب الجمهوري الاشتراكي ولا انشقاق حزب التحرير، بل كان ملموساً بين القواعد. ورأى الجانبان كيف أضاع الانشقاق فرص الحزب في الانتخابات.

ولن نبرح هذه المحطة بدون الإشارة لحادثة سقوط السيد الصادق في دائرة الجبلين أمام مرشح الإمام، إذ أن الشقان دخلا الانتخابات بدون أي معرفة لخارطة الإنشقاق الشعبية، وفي الحقيقة فإن دراسة هذه الخارطة برأيي سوف تكون مثيرة ويمكن ربطها بخارطة الولاءات بين السياسي والعشائري أوالمصلحي وبين الديني منها داخل حزب

(١) الفاتح عبد الله عبد السلام، سابق

الأمة.

فالمناطق الأكثر تمسكا بالعقيدة الأنصارية بشكل أصم صوتت لجناح الإمام بدون تساؤل، وكان ذلك الحال في النيل الأبيض وفي بعض مناطق الوجود الأنصاري في الشمال كما لدى الجبلاب (بالقرب من شندي) ومناطق العكد والموسياب (بالقرب من الدامر)، ولكن مناطق أخرى أكثر صوتت لجناح الصادق كما في دارفور وكردفان.

ومن الظواهر التي تستحق الالتفات ما حدث في دارفور المعروفة بعمق الولاء العشائري وقوة الرابطة القبلية والإدارة الأهلية فيها، ولكن بالرغم من ذلك مثلاً سقط في الانتخابات ابن ناظر الرزيقات الدكتور آدم موسى مادبو الذي كان ووالده في جناح الإمام أمام مرشح جناح الصادق في دائرة الضعين عزوته وأهل قبيلته.

حكومة المحجوب الثالثة (٧ أبريل ١٩٦٨- مايو ١٩٦٩م)

حاز حزب الأمة بجناحيه كما ذكرنا على أكثرية الأصوات في انتخابات ١٩٦٨م العامة، ولكن الانقسام وتفريق الأصوات بين القسمين، بالإضافة لأسباب أخرى جعل حصيلة الحزب ضئيلة في عدد المقاعد البرلمانية. وجرى الائتلاف الذي دخل فيه جناح الإمام الحكم مع الحزب الاتحادي الديمقراطي (الذي وحّد كلا من الوطني الاتحادي بقيادة الأزهري وحزب الشعب الديمقراطي التابع للسيد علي الميرغني) وحاز حزب الأمة جناح الإمام من جديد على منصب رئيس الوزراء الذي تقلده أيضاً المحجوب.

وكما أوردنا آنفا فإنه وبعد الانتخابات ظهرت بوادر التوحيد داخل حزب الأمة، ولكن استمرار الحرب في الجنوب، والتدهور في الأداء المالي كل ذلك وغيره فاقم من الأزمة السياسية بالبلاد، يضاف إليها اغتيال السيد وليم دينق في أحراش الجنوب في مايو ١٩٦٨م وما تبعه من شكوك. فقد كان وليم دينق من أكثر الساسة الجنوبيين العاملين من أجل حل عادل لمشكلة الجنوب، وقد تحالف مع حزب الأمة- الصادق- في سعيه للحل السياسي الذي يحقق طموح الجنوبيين في بلاد عادلة تزال التفرقة فيها بين أبنائها، ولكنه تعرض لمؤامرة واغتيل في الطريق من واو إلى رمبيك أثناء رحلة طوافية معروفة وذلك في ٥ مايو ١٩٦٨م.

كان اغتيال وليم دينق طعنة نجلاء للحركة السياسية السودانية المعافاة خاصة فيما يتعلق بالتعاون الشمالي الجنوبي.

وقد اتخذت حكومة المحجوب الحاكمة حينها موقفاً غير آبه لخطورة القضية ولم تسع للتحقيق الواجب في الأمر. واعتبر حزب الأمة بقيادة الصادق أن ظروف مقتل السيد وليم دينق كانت غامضة وأن التحقيق فيها ضروري، وفي بيان صدر بتوقيع السيد الصادق المهدي تمت المطالبة بإجراء هذا التحقيق، وبحسب البيان فإن السيد (وليم دينق علم من أعلام السودان، له خصوم، وعنده مواقف، وله أصدقاء وأعوان، ولا يحسم أمر قتله إلا إجراء تحقيق عادل دقيق عاجل بواسطة لجنة مستقلة نزيهة تتولى التحقيق وتصدر تقريراً واضحاً يجيب على كل التساؤلات ويحدد المسئولية). وهو ما لم يتم.

وداخل حزب الأمة اعتبر البعض أن اغتيال وليم دينق هو مؤامرة ضد حليفه الصادق، وهذا ما شاع لدى كثيرين، وعلى الأقل كان معروفاً أن مقتله يضير الصادق الذي كان عونه ومأمله، كما جاء في رثاء السيد إسحق الخليفة شريف له:

سيعرف فقدك الكبار يوم الجد أقرانك

أولئك قلة والله بين الناس أقرانك

عرفتك صفوة في الناس يا وليم

خلاصة أرضنا السمراء يا وليم

وعون الصادق المأمون للمستقبل الغافي

شهيد النكبة النكباء

ذات المركب الجافي

ثكلت براعم الآمال من ينبوعها الصافي

فأبكي قبره المحفور عند التونج أشعاري

وصوغي ذكره العملاق

من أعماق أغواري

وقولي إننا بالصدق أو بالعزم أجبال

تقاوم فتنة رعناء فوق النيل تنهال

ويبذر غرسها المشئوم بالشطآن أنذال

سنصبر إننا في الصبر لو تدرين أبطال

كأن مريرة المكروه إذ نحسوه (جربال)

ونحمد ربنا الرحمن في المكروه لا نألو

ونعرف أننا لله لو تمتد آجال

ولكن من الجهل في السياسة السودانية أن البعض يكتبون اليوم ويتهمون الصادق بأنه كان وراء الجريمة! بينما هي جريمة لو لم تكن ضده فقد أضرته وأصابته في زنده، وهذا ما يعرفه العارفون لا آخذو التاريخ من الملفقين أو حكايات السمر.

وكان الدكتور عبد الله علي إبراهيم اتصل بي مرة لأسأل عنه الإمام الصادق المهدي إن كان يعتقد أن مقتل وليم دينق قام به منافسوه السياسيون بقصد تعويق تحالفهم القوي والمرهوب يومها، إلا أنه أجاب بأنه يعتقد أن مقتله كان وراءه بعض ضباط الجيش في الجنوب ولا يظنها جريمة دبرها سياسيون، ولكنه يعتقد أن السياسيين أخطأوا في عدم إعطاء الحدث أهميته والتحقيق والمساءلة المستحقتين حوله، مما صيره إحدى غبائن الجنوب على الشمال، والمظالم الوطنية التي يجب إجلاؤها.

إعلان توحد الحزب ٧ أبريل ١٩٦٩م

لم يستمر انقسام الحزب طويلا بعدها. فعلاوة على أن نتيجة الانتخابات أعطت درساً مستحقاً للطرفين، غاب السيد محمد أحمد محجوب عن الساحة لفترة طويلة بسبب علة ألمت به من يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨م وحتى فبراير ١٩٦٩م، حيث ذهب مستشفياً للندن ثم للمغرب في ضيافة الملك الحسن الثاني ملك المغرب. وفي أثناء غيابه جرت أكثر من محاولة للإصلاح بين الفئات المتعارضة داخل الحزب.[1]

وبنهاية العام ١٩٦٨م كانت المداولات حول التوحيد قد وصلت مرحلة متقدمة، وصدر بيان من السيد الصادق المهدي في ١٥ ديسمبر ١٩٦٨م يفيد هذا المعنى ونصه:

(نيابة عن السيد الإمام الهادي وأصالة عن نفسي أرجو توضيح الآتي:

(١) غراهام توماس، السودان موت حلم الصفحات ١١٣ - ١١٤

أولا: إن مبدأ توحيد حزب الأمة قد تم الاتفاق عليه وسرنا قدماً في سبيل بحث الأمر وتحقيق التوحيد.

ثانيا: لقد كنا نزمع إصدار بيان عام في هذا الصدد فرأينا أن يشتمل البيان على بعض التفاصيل فأجلناه حتى يتم الفراغ من هذا الجانب.

ثالثا: نرجو أن يعاوننا المواطنون بالإمساك عن التعليقات ونشر الأخبار غير الدقيقة وغير العليمة عن الموقف في حزب الأمة حتى يوضح الأمر من الجهات المعنية بيننا جليا. فإن إعلان التوحد وإجراءاته المختلفة سيتم في الوقت المناسب وبالطرق الصحيحة السليمة إن شاء الله).

وفي فبراير ١٩٦٩ صدر بيان آخر يؤكد أن تأخير صدور بيان التوحيد جاء لسفر الإمام الهادي.

ويبدو أن التوحيد كان قد تم فلم يتبق سوى إعلانه، لأنه حينما ولدت طاهرة أختي في ٢ مارس ١٩٦٩م سماها الإمام الهادي، وهي الوحيدة فينا التي لم يسمها الوالد الحبيب، وذلك تيمنا بأجواء الوحدة والوئام، وظلت طاهرة لهذا السبب تحس بالعلاقة المميزة التي تربطها بالإمام الهادي وبيته.

قبل ذلك بعام، وفي مارس ١٩٦٨م ولد صديق أخي، بينما ولدتُ في ديسمبر ١٩٦٧م. وتحكي أمي الحبيبة رحمها الله كيف أنه حينما صار عمري شهرين وزيادة كان السيد الصادق في ظروف انشغال شديدة، فكان يقضي جل وقته في المكتب ولا يأتي إلا متأخراً جداً، فاتفقت مع عمي إبراهيم علي مدير مكتبه أن يدخلني إليه على أني طفل أسمته أمه عليه، وفعلاً ساقني ملفلفة فقبلني السيد الصادق في جبيني ودس في طيات لفافتي عشرة جنيهات وكانت مبلغاً كبيراً، قالت أمي: حينما قالت له ليلاً إنك من فرط غيابك لم تتعرف على ابنتك، لامها أيما لوم كيف تنبهه للغياب بهذه الطريقة، وأردف بأن الأطفال كلهم في صغرهم يتشابهون.

الشاهد، أخيراً أعلن التوحيد وصدر بيانه باللغتين العربية والإنجليزية في ٧ أبريل ١٩٦٩م (نص بيان التوحيد في الملاحق) بينما أقيم احتفال ضخم في يوم ١١ أبريل.

يقول دكتور الفاتح: (وفي ١١ أبريل١٩٦٩ أعلن الفصيلان رسمياً توحيد حزب

الأمة. وفي اليوم التالي تمت الاحتفالات في أمد رمان وقرأ الإمام للجمهور أسس إعادة التوحيد. حاولت تلك الأسس إيجاد توازن بين طموحات الصادق وبرنامجه الإصلاحي وبين محافظة الإمام. تم إلغاء منصب رئيس الحزب واستبدل «بزعيم الحزب» والذي يملأه الإمام بالإضافة لأن يكون الإمام مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية. وسمي الصادق أمين عام الحزب ومرشح الحزب الوحيد لرئاسة الوزارة).

والحقيقة هي أن بيان التوحيد كان قد وقع يوم ٧ أبريل، بينما كانت الاحتفالات التي شملت كل من أم درمان والخرطوم، وتمت فيها إذاعة بيان التوحيد (الإمام الهادي) وإلقاء خطبة التوحيد (السيد الصادق) كانت في يوم الجمعة ١١ أبريل، إذ توافدت الجماهير على ميدان أبو جنزير بالخرطوم حوالي الرابعة عصراً يصحبها السيد الصادق المهدي وتدفق صدر الموكب لبوابة القصر الجمهوري واتجه عبر شارع النيل صوب أم درمان، وتقول صحيفة الأمة (وعندما بلغ صدر الموكب التاريخي الحافل منتصف شارع الأربعين لم تكن مؤخرة الموكب قد بارحت شارع النيل بالخرطوم)! واتجه الموكب في النهاية لميدان الخليفة حيث استقبله الإمام الهادي، وهناك تلى الإمام الهادي البيان وخطب الصادق، وتكلم محمد أحمد المحجوب والأمير نقد الله وأحمد المهدي.

أما بيان التوحيد فنص على الأسس والمبادئ التالية:

١- حزب الأمة حزب عصري ديمقراطي مفتوح لكل السودانيين ويكون ملء المناصب القيادية فيه بالانتخاب ويخضع الأشخاص الذين يتم انتخابهم لتولي المسئولية للمحاسبة من أجهزة الحزب وتتخذ القرارات في كل المسائل التي تخص سياسة الحزب والبلاد برأي الأغلبية.

٢- بالنظر لزعامة السيد الإمام الهادي المهدي في الحزب والبلاد فإنه هو المرشح الوحيد لحزب الأمة لرئاسة الجمهورية في ظل دستور البلاد الدائم.

٣- يلي السيد الإمام الهادي المهدي في سلم مناصب الحزب العليا السيد الصادق المهدي بحكم انتخابه السابق ليمارس جميع صلاحيات رئيس الحزب ويباشر مسئوليات الأمانة العامة ويتولى رئاسة الجهاز التنفيذي في أي حكومة يؤلفها حزب الأمة أو يشترك فيها وهو يؤدي هذه الأعباء بتفويض من السيد الإمام الهادي ومن أجهزة الحزب ويكون خاضعا لمحاسبة تلك الأجهزة.

٤- قيام مجلس عال يتولى وضع سياسة الحزب العليا والإشراف على إدارة شئونه ومحاسبة الأجهزة التنفيذية حتى يتم وضع دستور الحزب الموحد وتنتخب بموجبه أجهزة الحزب.

٥- لقد اجتمع شمل حزب الأمة على التضامن والصلح بين جميع عناصره وأفراده.

وانطلاقاً من هذا الوضع الذي اتفق عليه واستناداً على هذا المفهوم يعيد المجلس العالي النظر في الأوضاع السياسية الراهنة، ويحدد مواقف الحزب الموحد منها، وهذه الأوضاع هي:

أ- أهداف حكم البلاد في الفترة الانتقالية الحالية وشكل الحكومة التي يراها الحزب في هذه المرحلة.

ب- وضع الدستور الدائم للبلاد.

ج- الموقف من القضية الدستورية.

د- دراسة وإعداد منهاج الحزب للأخذ بيد البلاد في هذا الظرف الحرج من تاريخها.

وإننا إذ نزف البشرى لجماهير حزبنا بهذا اللقاء نطلب إليهم أن يعلنوا صلحاً عاماً شاملاً بينهم، وأن يوحدوا لجانهم وجهودهم السياسية لمواجهة الأعباء الوطنية الكبرى التي ستلقى على عواتقهم في الغد القريب.(١)

وألقى السيد الصادق خطبة طويلة تعرض فيها لتاريخ الكيان ودوره، وما حدث بعد ثورة أكتوبر، وتمزق القوى السياسية يميناً ويساراً، والدور المفروض على الحزب لعبه مشيراً للمسألة الدستورية وتعثرها معترفا بأن التوحيد لم يكن مسألة سهلة، قائلاً:

(لقد بدأت مباحثات توحيد حزب الأمة بمبادرة من السيد الإمام الهادي، وكنت وأنا أتحدث معه مفوضاً من أجهزة الحزب الذي انتمي إليه فقطعت المباحثات منذ أكتوبر حتى يومنا هذا خمسة أشهر. وإني لأحمد الله على تلك الفترة فبقدر ما بدت علاقاتنا في بدايتها مشوبة بسوء الظن والمرارة التي علقت من الماضي القريب وجدت من الإمام

(١) صحيفة الأمة في يوم الأحد ١٣ أبريل ١٩٦٩م، والنص الكامل لبيان التوحيد في الملاحق

رعاية الأب وحنكة الخبير وسعة العقل والصدر، فقربت الشقة وأزالت المرارة، وقويت الثقة، واستمر تفاوضنا بتفويض من قادة الحزب وزعمائه ومشاركة منهم في بعض الأحيان حتى برزت معالم الاتفاق لإعادة توحيد حزب الأمة.

وعندما ظهرت وتأكدت معالم الاتفاق اطلع عليها قادة حزبنا ومكتبنا السياسي وهيئتنا البرلمانية وهيئتنا التأسيسية في سلسلة من الاجتماعات فناقشوها نقاشاً مستفيضاً، وليس صحيحاً كما ورد في بعض الصحف أن الهيئة التأسيسية لم تقبل تلك الأسس إلا بالتصويت بأغلبية معلومة، بل الصحيح هو أن تلك الأجهزة أبدت ملاحظاتها واتخذت قراراتها وأجازت الاتفاق بعد ذلك في كل تلك المراحل بالإجماع، بل إنني لا أكتم سراً إذا قلت إنني شخصيا كنت مدفوعاً بتلك الأجهزة لتحقيق التوحيد بأسرع من سرعتي الطبيعية[1].)

ونجد بالتالي أن وصف دكتور الفاتح أعلاه للبيان صحيح من ناحية أن فيه توازن بين طموحات الصادق الإصلاحية ومحافظة الإمام. ولكن الملخص الذي اتخذه لم يكن دقيقاً وكان مائلاً نحو خط دستور جناح الإمام لسنة ١٩٦٧م والذي كان يلقى استهجاناً كبيراً بمنطق ليبرالي خاصة لفظة (الزعيم). فالبيان تحدث عن زعامة الإمام المهدي في الحزب والبلاد ولم يتحدث عن منصب دستوري جديد اسمه «الزعيم»، وهذه الزعامة كانت تتخذ في الدساتير الماضية شكل راعي الحزب، ولكن صلاحيات الراعي كانت تتقلص مع الزمان بيد أن هذا البيان قد ذهب في اتجاه مضاد لحركة التطور بزيادتها، وهذا بسبب طبيعته كونه يحاول الجمع بين نقائض.

وفي المقابل نجد كذلك ما يصر الصادق على إثباته من أن التوحيد تم على أساس أن المناصب في الحزب تحسم بالانتخاب والقرارات بالأغلبية.

والبيان فيما عدا حسم مسألة ديمقراطية الانتخابات لم يتحدث إلا عن أوضاع آنية وانتقالية، ومن المؤكد أن تسمية مرشحي الحزب فيه لم تكن موفقة، وهنا من جديد نستطيع القول إن السيد الصادق (ذهب بعيداً) لإرضاء الإمام الهادي، أو أن من معه في الحزب هم من دفعوا لذلك، فقد جاء في كلمته ما يشي بأن سرعة أجهزة حزبه كانت أكبر من سرعته الطبيعية. مما يشير لأن التنازل كان بسبب الضغط الجماهيري من جهة،

(١) نفسه

وبسبب ما سببه الانشقاق من ضعف في موقف الحزب جعله مطية للآخرين بشكل دمّر صورته وأضار البلاد، إضافة لليأس من الإصلاح عبر القنوات القضائية التي طرقها الحزب.

والحادثة عموما تقرع الأجراس، بضرورة حسم العلاقة بين كيان الأنصار والحزب كما قلنا بشكل تستوعبه حتى القواعد، لأن قواعدنا لا زالت تنظر للأمر بالتباس.

أسفر عن التوحيد تكوين مجلس عالٍ هو السلطة صاحبة القرار في الحزب، مكون من ٣١ عضواً بمن فيهم الإمام الهادي والسيد الصادق.

صدر في ١٧ أبريل بيان من السيد الصادق يعلن فيه عن تكوين المجلس المذكور، وأعضاؤه إضافة إليه والإمام الهادي هم السادة: (داؤد الخليفة، عبد الرحمن النور، محمد أحمد المحجوب، أحمد المهدي، عبد الله نقد الله، أمين التوم، محمد داود الخليفة، عبد الحميد صالح، ميرغني حسين زاكي الدين، كمال عبد الله الفاضل، محمد عثمان صالح، داؤد عبد اللطيف، أحمد إبراهيم دريج، حسن مدثر محمد السيد عثمان، زين العابدين حسين شريف، إبراهيم هباني، محمد إبراهيم خليل، أحمد بخاري، عبد الله شداد، جوزيف جيمس طمبره، محمد الحلو موسى، سعد محمود موسى مادبو، عبد القادر أوكير، عبد الرحمن عمر، عمر نور الدائم، وصلاح عبدالسلام).

عقد أول اجتماع للمجلس العالي مساء يوم السبت ١٩ أبريل ١٩٦٩م. وجه السيد الصادق الدعوة له، وكان اجتماعا مدهشاً على الأقل بالنسبة للسيد الصادق! وسوف نسوق سرده لما دار فيه أدناه. اتفق الحزب في ذلك الاجتماع على خط واضح ولكن خرج منه السيد محمد أحمد محجوب مغاضباً وروى في مذكراته إنه رفض اقتسام الحزب بين أبناء المهدي[1].

ومضى الحزب في تحديد خطه السياسي وكيفية إصلاح الائتلاف القائم، وفي التفاوض مع حلفائه في الاتحادي الديمقراطي نحو خطى الإصلاح.

بيان الاتفاق مع الاتحادي

في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨م عاني المحجوب من المرض كما ذكرنا فتم نقله بالطائرة إلى

(١) محجوب، سابق

لندن لمعالجة علة عصبية –بحسب رواية السيد جراهام توماس الذي عاده عدة مرات آخرها كان في يناير ١٩٦٩م حيث كان في مرحلة النقاهة- ثم اتجه بعد ذلك للمغرب «ليتابع شفاءه ضيفاً على ملك المغرب» وقضى شهراً كاملاً عاد بعده محجوب للسودان.

روى المحجوب نفسه تفاصيل مرضه وكيف قوبل باهتمام زعماء العالم وباحتفاء الجماهير حينما عاد في فبراير ١٩٦٩. وفي أثناء غيابه جرت محاولات للإصلاح ما بين الفئات المتعارضة داخل الحزب كما رصدنا، ولما حدث التوحيد في أبريل ١٩٦٩م أستثير محجوب وخرج مغاضباً من أول اجتماع للمجلس العالي، ثم هدد بالاستقالة ودوّن في مذكراته أن الأزهري والإمام الهادي أقنعاه بأن يظل في منصبه، بل قال إن السيد محمد عثمان الميرغني كذلك رجاه ألا يستقيل.[1] بينما يؤكد السيد الصادق أنه استقال فعلاً وخلق فراغاً دستورياً.

وفي ذلك الوقت كان هنالك اختلاف داخل القوى السياسية حول صلاحيات الجمعية، وقد استند البعض على التجربة السالبة المختصة بكثرة التعديلات الدستورية، وحل الجمعية خرقاً للدستور وغير ذلك من ممارسات شائهة لسحب الثقة من الجمعية التأسيسية وسحب صلاحياتها في إجازة الدستور، وقد اتفقت القوى السياسية الكبرى على التأكيد بأن إجازة الدستور من صلاحيات الجمعية وإن كانت هنالك قضايا يلزم فيها الرجوع للاستفتاء الشعبي.

وفي أوائل مايو ١٩٦٩م دخلت أحزاب الحكومة في إجراء محادثات حول المسألة الدستورية، وفي ٧ مايو اتفق الحزبان المؤتلفان حول المسألة وصدر عنهما بيان في نفس اليوم، وهو الذي يشير إليه السيد الصادق في مدوناته بـ «البيان المعروف» كان هذا البيان يفيد بالآتي:

١. اتفاق الحزبين على أسس الدستور الرئيسية.

٢. الاتفاق على تقديم مسودة الدستور للجمعية التأسيسية في يوليو ١٩٦٩م لتجيزه في وقت أقصاه ديسمبر ١٩٦٩م.

(١) (توماس ص ١١٣-١١٥) والمحجوب الديمقراطية في الميزان

٣. إذا لم تتمكن الجمعية من إجازة مشروع الدستور في مرحلة القراءة الثانية، في أو قبل ديسمبر، يعرض مشروع الدستور برمته للاستفتاء الشعبي.

٤. إذا اجتاز الدستور مرحلة القراءة الثانية في الزمان المقرر تعرض المواد الرئيسية الآتية في استفتاء شعبي نتيجته ملزمة، وهي:

أ. إسلامية الدستور أو علمانيته.

ب. نظام الجمهورية الرئاسية أو البرلمانية.

ج. إقليمية الحكم أو مركزيته.

على أن يشمل الاستفتاء الشعبي أية مواد أخرى يتفق على أهميتها حينذاك. مع التزامهما بإجراء مفاوضات مع الأحزاب والهيئات الأخرى لجمع كلمتها حول هذا المشروع والتزما بأن يشمل اتفاقهما مع تلك الأحزاب والهيئات الأسس اللازمة لضمان حقوق الأقليات، والحريات العامة والحريات الدينية.[١]

ولكن مما يبدو في مدونات الصادق أدناه فقد كان الاتحادي متنصلاً من البيان وكان الأزهري منزعجاً من نشره!

مذكرات السيد الصادق التي كتبها حول تلك الأحداث تقول[٢]:

بالنسبة لنا كان الائتلاف القائم هو الشر بعينه، وكان الفساد الجائم على صدر البلاد هو الطوفان، وما كان باليد حيلة. فقد قاومناه ما شاء الله، ولكن رسوخ الولاءات التقليدية في السودان جعل بياناتنا ووثائقنا، وكثيراً ما هي، جعلها أشبه بالسبق الصحفي والنشاط الصحفي منها بالفتح السياسي.

وكنا نريد أن نقضي على ذلك الوضع السياسي بأسلوب ثوري دستوري، وذلك بأن نحصل على حكم من القضاء في القضية الدستورية، ثم نجعل ذلك منطلقاً لوضع جديد يخططه القضاء والجيش والمنظمات الشعبية غير الملوثة بالجريمة الدستورية. وسعينا

(١) (حاج موسى ص ١٣١-٣١٥).

(٢) من مذكرات كتبها الحبيب الإمام الصادق المهدي أثناء اعتقاله بجبيت في يونيو ١٩٦٩م- بتصرف

في هذا الخط ما سعينا، ولكن القضاء خذلنا خذلاناً مبيناً، وقد قابلت رئيس القضاء مرتين للاطمئنان على سير القضية، بل وسطت له شيخه ليقوم بتصريف العدالة ولكن دون نتيجة، فالقضاء أصم عن العدالة.

لقد كان أعضاء مكتبنا السياسي وهيئتنا التأسيسية والبرلمانية قد اقتنعوا بضرورة توحيد حزب الأمة، وكنت أنا ومعي قلة نرى في ذلك رجعة، وبما أننا نعلم أن عناصر كثيرة ذات مصالح وآراء محافظة ما زالت تقف معنا، وهي حريصة على الفعالية السياسة أكثر من حرصها على قضية الإصلاح، كان إقناعنا لها بصحة موقفنا انتظارنا للقضية الدستورية، وعندما اتضح أن تلك القضية قد قعد بها خمول القضاء أصبحت صيحات ذلك النفر القوى في حزبنا عالية للغاية، ولذا كان قبول التوحيد لحزب الأمة هو المخرج الوحيد لمحاولة الإصلاح ولمحاولة إزالة الوضع السياسي المتسلط ولكن كيف السبيل إليه؟

عندما بدأت مفاوضات التوحيد كنت أنا شخصياً مقتنعا بأنها لن تصل إلى نتيجة ولكن لا بد من المحاولة.

كان السياسيون مع السيد الإمام الهادي ضد توحيد حزب الأمة لأنهم أساساً لم يصيبوا مركزاً إلا بانشقاق حزب الأمة، ولكن شخصاً واحداً من بين ساسته، الدكتور عبد الحميد صالح، كان يرى ضرورة التوحيد وكان هذا يتجاوب مع شعور القاعدة العادية من الأنصار في جناح الإمام، ولذا سار هو مع الإمام في اتجاه التوحيد وعزلوا السياسيين الآخرين عزلاً تاماً.

لقد وجدت السيد الإمام خلاف ما كنت اتوقع، إذ وجدته مؤيداً لتوحيد حزب الأمة على مبادئ طبق الأصل لمبادئنا، ووجدته زاهداً في الطاقم الحاكم من رجاله ومن الاتحادي الديمقراطي، وليس له شرط في النهاية إلا أن يعترف له في الحزب بمكانة تجعله مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية.

إننا في مناسبات عديدة قبل المفاوضات بحثنا مسألة رئاسة الجمهورية واتفق رأينا أننا إذا استطعنا أن نجعل الإمام يوافق على أن يكون الحزب في مبادئه ونظامه كما نرى من ديمقراطية وإصلاح وتجديد فلا مانع من أن نوافق على ترشيحه ويتم توحيد الحزب.

وكنا نعتقد أن يؤدي توحيد الحزب تلقائياً إلى فض الائتلاف مع الاتحادي الديمقراطي، ويكون الإمام معنا في جانب الاستفادة من القضية الدستورية لتغيير الأوضاع، وكنا نعتقد أن القضاة إذا شعروا بقوة المعسكر الذي يساند التعجيل بالنظر في القضية الدستورية فسوف يستجيبون.

لقد تم توحيد حزب الأمة ولكن النقطة التي كانت معلقة هي نقطة الائتلاف، وإدانة الفساد، لم تحسم بالوضوح الذي كنا نريده.

كان المهرجان أضخم حدث شعبي شهدته أمدرمان، وكان الموكب أضخم حدث شعبي شهدته الخرطوم، وكان بيان التوحيد الذي ألقاه الإمام وخطبتي في معنى متشابه مع اختلاف في الاعتدال (البيان) والتطرف في الخطبة، فكان واضحاً أن الحزب الموحد ضد الحكومة القائمة ويرى محاربة الفساد والإصلاح.

ولكن حتى هذه اللحظة لم يجد ساسة الإمام سبيلاً لعرقلة التيار، بل كانت خطبهم في المهرجان دليل الانعزال التام من حزبهم والجماهير، فالسيد محمد أحمد محجوب كان يعزل نفسه في خطابه والسيد محمد داؤد كان يحرض الإمام بينما كانت الشروط التي أبانها الإمام في البيان واضحة في اتجاه مضاد. ولكن ماذا عساهم يصنعون؟

رؤية إصلاح الحكم

عقد الاجتماع الأول للمجلس العالي بالسراي بالخرطوم[1] وكان محصوراً على القسم فحضره كل الأعضاء ثم عقد الاجتماع الثاني بمنزل الإمام بالامتداد وكان على الأجندة بحث موضوع الحكم شكله وأهدافه.

وكنت موقنا أن ساسة الإمام كانوا يعتقدون أن هذا الاجتماع سيقضي على توحيد حزب الأمة، وذلك لتوقع صدام في هذه النقطة بيني وبين السيد الإمام. ولذلك لم أتكلم في بداية الاجتماع ولم يتكلم السيد الإمام.

تكلم عدد من الحاضرين ودهشتُ أن أجد رجال السيد الإمام (سابقاً) أكثر عنفا مما توقعت في هجومهم على الحكومة وعلى الاتحادي الديمقراطي، وكان أوضح الناس إدانة وهجوما السادة: آدم محمود مادبو، عبد الرحمن عمر، عبد الله شداد، والغريب أن

(١) كان ذلك مساء ١٩/ ٤/ ١٩٦٩م

بعض السادة من الطرف الآخر كانوا أكثر تحفظاً أمثال السيد أمين التوم والسيد محمد إبراهيم خليل.

بعد أن تكلم نصف الناس طلبت الكلمة وتحدثت ساعة بالآتي:

١- أن توحيد حزب الأمة تم لإصلاح أحوال البلاد.

٢- أن الحكم القائم لا بد من تبديله موضوعاً وشكلاً.

أما شكلاً: أن يكون الحكم قومياً وأن يكون حزب الأمة مساوياً للاتحادي، وأن يدخل حزب سانو، وأن تدعى الأحزاب الصغيرة للإشتراك.

أما موضوعاً أن:

١. تحدد فترة لإنهاء الفترة الانتقالية وأن يجاز الدستور باستفتاء إذا تجاوز الفترة.

٢. أن توضع ضوابط لمحاربة الفساد وتوضع سياسة لمحاربة الفساد.

٣. أن يعاد النظر في السياسة المالية والاقتصادية القائمة بما يعطي أولوية للتنمية ويحقق التوازن الداخلي والخارجي.

٤. أن تكون سياسة السودان الخارجية محققة لذاتية السودان وكرامته.

٥. أن توضع سياسة قومية لمعالجة مشكلة الجنوب تبنى على اتفاقاتنا السابقة معهم.

٦. أن يوضع حد لخروج رئيس مجلس السيادة من الدستور والقانون وذلك بوضع لائحة تضبط تصرفاته.

٧. أن تكفل حماية الخدمة المدنية واحترام القانون ويشرع في إصلاح الخدمة المدنية.

٨. أن تنفذ ذلك في فترة معلومة حكومة قومية.

تكلم بعدي متحدثان ثم تكلم السيد الإمام أنه يؤيد كل حرف مما قلت في ذلك التحليل وذلك الاقتراح، وهنا أصيب الساسة الذين جاءوا ليشهدوا تجدد الخلاف بالصاعقة.

ولم يعارض أحد هذا الاتجاه فقبله الاجتماع بالاجماع، ولكن السيد محمد أحمد المحجوب اعتبر هذا نهاية للوضع السياسي الذي كان واقفاً عليه، فنادى السيد داؤد عبد اللطيف بعد نهاية الاجتماع وخرج. وقد علمت مما دار بينهما أنه يعتقد أن الاتحاديين لن يقبلوا تلك الشروط، وأن الاتفاق عليها من ناحية حزب الأمة معناه فض الائتلاف، ولذلك فالأفضل له أن يستقيل، ومن هذه المشاعر والتقديرات رأي السيد محجوب أن يقدم استقالته من رئاسة الوزارة.

وكان يقصد بها بالطبع أن يجعلنا في حزب الأمة نهتم بأمره وأن ينبه السيد الإمام للموقف حتى نحصر أنفسنا في استقالته ونختلف في هذا الأمر من جديد، ولكن السيد الأمام رأى كما رأى الآخرون أن هذا الإجراء مناورة ولا يستحق أن نناقشه، ومنذ تلك اللحظة لم يحضر السيد المحجوب أي اجتماع من اجتماعات حزب الأمة، وأصبح ومن معه يروج في الإشاعات عن حزب الأمة وعن احتمال قيام الضباط بانقلاب ليضعوه في السلطة.. وقد سمعت من السيد صلاح عبد السلام في إحدى المرات إشاعة بخصوص انقلاب لصالح السيد محجوب فصرفت الإشاعة ولكنني أخبرت بها السيد الإمام في مايو للعلم.

ما هو الذي طرأ على السيد الإمام فجعل تقديره السياسي مختلفاً عما انتظروا؟

اعتقد الأسباب الآتية:

أولاً: الحكومة القائمة تحولت إلى مطية لأزهري، وأزهري هو منافسه، وكان رئيس الوزراء أحد قوائم تلك المطية.

ثانياً: في أماكن الأنصار في أبا، وفي الضعين، وأينما ذهب كان الهجوم على تقصير الحكومة قوياً بل كان الأنصار في تلك المناطق يولون شباباً مما كانوا في الجناح الآخر الحديث نيابة عنهم ويسندونهم، وكان هؤلاء الشبان يكيلون للحكومة كيلاً ثقيلاً.

ثالثاً: شعر الإمام أن توحيد حزب الأمة يرد مكانته ومكانة الحزب في البلاد وأن الاستمرار في الوضع الذي كان قائماً إنما نوع من التبعية لخصومه.

رابعاً: تدهور الأمور في البلاد في الاقتصاد- في الإدارة..إلخ، وعدم حيلة الحكومة مع ضعف رئيسها.

بعد أن توحد فكر الحزب سياسياً، وبعد أن أنعش مشاعر جماهيره في طول البلاد وعرضها بالتجمعات الشعبية، كما في أمدرمان والخرطوم وطابت والعسيلات.. الخ، فواجه الاتحاد الديمقراطي فكرياً وشعبياً، بدأت المفاوضات. وكان الاتحادي الديمقراطي كالساسة المذكورين آنفاً يتوقع أن يتكلم حزب الأمة بلسانين وأنه سيجد مجالاً لاتجاهاته في اختلافنا.

ولكننا احتطنا لذلك:

أولا: بالاتفاق التام على النقاط الثمانية.

وثانيا: بوضع بيان تفصيلي لكل نقطة.

درسناه وطبعناه وأخذ كل متكلم منا نسخة من النقاط المجملة والبيانات المفصلة كما رتبنا النقاط للمناقشة حسب أهميتها في نظرنا.

لقد اجتمعنا (الإمام- الصادق- عبد الحميد) بالسادة (ازهري- محمد عثمان- على عبد الرحمن- الهندي) كان هذا أول لقاء بيني وبينهم منذ أن غدروا بالدستور في فبراير ١٩٦٨م.

كان الاجتماع محاطاً بودية متكلفة منا جميعاً، ثم دخلنا الموضوع، فحاول الشيخ علي أن يقول إن البحث يبدأ بالحكم فقيل له إن الأهم هو الدستور فرد عليه الهندي رداً متطرفا في أهمية الدستور ولزوم البداية ببحثه فاتضح لنا أن الجماعة لم تحضر شيئاً وأنهم مشارب مختلفة.

اتفق الاجتماع على الأولويات التي اقترحناها فبدأ بحث موضوع الدستور. قلنا لهم:

١. إن الدستور مهم لأن هذه الجمعية منتخبة لذلك.

٢. هناك مسودة اتفق عليها في الماضي نرى أن تعرض على الجمعية فوراً ويحدد موعد عرضها وتحدد فترة لإجازتها.

٣. إذا جيزت المسودة فبها وإلا يعرض الأمر لاستفتاء شعبي. وأعطيناهم نسخة من بيان مشروعنا لهذه الاجراءات.

ناقشونا نقاشاً يدل على اختلافهم حول المسودة، وقلقهم على مصير لجنة الدستور، ومخاوفهم من النواب إذا حدد عمر الجمعية، ولكنهم أخذوا بياننا وزعموا أنهم بعد دراسته سيجتمعون بنا للمناقشة «الأحد»، وفي يوم الثلاثاء دعونا للاجتماع وكانوا موافقين على جوهر ما اقترحناه وحددوا تواريخ: أن يكون عرض الدستور للجمعية في نهاية يوليو ١٩٦٩ م وأن يكون حد نظر الجمعية في المشروع نهاية يناير ١٩٧٠ م.

بعد نقاش تقدمت باقتراح فوافق عليه الاجتماع بالاجماع واقترحوا أن يدون ويوقع عليه وينشر، فأمليته على الشيخ علي عبد الرحمن وكتبته في نسختين وقع عليها سبعتنا «البيان المعروف». وانفض الاجتماع التالي ليوم الأحد.

هذه إذن هي الطريقة التي خرج بها بيان ٧ مايو حول الدستور وأذيع في الإعلام.

ويواصل السيد الصادق سرد ما حدث في الاجتماع التالي:

أولاً: تساءل أزهري لماذا نشر البيان؟ ولم نتفق على نشره، فرد عليه علي عبد الرحمن بأن الاتفاق على النشر تم.

ثانياً: أوضحوا أن هيئتهم البرلمانية لم توافق على التوقيت، وأنهم لا يفهمون كيفية أو ضرورة الاستفتاء.

ثالثاً: أوضحوا أنهم لم يفوضوا لبحث موضوع الدستور وإنما فوضوا لبحث موضوع الحكم.

وهذا ما كنت أنا شخصياً اتوقع، لأنني ما كنت أحسب الاتحادي الديمقراطي يوافق على شروطنا والشرط الأول كان من أصعبها على حزب يتمتع بوضع سياسي لا يعكس ضعفه الشعبي، وبوضع مريح جداً نتيجة انشقاق حزب الأمة، فهل يترك هذه الأوضاع المريحة بهذه السهولة؟

ولذلك كان اتفاقهم معنا مفاجأة، وعندما عرضناه على مجلسنا السياسي كان المجلس السياسي كله تقريباً يرى أننا قد كسبنا كسباً كبيراً، بل ذهب بعضهم إلى أنه كسب كبير جداً، اللهم إلا إذا كان الاتحادي الديمقراطي يخفي شيئاً من ورائه، ولم ينل من مقدار النجاح الباهر في الأمر إلا السيد أحمد المهدي فإنه الوحيد تقريبا الذي كان يرى أننا لم نحقق المصلحة المنتظرة بالاتفاق.

على كل حال تمسكنا بالاتفاق، وكان الاتحاديون في حرج شديد يحاولون إيجاد مخرج بيننا وبين هيئتهم البرلمانية. وبعد مداولة اتضح لهم أننا متمسكون بالاتفاق الذي تم، وإننا لن نبحث نقطة أخرى ما لم يؤكدون لنا موافقتهم عليه. وأشار الهندي (ولم يكن قد حضر اجتماعهم بالهيئة البرلمانية) بضرورة إعطائهم مهلة، وأشار لأنهم إذا لم يجدوا مخرجاً مع هيئتهم فربما عرضوا الاستقالة لأنهم فعلاً ارتبطوا ووقعوا.

واقترح أحدنا أن نبدأ الاتصالات بالجنوبيين لنرى موقفهم كما نص البيان. وكان أمهلم أن يرفض الجنوبيون فيكون لهم في ذلك بعض المخرج، هذا كان أمل السيدين على عبد الرحمن ومحمد عثمان الذي وضح في غضون كلامهما.

لقد قلنا أثناء هذا البحث أن الذي نعرضه على الجنوبيين هو تأييد الاتفاقات السابقة معهم بخصوص الحكم الاقليمي، والضمانات الإسلامية، وطريقة إجازة الدستور المتفق عليه أخيراً. فوافق الاتحاديون وأضافوا أنهم أيضا توصلوا لاتفاقات مع الجنوبيين يودون أن تكون أساساً في الاتفاق الجديد فوافقنا أن ندرسها وطلبنا نسخة منها.

عقد أول اجتماع مع الجنوبيين وحضره حزب جبهة الجنوب، وسانو. واتضح أن الاتحادي الديمقراطي لم يتوصل لأية اتفاقات، وقال الشيخ على أن ممثلهم في هذه المسألة السيد موسى المبارك وأنه غائب في شهر العسل والأوراق معه. وبالتحري في الاجتماع من السيد أبيل اير ممثل جبهة الجنوب أوضح أنهم لم يتوصلوا لاتفاق في أمر. ولذا كان الأساس الذي بحثه المجتمعون هو الاتفاقات التي ذكرناها ووزعنا نسخاً منها، وبعد التداول في اجتماعين كان آخرهم يوم الجمعة الأخير في مايو[1] فوصلنا لاتفاق مع الجنوبيين.

وكان السيد أزهري قد وضع مشروعات طواف لا تتمشى مع المفاوضات منها الذهاب إلى كنشاسا، وإلى الغرب،، والجزيرة، في مؤتمرات، أو في مؤتمرات بعض الفلاتة، ثم إلى أركويت حيث يرتاح، وهي بمثابة هروب من المفاوضات للحرج الذي وقعوا فيه.

(١) المقصود الجمعة الأخيرة قبل انقلاب مايو، وتوافق ٢٣ مايو ١٩٦٩م، لأن الجمعة الأخيرة في مايو هي ٣٠ مايو أي بعد الانقلاب.

وأحس النواب بالاضطراب في الحزبين الكبيرين. والحق أقول إن برلمان ٦٨ م هذا كان أسوأ برلمان عرفه السودان، وأسوا من المجلس المركزي من حيث الجهل والعناصر الجامدة والنفعية والانتهازية، وأنا شخصياً قد وصلت لهذا القرار بعد ثلاثة أشهر من انتخابه، ولم يكن عندي أدنى أمل في أن تصدر منه أعمال وطنية في أية صورة من الصور. لقد كان برلمان الانتهازية والجمود التي قهرتها رياح الثورة في أكتوبر فنامت وأنعشتها رياح الغدر في أبريل فقامت: اتحاديون لا يأملون في دوائر إلا بانشقاق حزب الأمة، وحزب أمة لا يأملون أن يكون لهم شأن إلا في ظرف الانشقاق، وانتهازيون لا يعيشون إلا في جو الطمع والغش والخيانة الذي حركه حل الجمعية غدراً في فبراير ١٩٦٨ م.

إشراك الصحافة في النقاش

وكعادة السيد الصادق فإنه يهتم جداً بما يكتب في الصحافة، ويشغل نفسه بالتعليق على ما يورده الصحفيين في أعمدة الرأي، ويحب أن تشترك الصحافة في تنوير العملية السياسية، ومن ضمن أوراق مكتبه (بيان صحافي) صادر في ١٠ مايو ١٩٦٩م يبدو أنه تعليق أصلاً على ما أورده الأستاذ علي حامد:

أخي السيد على حامد، تحية طيبة. لقد نبهت في عدد من مقالات الصميم إلى أن مسألة الدستور لا تعالج ما يعانيه الناس من ضيق في الحياة وهذه كلمة حق. ولكن الذي أريد أن الفت نظرك إليه هو أن الاصلاح الذي نريده جميعاً نريده في إطار النظام الديمقراطي، والنظام الديمقراطي هو واحد من أشكال الحقوق والعلاقات ينظمها الدستور، فالدستور يستمد أهميته من أنه الطريقة والنظام والسبيل لتحديد علاقات الحكم مهما كان محتواها.

وربما في نظر (البعض) أن يتخذ الناس موقفهم من قضايا الإصلاح مباشرة دون النظر إلى تنظيم علاقات الحكم، وهذا النهج هو النهج الثوري وإنني لا أذكره هنا لأدينه ولكن أذكره لأقول إننا في السودان الآن نحاول أن نسير في إطار الديمقراطية والدستورية. وإنك تعلم أننا عندما أطحنا بالحكم العسكري، وفي أول مقابلة بين الجبهة القومية الموحدة والقادة العسكريين لم نناقش انحطاط الاقتصاد وفساد أداة الحكم وإنهيار سياسة الجنوب، بل ناقشنا الإطار الدستوري واتفقنا على إعادة الدستور المؤقت معدلاً وبعد ذلك دخلنا في مناقشة القضايا الأخرى.

وهذا هو التنظيم الذي وضعنا على أساسه ميثاق أكتوبر الذي بدأ بتحديد الأوضاع الدستورية ثم تناول أوضاع الحكم وإصلاحات السياسة.

وإنك تعلم أننا منذ أن حلت الجمعية في فبراير ٦٨ نعاني من ثغرة كبرى هي أن أوضاع الحكم في بلادنا لا علاقة لها بالدستور المؤقت الذي نحكم به، فأصبح لزاماً علينا أن نجد سبيلاً لتنظيم ما سكت عنه الدستور حتى لا تعم الفوضى.

إن اتفاق الحزبين الأخير[1] *هو اتفاق سياسي على نحو ميثاق أكتوبر، لتنظيم ما سكت عنه الدستور منعاً للفوضى. وهو كاتفاق يتعلق بنظام الحكم قبل تعلقه بمستوى الحكم، يأتي في الصدارة لأن هذه الشكليات والعلاقات لها أهمية خاصة في النظام الديمقراطي والدستوري، ولأنه سيكون ملزماً للحزبين حتى إذا لم يوفقنا في الاتفاق على أهداف الحكم وشكل الحكومة.*

وأود أن أؤكد لك أن اجتماعات الحزبين التالية سوف تتناول الموضوعات الأخرى التي تخص أهداف الحكم وشكل الحكومة، وحبذا لو انصرفت على اتجاه الإصلاح لإعطاء المتحدثين فكرة واضحة عما يدور في خلد الرأي العام السوداني، ولك تحياتي.

رحلة لبنان

سوف نذكر هنا لقاءً هاماً جرى بين السيدين الصادق والمحجوب بلبنان، ثم نشرح ما تم ذكره أعلاه من خطوات حول الاتفاق على كتابة الدستور، فقد كان من أهم الأحداث خلال حكومة المحجوب الائتلافية الثالثة المجهود الذي جرى لإنشاء لجنة جديدة للدستور، وذلك لمراجعة مشروع الدستور الذي قدمته اللجنة الأولى (والذي وصل لمرحلة القراءة الثانية) مادة مادة وتدخل التعديلات التي تراها لازمة وتجيزه من جديد.

قال السيد الصادق[2]:

في وقت ما من مراحل صياغة الدستور الجديد كان السيد المحجوب في زيارة

(١) يعني الاتفاق الذي صدر عنه بيان السابع من مايو حول الدستور.

(٢) سألت الحبيب الإمام عن هذا اللقاء لأنه ذكره لي ذات مرة، ووثقته لغرض كتابة هذه السيرة في يوم ٨/ ١٠/ ٢٠١١م.

رسمية للبنان كرئيس للوزراء، وتصادف أن سافرت لبيروت لنشاط سياسي. وكان للمحجوب صديق شاعر لبناني هو السيد صلاح الأسير، قابلني هناك، وعبّر عن مشاعر طيبة وقال إنه مع مجموعة من اللبنانيين يريدون أن ينظموا حفل استقبال تكريماً لي حيث أقيم بفندق كارلنجتون ببيروت، فرحّبت بذلك، وفعلاً تم تنظيم حفل الاستقبال، وحضره لدهشتي السيد محمد أحمد محجوب، فقد كانت العلاقة بيننا متوترة منذ حلل محجوب خطأً أنني وراء مصائبه داخل حزب الأمة، فقد كانت مواجهة زملائه له وأعضاء الهيئة البرلمانية سبقت موقفي الذي جاء تعضيداً لحقهم في مساءلته. والحقيقة لم يكن محجوباً في موقفه ذاك يعبّر عن قناعاته ولا اتجاهاته الليبرالية بل والعلمانية البالغة، فما كان موقفه في مؤازرة الإمام الهادي مع ظلال السطوة الدينية بفقه منكفئ، يسعى لعمل كهانة على عمل الحزب عبر دستور (الزعيم) الذي صاغه المحجوب، إلا تناقضاً يعبّر عن انتهازية شبيهة بمواقف كثير من أفراد النخبة المثقفة في تعاطيهم مع السلطة.

وفي حفل الاستقبال قال لي المحجوب إنه يريد أن يشرب معي القهوة في غرفتي بعد الحفل، فرحبت به، وكنت أدرك أن تكريم الأسير تم باقتراح محجوب صديقه المقرّب، ولا بد من ورائه شيئاً ما. وبالفعل تقابلنا. وقال المحجوب: «نحن الآن بصدد أن تكتمل صياغة الدستور، وسوف يكون السودان جمهورية رئاسية. وقد اتفقنا كلنا أزهري والإمام وأنا وجميع الساسة أن نخرجك من هذه المنافسة بالاشتراط ألا يقل عمر المرشح للرئاسة عن أربعين عاماً».

لقد طفتُ السودان كله في التسع أشهر التي تقلدت فيها رئاسة الوزراة وكنت أصطحب معي صحافيين وعدد منهم في مختلف الصحف كتبوا بأنه في أية انتخابات حرة شعبية فإن (فلان) سوف يكتسحها. فشرط إخراجي من المنافسة كان أساسياً لكل راغب في المنصب.

قال المحجوب: «نحن بصدد التصويت على الدستور، وستكون جمهورية رئاسية، وإنت عارف لو كانت برئاسك عمك أو أزهري فسيكون هذا تدميراً للسودان. أنا الوحيد الباقي كخيار لك، ولدي فرصة للفوز لأن الجنوبيين معي (استناداً ربما لصداقته مع السيد بوث ديو ووعوده له) ولديَّ فرصة لأن ناس المدن معي (وهذه ربما بناها على تحليلات السيد حسين الهندي الذي جمعته به صداقة وكان يناصره سراً على أزهري

نفسه). معي إذن ناس المدن والجنوبيون ولو وقفت معي فسوف أفوز، وأعدك أن تكون الدورة الأولى لي، والدورة الثانية لك حينما تبلغ السن المطلوبة للرئاسة».

قلت له: ولكني أراك كذلك كارثة! إنك لم تستطع إدارة رئاسة الوزارة فكيف أؤيدك كرئيس للسودان؟ هذا سوف يجعلني متناقضاً مع نفسي ومع قناعاتي، ولا شيء أقوله سوى أن السودان نافذ فيه قدر!

قال لي: فكّر في الأمر ملياً، لا يمكن عمك وأزهري أن يصير أحدهم رئيساً.

وشتم عمي الذي سانده ووقف معه في كل تلك المواجهات، مما دلل على انتهازية هالتني.

فقد كان المحجوب هو الذي صاغ دستور ١٩٦٧م لجناح الحزب الآخر (دستور الزعيم)، ووضع في يد الإمام كل الصلاحيات داخل الحزب، جعلها في الحقيقة إمامة في الحزب.

وقد كان ذلك الدستور ضد مبادئنا كلها، وضد مواقف الإمام عبد الرحمن وطريقة تعامله مع قرارات حزب الأمة. قال البعض إنني عارضت تدخل الإمام في السياسة والحقيقة لم أقل ذاك، فالإمام كان موجوداً ولكن دوره كان مؤطراً بأطر مؤسسية، ويمارس دوره السياسي باحترام قرارات المؤسسة.

وحول أحد المواقف المدهشة في رحلة لبنان كتب السيد الصادق:

الشعب السوداني شعب متسامح وأقرب إلى التعايش السلمي بين الملل والنحل المختلفة، لعل طريقة انتشار الإسلام سلميا في السودان ساهمت في خلق هذا المزاج، ولعل وجود حضارة عريقة في بلاد النوبة أورثتنا هذا المزاج، ولعل كثرة المجاملات الاجتماعية في الأفراح والمآتم من آثار هذا التسامح والتعايش، ثم صارت من وسائل الحفاظ عليهما.

لقد كان أصحاب الاتجاهات الفكرية ذات الفروع في السودان وفي غيره يلاحظون -وبعضهم علق لي- أنهم يلمسون ترخصاً في آراء وتصرفات رصفائهم من السودانيين لا يرضونه.. هكذا كان يعلق إسلاميون، واشتراكيون، وقوميون، عرب على رصفائهم من السودانيين.

وذات مرة كنت في رحلة بالقطار من لندن إلى أكسفورد، وصادف أن ركب معي طالب إنجليزي هو سكرتير الحزب الشيوعي في جامعة أكسفورد، وفي الطريق تبادلنا أطراف الحديث فقال لي أنا أعرف كثيراً من الشيوعيين السودانيين ولكنني لا أعتقد أن السوداني يمكن أن يكون شيوعياً جيداً لأن السودانيين غير غاضبين بالدرجة الكافية، وفي سلوكهم مقدار من التبسط لا يتماشى مع الفكرة الثورية الجذرية التي يدعو لها حزبنا!! وبهذه المناسبة فقد كنت في رحلة لبيروت في عام ١٩٦٨ م وفي الطائرة كان معي عبد الرحمن الوسيلة (أحد الشيوعيين السودانيين البارزين) ونزلنا معا لمطار بيروت. وفي المطار قابلني عدد من الصحافيين وكان أحدهم من الشيوعيين اللبنانيين البارزين وسألني الصحافيون عن بعض أحوال السودان وأجبتهم، ولكن الصحافي الشيوعي أراد إحراجي فسألني سؤالاً هجومياً عن الرجعية السودانية وخدمتها للاستعمار..إلخ. فأدهشني أن أجد عبد الرحمن الوسيلة يتصدى له بهجوم مضاد ويؤاخذه على أسلوبه السمج الذي من شأنه أن يخرب علاقات القوى السياسية السودانية!! وكان الصحفي اللبناني يعرف من هو الوسيلة فألجمته الدهشة!

إرهاصات الانقلاب

إن حل الحزب الشيوعي في نوفمبر ١٩٦٥ تبعته عدة أحداث، منها:

- الانقلاب الشيوعي في ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٦م وقد قاده الملازم خالد حسين الكد، واعتقل فيه زعماء الحزب الشيوعي. وكان أعضاء مجلس قيادة (ثورة) الكد هم: جعفر محمد نميري، الرائد هاشم العطا، الرشيد نور الدين، الرائد الرشيد أبو شامة، الرائد بابكر عبد الرحيم، الرائد مصطفى عبادي، وعلى التوم.

- استقالة السيد بابكر عوض الله رئيس القضاء في ١٧ مايو ١٩٦٧ م احتجاجاً على قرار حل الحزب الشيوعي وذلك بالرغم من البيان الذي أصدره مجلس السيادة لإنهاء المواجهة بين الهيئة القضائية، ومجلس السيادة ومجلس الوزراء في ١٣/ ٥/ ١٩٦٧م، مما يعني أن حكم المحكمة العليا القاضي ببطلان قرار حل الحزب الشيوعي سوف ينفذ وتحل المشكلة. استقالة عوض الله أشرت في اتجاه معاكس ويائس من الإصلاح داخل النظام الديمقراطي، وعدم الاكتفاء بالحلول التي جرت.

- تكوين جديد للجنة للدستور الدائم، وقد برمجت اللجنة للانتهاء من عملها في

يوليو ١٩٦٩م، وعرض موضوع الأسلمة لتضمينه كقضية في الدستور.

كل هذه الأحداث أدت إلى تكوين اليسار لكيان موحد في هيئة منظمة لمكافحة الدستور الإسلامي، حيث تم تشكيل لجنة مهمتها:

أولا: وضع ميثاق سياسي لجمع القوى اليسارية، يشكل برنامج عمل.

ثانياً: توحيد جميع قوى اليسار لاتخاذ موقف سياسي موحد في انتخابات الرئاسة.

ثالثاً: إقامة جبهة دائمة تمثل قوى اليسار الموسع، ليس كحزب بل من أجل تأمين قيادة جمهورية.

وكانت اللجنة المكلفة بذلك مؤلفة من ١٢ عضواً هم: بابكر عوض الله، خلف الله بابكر، إبراهيم يوسف سليمان، وحسين أحمد عثمان (من حركة القوميين العرب)، وعابدين إسماعيل وأمين الشبلي ومحجوب محمد صالح ومكاوي مصطفى (من الاشتراكيين الديمقراطيين)، وطه بعشر (ماركسي مستقل)، وعبد الخالق محجوب وعز الدين علي عامر من الحزب الشيوعي، والشفيع أحمد الشيخ الأمين العام لاتحاد نقابات العمال.[١]

هذا يعني أن القضية الموجعة بالنسبة للجماعات التي شاركت في تخطيط وتنفيذ الانقلاب لم تكن حل الحزب الشيوعي في المقام الأول مثلما هو شائع، فملف القضية كان قد انطوى إلى اتفاق يوم ١٣ مايو ١٩٦٧م، ولكن السيد بابكر عوض الله ويشكل أحد أهم مخططي ومنفذي الانقلاب (والمدني الوحيد في مجلس قيادة «الثورة» مثلما سوف نرى) كان ناقماً على الطريقة التي أدير بها الخلاف والرشاش الذي لحقه منها، كما أنه كان منزعجاً للغاية من الدستور القادم، وذلك واضح في صياغة استقالته المطولة[٢].

---

(١) (كرار ص ٢٠).

(٢) نص الاستقالة وارد في هوامش كتاب الدكتور ابراهيم حاج موسى بكامله. مرجع سابق ص ٥١١-٥١٥، وجاء فيها إنه يعلم (بكل أسف الاتجاهات الخطيرة عند قادة الحكم اليوم، لا للحد من سلطات القضاء في الدستور الجديد فحسب، بل لوضعه تحت إشراف السلطة التنفيذية)، هامش ص ٥١٥

من جانب آخر فإن استقالة رئيس الوزراء والشائعات حولها خلقت فراغاً دستويا هيأ للانقلاب العسكري الذي حدث في ٢٥ مايو ١٩٦٩م.

ويقال إن وكالة لونا التي كان يشرف عليها الصحفي الأستاذ إدريس حسن نشرت في ١٣ مايو ١٩٦٩م أن هناك تدبيراً لانقلاب، فما كان من وزير الداخلية بالإنابة (لسفر السيد حسن عوض الله في الخارج) وهو المرحوم السيد علي عبد الرحمن إلا أن أمر باعتقال الصحفي إدريس![1]

التاريخ في السودان سوف يعكس ويعيد نفسه في ملامح مختلفة، عشية انقلاب يونيو ١٩٨٩م. سوف يعكس نفسه حيث أن منفذي انقلاب يونيو اتهموا الحكومة بالتفريط في الأسلمة، في حين انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م كان لتمزيق الوريقة الصفراء، المعني بها الدستور الذي ينص على الأسلمة!

أما كيف سيعيد نفسه؟ فذلك في الاتجاه الاتحادي الذي يتهم أي حديث عن انقلاب بأنه فبركة، حتى يقع الفأس في الرأس! وسوف نتابع ذلك في الجزء الثالث من الكتاب بإذن الله.

***

وجد الزعيم الشاب، بينج ماريال، نفسه داخل المعترك السياسي وهو يخوض معركة التحديث والدقرطة والمأسسة داخل حزبه فيصطدم بحرس قديم، وأدت المعركة في النهاية إلى انشقاق الحزب نفسه بين التيارين.

وفي الساحة السياسية كان يخوض معركة حامية مشتعلة في كل الجبهات، في ظل لعبة سياسية غير منضبطة بقواعد اللعب مما أدى لتناحر أغبر، ولممارسات أساءت للنظام البرلماني أيما إساءة، وفي كيدياتها غير السديدة أدت لحل الحزب الشيوعي وإن أمكن احتواء المسألة عبر القضاء ولكن ذلك لم يتم إلا بعد طحان مع القضاء نفسه كان مؤسفاً وخاض فيه زعيمنا وحزبه بما ندموا عليه وتراجعوا عنه سريعاً، وتم إصدار بيان اتفاق بين كافة الجهات المعنية قبل يومين من إقالة حكومته. كذلك شكل خرق الدستور بحل الجمعية التأسيسية مساء ٧ فبراير ١٩٦٨م وفي القصر الجمهوري، وذلك قبل فراغها من

(١) محجوب باشري ص ٩

إجازة الدستور، والممارسات العديدة التي انتقدها المنتقدون يومها؛ انطباعاً بسوء التجربة البرلمانية في السودان.

ومن جهة أخرى كان توحيد الحزب المنشق خبراً غير سار للسيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء الذي قدم استقالته فخلق فراغاً دستورياً استغله الانقلاب المايوي المشئوم.

وعلى صعيد آخر فقد كانت تحضيرات هذه الفترة في دراسة قضية الجنوب والتي لعب فيها السيد الصادق دوراً أساسياً هي أساس الحل السلمي الذي تم التوصل له لاحقاً.

وبالعموم فقد برز الصادق كزعيم لا يبز، وحسب قول شاعر المؤتمر حسن طه: آفاقه عزّت على زعمائنا، ما فيهمو مهما ادعوا من لاحق!

أما حبيبنا الشاعر المجيد السر قدور فقال في وقت لاحق جداً:

النور النيّرا والخير الخيّرا

فات حصّل ميسو.. وخلا الجميع ورا!

والحمد لله الذي بذكره تتم الصالحات،،